أسلحة الغرب للدمار الشامل

والسياسة الخارجية الاستعمارية

تقويم الجالية الإسلامية في بريطانيا

أسلحة الغرب للدمار الشامل

والسياسة الخارجية الاستعمارية

تقويم الجالية الإسلامية في بريطانيا

حزب التحرير – بريطانيا

٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م

٢٨ شعبان ١٤٢٣هـ

مطبوعات الخلافة

www.mindspring.eu.com

المحتويات

المحتويات ٥
مقدمة ٦
ملخص موجز ١٠
الفصل الأول: أسلحة الدمار الشامل في الغرب ٢٠
الفصل الثاني: تاريخ انتهاك الغرب للقانون الدولي..... ٤٣
الفصل الثالث: شغف الغرب بأنظمة الحكم الدكتاتورية..... ٦١
الفصل الرابع: كيفية كبت الغرب لحقوق مواطنيه..... ٨٧
الفصل الخامس: تاريخ الاستعمار الغربي في الشرق الأوسط..... ١١٤
خاتمة ١٣٧
ملحق رقم ١ ..... ١٣٩
ملحق رقم ٢ ..... ١٤١

مقدمة

بقلم د. عمران وحيد – حزب التحرير/ بريطانيا

"**سيلفّق السياسيون الأكاذيب الرخيصة، واضعين اللَّوم على الشعب الضحية، وستسرّ تلك الأكاذيب كل امرئ وتريح ضميره، وسيجِدّ في دراستها، رافضاً النظر في أي نقض لها؛ وهكذا سيقوم بإقناع نفسه بأنها حرب عادلة، وسيشكر الرَّب لغياب ما يقضُّ مضجعه بعد أن خدع نفسه بهذه العملية القذرة**". (مارك توين)

يُنشر هذا الملف وطبول الحرب تقرع. فآلة الحرب الأمريكية والبريطانية تستعد لضرب شعب العراق البريء في حرب استعمارية، وإبدال نظامه الفاسد المستوحى من الغرب بآخر موالٍ للغرب كنظام حامد كرزاي.

نشرت الحكومة البريطانية في ٢٤ أيلول عام ٢٠٠٢م ملفاً عديم القيمة بعنوان "أسلحة الدمار الشامل في العراق". ولقد جاء الملف مسهباً في الدعاية ومختصراً في الحقائق الفعلية. فافتقاره للحقائق لم يكن مفاجئاً، خصوصاً بعد ما صرَّح به توني بلير في آب عام ٢٠٠٢م بأنه "**لا يوجد لدينا أدنى فكرة عما كان يجري في السنوات الأربع الأخيرة**". وهذا الاعتراف بالجهل لم يحل دون نشر "ملف الأدلة" هذا، مؤكداً بذلك أن القصد منه لعبة بارعة في العلاقات العامة لكسب ما تبقى من الرأي العام تجاه عمل عسكري ضد العراق.

لذلك لم يكن مستغرباً ما لاقاه ملف الحكومة البريطانية من الشك وعدم التصديق، وهذا ما كان عليه خاصة حال المسلمين الذين أصبحوا

يعتبرون (الحرب على الإرهاب) ليست أكثر من حملة لتثبيت ودعم الهيمنة والنفوذ الغربي على البلاد الإسلامية، وشعوبها وثرواتها حتى تكبح أي بادرة لعودة الإسلام السياسي.

هذا الملف "**أسلحة الغرب للدمار الشامل والسياسة الخارجية الاستعمارية**" يسرد بكل دقة الدوافع الحقيقية وراء الحرب المتوقعة ضد العراق، وذلك من خلال دراسة ما تراهن عليه الحكومات الغربية من مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الملف يصور تاريخ العالم المعاصر تحت سيطرة المبدأ الرأسمالي بكشف استخدام الغرب لأسلحة الدمار الشامل، ودعمه لكثير من الحكام المتسلطين والمستبدين الممقوتين في كافة أرجاء العالم، وتجاهل الدول الغربية للأمم المتحدة والقانون الدولي. ويقدم الملف اتهاماً دامغاً ويعرض تاريخاً مخزياً للحكومات الغربية، والمبدأ الرأسمالي ونظرته الاستعمارية للعالم.

إن من السهل جمع معلومات استخبارية وبيانات عن سياسة الغرب الخارجية. فأنظمة الحكم الرأسمالية في الغرب صريحة جداً في تبيان الأهداف الحقيقية لسياساتها الخارجية، وبذلك يكون الملف قادراً على كشف المعلومات الاستخبارية من مصادرها بشكل تفصيلي. وبينما يحاول البعض أن يتستّر بادّعاء الإيثار، وبناء الأمم، والدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، فإن الأهداف الحقيقية لسياسة الغرب الخارجية في غاية الوضوح للناس قاطبة.

"**سعت الولايات المتحدة لعقود عدة لأن تلعب دوراً أكثر ديمومة في أمن منطقة الخليج، فبينما الصراع القائم مع العراق يقدّم لها التبرير**

المباشر، فإن الحاجة لوجود قوى أمريكية ذات ثقل في الخليج تتجاوز قضية نظام صدام حسين" [إعادة بناء دفاعات أمريكا؛ استراتيجيات، قوى وموارد لقرن جديد].

إن وجود نظام عالمي، أو قانون دولي، يسيطر على العلاقات بين دول العالم، إنما يعني سيطرة بلد أو مجموعة صغيرة من البلدان على بقية العالم. وفي هذا تهديد للاستقرار العالمي وسيادة الدول الضعيفة، ما أدى فعلياً إلى نشوب حروب لأتفه الأسباب. إضافة إلى ذلك، فإن الدول القوية ستتخذ من هذا النظام العالمي حجة للتدخل السافر في أكثر القضايا خصوصية لدى الدول الأخرى وفي ما تملك من القيم العليا، وما ذلك إلا بالاستعمار، والتسلط والاستبداد، وفرض النفوذ إلى أن يتم استعباد شعوب بأسرها؛ كل ذلك باسم القانون الدولي والنظام العالمي. إن الهوّة بين الأغنياء والفقراء، والشمال والجنوب، والعالم المتطور والعالم النامي، تزداد عمقاً واتساعاً.

ومن جرَّاء ذلك فإن الناس في معظم بقاع العالم، مسلمين وغير مسلمين، لا يرون في الدول الغربية منارات للحرية وإتاحة الفرص، بل منارات للجشع والأنانية، وجبروتاً اقتصادياً وعسكرياً لهدم ثقافات الأمم الأخرى، ودول قرصنة في البر والبحر تزداد غنى على حساب الآخرين.

إن الدول الاستعمارية الغربية تشكل تهديداً مباشراً وخطيراً، لذلك يجب صدها عن السعي لتحقيق أطماعها المادية في كل أرجاء العالم. وعلى عاتق كل ذي ضمير حي، تقع مسؤولية العمل ضد هذه البربرية.

ويختتم هذا الملف برسالة واضحة لا لبس فيها، يحملها الآن معظم المسلمين في العالم. إنها رسالة للتغيير؛ ليس تغييراً للأنظمة فحسب، بل تغييراً للمبادئ؛ أي تغيير الخارطة السياسية للعالم. إن العالم اليوم بحاجة إلى نبذ المبدأ الرأسمالي الفاسد، وكل ما جرَّه من مصائب، وأن يُحِلّ مكانه مبدأ صحيحاً، تحتاج شعوب العالم لفهمه، ومن ثم تبنّيه بعد أن يلمسوا تطبيقه عملياً، إنه المبدأ الإسلامي.

والجالية الإسلامية تدعوكم للدراسة والتأمل والسعي للتغيير، لأن أصحاب الضمائر الحية هم الذين بيدهم إيقاف الرأسمالية.

دكتور عمران وحيد

٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢م

٢٨ شعبان ١٤٢٣هـ

ملخص موجز

١- في ٢٤ أيلول ٢٠٠٢ أصدرت الحكومة البريطانية ملفّها المشهور، بعنوان "أسلحة الدمار الشامل في العراق". ولقد احتوى الملف الذي طال انتظاره سلسلة من الأساطير، والحقائق المبتورة والأكاذيب وأتاح فرصة لإعادة تكرار ذكر قصص الدعاية السابقة. وتسعى النقاط التالية إلى كشف بعض الأساطير والحقائق المبتورة.

٢- تدعي بريطانيا وأمريكا بشدة أنهما معنيّتان فقط بتجريد العراق من أسلحته، مع أن هذا ينقضه كلام أعلى معاون للسياسة الخارجية في الكونجرس الأمريكي، الذي قال في أيار عام ٢٠٠٢ بأن "**أكثر ما يخشاه البيت الأبيض أن يسمح لمفتشي الأسلحة بالأمم المتحدة الدخول للعراق**". (مجلة التايم ١٣ أيار ٢٠٠٢م).

٣- تسعى بريطانيا وأمريكا لتبرير حربها الدنيئة بقولهما إن ذلك من أجل تغيير نظام حكم متوحش وبربري. ولكن الغرب يرغب حقيقة في تنصيب حامد كرزاي عراقي موالٍ لهم، وليس من أجل تخفيف معاناة الشعب العراقي. وكما قال ريتشارد هاس، العامل حاليا في وزارة الخارجية الأمريكية، عام ١٩٩١م، عندما كان يعمل في مجلس الأمن القومي: "**إن سياستنا هي التخلص من صدام وليس من نظام حكمه**" [اقتباس كوك برن وباترك كوبرن في كتابهم: من بين الرماد، بروز صدام حسين، ص: ٣٧].

٤- تدعي أمريكا وبريطانيا أن الهجوم على العراق مبرَّر لأنه لم يلتزم بنظام الأمم المتحدة للتفتيش منذ عام ١٩٩٨م، مع أن أمريكا وحلفاءها هم الذين حرصوا عام ١٩٩٨م على إفشال نظام تفتيش الأمم المتحدة. وقد حققوا ذلك من خلال أعمال استفزازية وباستخدام ريتشارد باتلر الذي كان رئيس فريق أونسكوم (UNSCOM). فليس العراق هو الذي أخرج المفتشين من العراق في كانون أول عام ١٩٩٨م، وإنما هو في الواقع باتلر تحت ضغط أمريكي، وبعد اجتماع له مع السفير الأمريكي بيتر بورليه. فقد أمر باتلر بسحب المفتشين رغم اعترافه بأن العراق أخل بخمس حوادث فقط من بين ٣٠٠ حادثة تفتيش، [ريتشارد باتلر، صدام يتحدى، ص ٢٢٤، وتقرير أسوشييتدبرس رقم ١٧، كانون أول عام ١٩٩٨م]. لم يخبر باتلر مجلس الأمن، الذي يفترض أنه يرفع تقاريره إليه بأنه سيسحب المفتشين. وبعد أن بدأ ضرب العراق بالقنابل، اعترف الممثل الروسي لدى الأمم المتحدة بأن الأزمة "**مصطنعة**"، بينما قال الممثل الصيني لدى مجلس الأمن بأن باتلر لعب "دورا غير مشرف" في النزاع. [جريدة الجارديان ١٨ كانون أول عام ١٩٩٨م].

٥- تدعي أمريكا وبريطانيا بأن نظام الأمم المتحدة للتفتيش قد فشل في مهمته لأن صدام، حسب قولهم، استمر في "الخداع والنكوث". ولكنهما أغفلتا ذكر تسلل مخابرات غربية (وإسرائيلية) إلى فريق أونسكوم (UNSCOM)، وكان إغفال ذكر ذلك ظاهرا في ملف الحكومة البريطانية. ولقد كُشِفت سلسلة من الأسرار في شهر تموز عام ٢٠٠٢، من قبل رولف إيكوس، الرئيس السابق لفريق أونسكوم. فقد اعترف بأنه خُدِع تماما عندما ترأس ذلك الفريق. وقال

سكوت ريتر، وهو أحد كبار مفتشي الأسلحة الأمريكيين، وذلك بعد استقالته، أنه عمل عن قرب مع شخص يقال له "مو دوبس"، وهو عضو في وكالة الاستخبارات الأمريكية للأعمال الخاصة، وأخصائي في العمليات السرّية، وكان يستخدم تكنولوجيا وكالة الاستخبارات الأمريكية لينقل معلومات استخبارية مباشرة إلى وكالة الأمن القومي الأمريكي في فورت ميد، من أجل حل الشفرة والترجمة. كشف ريتر في مذكراته أيضا، أنه التقى مع الاستخبارات (الإسرائيلية)، الذين زوّدوه أيضا بأجهزة كاشفة للموجات وأجهزة تسجيل رقمية ليسجّل اتصالات مشفّرة من العراق. [سكوت ريتر "نهاية اللعبة" ص ١٣٥، وديليب هيرو، "جيران لا أصدقاء" ص ١٠٣ - ١٠٤]. فهل تسمح دولة لمفتشين بدخول أراضيها متنكرين باسم الأمم المتحدة وهم في الحقيقة عملاء يعملون لصالح وكالات استخبارات أجنبية؟

٦- حاولت بريطانيا وأمريكا مراراً أن تثبتا أن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، ورغبته في امتلاك القدرة النووية، يكشف عن نية شريرة تلزم مواجهتها. بينما أي دولة ذكية بما فيها أمريكا وبريطانيا تسعى لامتلاك مثل هذه الأسلحة، لأغراض دفاعية أو لتحقيق أهداف سياستهم الخارجية، كما سيجري بحث ذلك في الفصل الأول، حيث استخدم الغرب بشكل منتظم أسلحة الدمار الشامل التي يملكها للقيام بمثل هذا الأمر تماما. ولم تذكر أمريكا وبريطانيا أن العراق في وضع استراتيجي قلق، حيث يواجه أعداء محتملين يتمثلون في (إسرائيل)، وهو كذلك مهدد بوجود قوات غربية كبيرة في الخليج وتعمل في مناطق حظر الطيران. وأن (إسرائيل) نفسها تملك أسلحة نووية،

ويبدو أنها طوّرت آلية إنتاج غاز الخردل وغاز الأعصاب في سيناء منذ عام ١٩٨٢م. وقد أشار المحللان العسكريان الأمريكيان أنطوني كودسمان وأحمد هاشم إلى هذه النقطة بالذات عندما قالا: "**من الخطر افتراض أن مثل هذه الجهود – لتطوير أسلحة الدمار الشامل – يمكن ربطها بصراع صدام حسين ونخبة حزب البعث من أجل البقاء. فمن المحتمل أن معظم القادة العراقيين في المستقبل سيكون لديهم شيء من هذه المخاوف والأطماع من (إسرائيل) أو التحدي المحتمل من أمريكا وحلفائها في جنوب الخليج**" [كودسمان وهاشم، "ما بعد العقوبات على العراق" ص ٣٣٦].

٧- حاولت بريطانيا وأمريكا باستمرار أن تثبتا أن نظام الحكم الحالي في العراق قد اضطهد مواطنيه، خاصة فيما يتعلق بمعاملته للأكراد والشيعة. سنفضح في الفصل الثالث هذه النقطة ببيان العلاقة الوثيقة بين الدول الغربية وبعض أسوأ قادة العالم. لكن يبدو بوضوح أن أمريكا وبريطانيا ليس لديهما أي رغبة في أي شخص وإنما رغبتهما في مصالحهما المادية. ويمكن كشف ذلك بما جرى بعد حرب الخليج الثانية، حيث تخلّوا عن الأكراد والشيعة وتركوهم للبطش أمام بصرهم. فقد قال البريجادير علي، وهو ضابط عراقي مبعد: "**كانت عندنا رسالة أن الأمريكان سيدعموننا. لكني رأيت بأم عينيّ الطائرات الأمريكية تطير فوق طائرات الهليكوبتر (العراقية)، كنا نتوقع منهم أن يساعدونا، ولكننا رأيناهم يشاهدون عمليات إفنائنا بين النجف وكربلاء. كانوا يلتقطون الصور ويعرفون تماما ماذا كان يجري**" [أندرو وباتريك كوبرن "من بين الرماد" ص ٢٣].

٨- ادعت بريطانيا وأمريكا - رغم رأي اليونيسيف المثير للجدل بأن نصف مليون طفل عراقي قد ماتوا بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من الأمم المتحدة - أن هذه الوفيّات إن حصلت فهي بسبب سياسة نظام الحكم العراقي. هذه وجهة نظر معروفة في الدول الرأسمالية بجانب عدم اهتمامهم بأرواح الناس. فقد أشار الدكتور ليون آيزنبرغ الذي لا يعمل لوزارة الصحة العراقية ولكن لمدرسة هارفارد الطبية، أن تدمير محطات الطاقة الكهربائية في البلاد عام ١٩٩١م "**قد أوقف بالكامل نظام تنقية الماء وتوزيعه، مؤديا بذلك إلى انتشار وباء الكوليرا، وحمّى التيفوئيد وأمراض الأمعاء، خاصة بين الأطفال**". وتوصلت جماعة دراسية مدعومة من منظمة اليونيسيف إلى أنه "**يوجد حوالي ٤٧٠٠ حالة وفاة إضافية بين الأطفال دون سن الخامسة في الشهور الثمانية الأولى لعام ١٩٩١م**". [لين آيزنبرغ "نوم العقل ينتج وحوشا. التكاليف البشرية للعقوبات الاقتصادية" مجلة نيو إنجلاند الطبية ٢٤ نيسان ١٩٩٧م، ص ١٢٤٨-١٢٥٠]. وصرح ميلان راي "**لقد قيل الكثير عن القصة المختلقة حول حاضنات الأطفال التي سرقتها القوات العراقية من الكويت. ولكن لم يُذكر شيء عن حاضنات الأطفال في العراق التي قد سرقت عمليا عندما قطعت عنها الكهرباء**" [ميلان راي "خطة حرب العراق" ص ١٣٨].

٩- تدعي أمريكا وحليفتها بريطانيا أن أي هجوم عسكري في المستقبل ضد العراق سيسعى لتقليل عدد الوفيات بين المدنيين إلى الحد الأدنى، وأن ضرب محطات الطاقة الكهربائية كان بسبب استخدامها من قبل القوات المسلحة العراقية. ولكن، إذا جاء الهجوم على شاكلة هجوم عام

١٩٩١م فإننا على وشك أن نرى مأساة إنسانية أخرى. وابتداء، فإن خرافة استهداف محطات الطاقة الكهربائية بسبب استخداماتها العسكرية قد جرى نقضها بالكامل من قبل جماعة حقوق الإنسان الأمريكية، فريق الشرق الأوسط، الذين قالوا "**إن أهدافا عسكرية أساسية قد جرت مهاجمتها في بداية الحرب، وأن الضربات المباشرة على هذه الأهداف العسكرية اقتضت عدم الحاجة لضرب مصادر الطاقة، في الوقت نفسه، رغم أنها مصادر كانت قد قامت من قبل بتزويد الطاقة لهذه الأهداف العسكرية**". [فريق الشرق الأوسط "وفيّات غير ضرورية في حرب الخليج عام ١٩٩١م" مقتبسة من قبل مارك كيورس في كتاب "غموض القوة" ص ١٩٢]. ليس لضرب محطات الطاقة سوى أثر قليل على القوة العسكرية العراقية، ولكن لها أثراً بالغاً على الوفيات المدنية خاصة الأطفال، بسبب التأثير على تنقية المياه. فما غرض أسلاف بوش وبلير من فعل ذلك؟ لقد تمت الإجابة على هذا السؤال بعد الحرب على لسان الكولونيل جون وردن. لقد كان الكولونيل زميلا للجنرال بوستر جلوسون الذي اشتغل بإعداد لائحة الأهداف (العسكرية). قال وردن: "**لا يستطيع صدام إعادة الكهرباء. إنه يحتاج إلى مساعدة. إذا كانت هناك أهداف سياسية للتحالف الدولي، فيمكن للتحالف أن يقول لصدام، عندما تقبل هذه الأهداف، فإننا سنسمح للناس أن يدخلوا ويعالجوا مسألة الكهرباء عندك**". [نورماند "العقوبات ضد العراق"]. بكلمة أخرى، على الأطفال العراقيين أن يموتوا ليتمكن الغرب من الحصول على غاية سياسية وفائدة اقتصادية.

١٠- تؤكد أمريكا أن للعراق صلة بضربات ١١ أيلول عام ٢٠٠١م في نيويورك وواشنطن. والدليل الرئيسي المعلن عنه حاليا هو الاجتماع المزعوم الذي تم في نيسان/أبريل عام ٢٠٠١م بين محمد عطا، المسؤول المزعوم عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وعميل من الاستخبارات العراقية في مدينة براغ في الجمهورية التشيكية. ولقد أكد وزير الداخلية التشيكي ستانسلاف جروس "حقيقة" وجود محمد عطا في براغ عام ٢٠٠١م وأنه قابل سمير العاني، الدبلوماسي العراقي. وقد جرى بعد ذلك طرد العاني من البلاد لقيامه بأعمال لا تتفق مع منصبه. وحسبما جاء في مجلة ألمانية، فإن التعليمات الخاصة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أعطيت إلى عطا في مناسبة سابقة، وأنه قد عاد إلى براغ في نيسان/أبريل عام ٢٠٠١ لاستلام قارورة فيها الجمرة الخبيثة [جريدة الديلي تلغراف، ١ كانون أول ٢٠٠١م]. وعندما انتهى البوليس التشيكي من التحقيق الذي أجروه، خلصوا إلى أنه لا توجد وثائق تبين أن عطا زار براغ عام ٢٠٠١م، رغم أنه زارها مرتين عام ٢٠٠٠م، وقالوا إن الشخص الذي يشبه عطا والذي اجتمع مع سمير العاني هو عراقي اسمه صالح، وهو تاجر سيارات مستعملة من مدينة نوريمبرغ. [صحيفة ديلي تلغراف ١٨ كانون أول عام ٢٠٠١]. والقصة شأنها شأن كثير من الدعاية الغربية لم تكن إلا خداعاً. وقد تأكد ذلك عندما ذكرت مجلة التايم في ١٣ أيار عام ٢٠٠٢م، أن القصة "**كاذبة**"، بينما أكدت محطة بي بي سي أن عطا كان في تاريخ الاجتماع المزعوم موجودا في فلوريدا. (بي بي سي أون لاين، أيار ٢٠٠٢). ومع هذا فإن خرافة اجتماع براغ تبقى في عقل كل إنسان، وتبقى البند الرئيسي في القضية التي تأخذها أمريكا ضد النظام العراقي.

١١- يعتمد ملف الحكومة البريطانية بشكل كبير على تقارير من الأمم المتحدة وأدلة من المنشقين العراقيين. وأحد أكثر المنشقين سيئي السمعة هو الدكتور خضر حمزة الذي ظهر على التلفزيون الأمريكي بعد ١١ أيلول، ويصف نفسه كرئيس برنامج الأسلحة النووية، وكان قد هرب من العراق عام ١٩٩٤م. ويقول تيري تيلور، وهو مفتش سابق للأسلحة البريطانية ويؤيد حرباً جديدة أن المنشقين بصورة عامة "**يميلون إلى المبالغة في مدى معلوماتهم الشخصية وأهميتهم حتى يضمنوا لأنفسهم تقاعداً وحماية ووظيفة**". [بيتر بومونت، كمال أحمد وإدوارد هلمور "هل يجب أن نذهب للحرب ضد صدام" صحيفة الأوبزيرفر ١٧ آذار ٢٠٠٢م]. وبالإشارة بالذات إلى حمزة الذي يصر أن العراق كان وشيكا من صنع قنبلة ذرية، يقول ديفيد أولبرايت، الأستاذ السابق لحمزة عن تلميذه السابق "**كنت أخشى أنه يحدثني عن أمور قد قرأها في مكان ما، بما فيها أمور يمكن أن يكون قد قرأها في مجلة التايم. وأن كتابه مليء بمعلومات فنية غير صحيحة. فمثلا لديه قسم عن برنامج الأسلحة البيولوجية، التي لا علم عنده عنها ولا اتصال بها**". ويذهب سكوت ريتر إلى أبعد من ذلك ويسمي حمزة "مخادع"، وأن قصصه "لا أساس لها إطلاقا" [الأوبزيرفور، ١٧ آذار ٢٠٠٢]. ومع هذا فإن الحكومتين البريطانية والأمريكية تريدان منا أن نصدق أن شهادة المنشقين تصلح أن تكون عملا ذكياً رئيسياً في الحرب ضد العراق. ولذلك لا نعجب أن الملف البريطاني لم يقبل أن ينشر "**الدليل الأصلي المفصل**" أو أن يكشف عن "**مصادرهم**" المتعلقة بذلك.

١٢- وآخر نقطة نريد أن ننقضها هي جدالهم المستمر أن لا علاقة للهجوم على العراق بالبترول مع أنه من الواضح وغير قابل للنقض أن السياسات في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد تشكلت بسياسات البترول. ففي أيلول عام ١٩٤٥م قال اللورد ألترنخام، الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، أن المنطقة "**تقدم أغنى مخزون للزيت المستخدم للتزييت والحركة الآلية، وأكثر من ذلك فهي منطقة إذا كنا لا نرغب أن نسيطر عليها بأنفسنا، فلا نستطيع أن نسمح لدولة أخرى بالسيطرة عليها**". [ألترنخام ٢ أيلول ١٩٤٥م، مقتبسة من قبل ويليام روجر لويس "استعمار في خطر"]. وكان الأمريكيون يدركون أيضا أهمية الاحتياطات البترولية فوصفوها بأنها "**مصدر مذهل لقوة استراتيجية، وأحد أعظم الجوائز المادية في التاريخ العالمي**" [وثائق وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٥م، مجلد رقم ٨]. وحتى نوضح حجم الأرباح التي جنيت، فإن شركة إيه آي أو سي (AIOC) التي سبقت إنشاء شركة البترول البريطانية (PB) حصلت على ربح مقداره ١٧٠ مليون جنيه من إيران عام ١٩٥٠ وحده. وعندما بلغ التهور بالحكومة الإيرانية إلى درجة أنها أرادت أن تؤمم مصالحها البترولية من أجل صالح رعاياها، فإن الحكومة العمالية التي قد أممت منشآتها، بلغ بها الغضب إلى درجة دفعت مكتب الخارجية إلى القول "**إن الأمل الوحيد في التخلص من مصدق، رئيس الوزراء الإيراني، يكمن في انقلاب عسكري على شرط أن يوجد دائما الرجل الوطني الذي يستطيع القيام بمثل هذه المهمة، وأن يقوم هذا الدكتاتور بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية اللازمة**

ويحل مشكلة البترول على أسس معقولة" [مذكرة مكتب الخارجية، تحليل السيد ف. شبرد للمسألة الإيرانية، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢، إف أو ٩٨٦٨٤/٣٧١]. ويكفي الذين لا يزالون غير مقتنعين بهذا أن نذكرهم بما قالته مؤخرا كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي الأمريكي على شاشة تلفزيون فوكس عندما سئلت عن ارتباطاتها السابقة كمدير إداري في شركة شيفرون: "**أنا فخورة بعلاقتي بشركة شيفرون، وأظن أنه يجب أن نكون فخورين جدا بالعمل الذي تقوم به شركات البترول الأمريكية في مجال التنقيب في الخارج، والداخل، وفي حرصها على أن يكون لدينا إمدادات مضمونة من الطاقة**". ورغم هذه الوفرة من المعلومات، يصر السادة بوش وبلير على أن ما يقومون به لا علاقة له بالبترول!

الفصل الأول

أسلحة الدمار الشامل في الغرب

يقوم الملف البريطاني بكثير من التلاعب بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة ورغبة العراق في امتلاك الأسلحة النووية، متناسين كما يحلو لهم، أن الدول الغربية تملك من أسلحة الدمار الشامل ما يكفي لتدمير الكرة الأرضية عدة مرات. ويسلط هذا الفصل الأضواء على مخزون الغرب من أسلحة الدمار الشامل، موضحا الأخطار العظيمة التي تواجهها الإنسانية، ويبين بوضوح أن للغرب سجلاً لا جدال فيه في الاستخدام المنهجي والمتعمد لأسوأ أسلحة في العالم.

١– كانت أمريكا أول دولة في العالم تطوّر قنبلة ذرية عام ١٩٤٥م. ولقد كشفت الحكومة الأمريكية حينها أن هناك إمكانية صنع سلاح انشطاري يمكن أن تكون له قدرات تدميرية ضخمة. وجازفت بصرف مبلغ ٢ مليار دولار خلال الأربعينات على مشروع قنبلتهم الذرية الذي كان يسمى بمشروع مانهاتن. وقد استقطب هذا المشروع خيرة عقولهم العلمية والهندسية. واعتبروا هذا المشروع كسباق ليكونوا أول دولة في العالم لديها قنبلة ذرية لأنهم أدركوا القوة الاستراتيجية التي سيمنحها لهم المشروع. وتكلفة ٢ مليار دولار في الأربعينات يعادل ٢٠ مليار دولار حاليا. وقد برهنت الولايات المتحدة على فعالية قنبلتهم الذرية في الاختبار الذي أجروه في موقع ترنتي، قرب الأموجوردو، في

نيومكسيكو. وقد وجدوا، بعد فحص الدمار إثر الانفجار، أنه أكثر قوة مما توقعوا في الأصل. فقد كان يعادل حوالي ٢٠ ألف طن من مادة تي إن تي.

٢- **تقويم نتائج الانفجار النووي**: وجد العلماء الأمريكان النتائج التالية لاختبار انفجار ترنتي؛ وجدوا أن الأرض التي تحت الانفجار قد انقسمت إلى شرائح تدميرية؛ شريحة بنصف قطر مقداره نصف ميل من المركز سميت بمنطقة التبخّر (٩٨% ضحايا، الجثث إما ستندثر أو تحترق بحيث لا يُتعرَّف عليها)، كل شيء في هذه المنطقة تحطم ودرجات الحرارة تكاد ترتفع حالا إلى ٣٠٠٠-٤٠٠٠ درجة مئوية. والمنطقة بنصف قطر مقداره ميل واحد سميت بمنطقة الدمار الشامل (الضحايا ستكون ٩٠%)، كل المباني فوق الأرض تدمرت. ومنطقة بنصف قطر قدره ١,٧٥ ميلا سميت منطقة الانفجار الشديد (الضحايا ٦٥% والإصابات ٣٠%)، انهارت المنشآت الكبيرة، وحصل خراب للجسور والطرق. والمنطقة بنصف قطر قدره ٢,٥ ميلا سميت بمنطقة الخراب الحراري الشديد (٥٠% ضحايا، ٤٥% إصابات)، كل شيء في هذه المنطقة يصاب بنوع من التدمير الاحتراقي. والمنطقة بنصف قطر ٣ أميال سميت بمنطقة التدمير الشديد بسبب النار والريح (١٥% ضحايا، ٥٠% إصابات) والبيوت والمباني الأخرى تعرضت للخراب، والناس في المنطقة سيتطايرون ويتعرضون للاحتراق من الدرجة الثانية والثالثة إذا كانوا ممن نجا من الموت.

٣- **الهجوم الذري على اليابان**: رغم ما أكدته الحكومة الأمريكية من التدمير الفعّال للقنبلة، فإنهم أصروا على إسقاط قنبلتين نوويتين على المدنيين اليابانيين في مدينتي هيروشيما وناجازاكي. وكان القتل المتعمد للمدنيين أثناء

الحرب يعتبر حتى في ذلك الوقت عملا غير قانوني حسب ميثاق جنيف. ومع هذا كان حجم الأهداف التي اختيرت للقنبلتين الذريتين، والتي سميت "الولد الصغير" و"الرجل السمين" هو من أجل بيان القوة التدميرية الجديدة الموجودة لدى الولايات المتحدة.

٤- **تبرير الهجوم على اليابان:** بررت الحكومة الأمريكية قرارها يومئذ بإسقاط القنبلتين على اليابان من خلال وجهتي نظر: أولا، أن غزواً على الجزر اليابانية كان سيتسبب في إصابات مروعة مثل ما جرى في معارك مدينتي أوجيما وأوكيناوا. وثانياً، كان لا بد من نهاية سريعة للحرب التي لم يكن العسكريّون مستعدين لإيقافها. بعد سقوط ألمانيا النازية في شهر أيار ١٩٤٥م، كان واضحا للجميع أن اليابان أخفقت وضعفت كثيرا. وفي أواخر عام ١٩٤٥م لم يبق لدى اليابان طائرة واحدة، وأن الطيارين الأمريكيين كانوا قادرين على الطيران وإلقاء القنابل كما يشاؤون. وكانت طوكيو وناجوبا وأوساكا وكوبي ويوكوهاما قد دمرت تماما. وكانت اليابان قد هزمت وعلى وشك الاستسلام، كما كان معروفا. وقد أعلم مكتب الخارجية الياباني الروسي رسميا في أيار ١٩٤٥ أن الإمبراطور كان "**راغبا في السلام**" مع الحلفاء. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بوشيدو، وهو الدستور العسكري الياباني، يطالب بالطاعة المطلقة الكاملة، بالإضافة إلى ما في هذا الدستور من البطولة، فلو قبل الإمبراطور بالاستسلام لكان أمره هذا سينفذ حالا وبشكل باتّ من قبل الجيش الياباني. تجاهلت روسيا هذه التحركات الدبلوماسية لأسباب استراتيجية؛ ذلك أنه بموجب اتفاق يالطا، كان عليها أن تدخل الحرب ضد اليابان بعد ثلاثة شهور من استسلام ألمانيا. وكانت حريصة على أن تجني

بعض غنائم الحرب. ولقد علمت الاستخبارات الأمريكية بهذه الاتصالات الدبلوماسية مع موسكو، ولكنها عجّلت عملها في مشروع مانهاتن خوفا من أن تستسلم اليابان قبل أن يصبح في الإمكان استخدام القنبلة. ولقد تُرِكَت المدينتان اللتان اختيرتا هدفا للقنبلتين سالمتين أثناء الحرب لأنهما قد اختيرتا "للتجربة". وكلمة "التجربة" قد استعملت من قبل ترومان وجنرال جروفز (الذي كان يومها مسؤول مانهاتن). إن القصة التي لفقها الرئيس ترومان في آب ١٩٤٥ فيما يتعلق بإسقاط القنبلة على هيروشيما هي "**أن العالم سيدرك أن القنبلة الذرية قد أسقطت على هيروشيما بوصفها قاعدة عسكرية، إننا أردنا في هذا الهجوم الأول أن نتجنب قدر الإمكان قتل المدنيين**". وقال أيضاً عام ١٩٤٥ "**قد أنفقنا ٢ مليار دولار على أكبر مقامرة علمية في التاريخ، وكسبنا**". وما حققته الولايات المتحدة هو عرض واضح لقوتها الجديدة التي تسببت في قتل ٢٠٠,٠٠٠ شخص، أغلبيتهم الكبرى من المدنيين؛ بعضهم مات في الحال، وبعضهم مات نتيجة حروقهم وتعرضهم للإشعاع. كثير من الشخصيات العسكرية من الحلفاء اعتبروا ضرب هيروشيما وناجازاكي بالقنابل الذرية غير ضروري بتاتا. فالمارشال مونتغمري كتب في كتابه "تاريخ الحروب": "**لم يكن ضروريا إسقاط القنبلتين الذريتين على اليابان في آب ١٩٤٥، ولا أستطيع أن أظن أنه كان صواباً فعل ذلك. كان إسقاط القنبلتين خطأ سياسيا فاضحاً كبيراً، ومثلاً بارزاً في هبوط مستوى السلوك في الحرب الحديثة**". وقال الجنرال أيزنهاور القائد الأعلى للحلفاء والرئيس المستقبلي للولايات المتحدة: كانت اليابان في تلك اللحظة بالذات تسعى لإيجاد طريقة ما للاستسلام مع الاحتفاظ بأعلى قدر من ماء

الوجه "**لم يكن من الضروري ضربهم بذلك الشيء المروع**". ورئيس أركان ترومان، الأدميرال ليهي كتب يقول: "**رأيي أن استخدام ذلك السلاح البربري في هيروشيما وناجازاكي لم يقدم مساعدة فعلية في حربنا ضد اليابان، فإن اليابانيين كانوا من قبل قد هزموا ومستعدين للاستسلام بسبب الحصار الفعّال والهجوم الناجح بالأسلحة التقليدية. وكوننا أول من استخدم هذا السلاح (الذري) فقد تبنينا معياراً أخلاقياً يصلح لعصور الظلام. لم أتعلم أن أخوض حرباً على هذا الطراز، ولا تُكسب الحروب عن طريق إفناء النساء والأطفال**". والجنرال بريجادير كارتر كلارك (ضابط الاستخبارات المسؤول عن تزويد ترومان ومستشاريه بالاتصالات اليابانية الملتقطة) كتب يقول: "**عندما كان لا يلزم أن نقوم بذلك، وكنا نعلم أننا لسنا بحاجة لعمل ذلك، وكانوا يعلمون أننا لسنا بحاجة لعمل ذلك، استعملناهم كتجربة لقنبلتين ذريتين**".

٥- **صنع القنبلة الهيدروجينية:** لم تكتف أمريكا بفعالية القنبلة الذرية، بل مضت في صنع القنبلة الهيدروجينية أو القنبلة العظمى. وحسب أقوال العلماء الذين أوصوا بصنعها في تقرير للحكومة الأمريكية فإنه "**لا حدود للقوة التفجيرية للقنبلة نفسها سوى ما تفرضه متطلبات إطلاقها**". وقد أوصت اللجنة الاستشارية العامة للجنة الطاقة الذرية التي كانت مسؤولة عن تطوير كل الأسلحة الذرية في الولايات المتحدة بأن لا يباشَر في مشروع متعجّل لصنع القنبلة الهيدروجينية بسبب "**أنها ليست سلاحاً يمكن استخدامه لتدمير المنشآت المادية للأهداف العسكرية أو شبه العسكرية**

على وجه الحصر. لذلك فإن استخدامها يحقق أكثر بكثير مما تفعله القنبلة نفسها من سياسة إفناء السكان المدنيين". ولكن كان موقف العسكريين الأمريكيين إزاء صنع القنبلة الهيدروجينية، كما قررت هيئة الأركان المشتركة "**أن الولايات المتحدة ستكون في وضع خطر إذا امتلك القنبلة عدو محتمل، بينما الولايات المتحدة لا تملك ذلك**".

٦- **آثار التجارب النووية الأمريكية:** من أجل فهم أثر الانفجارات النووية على السفن الحربية، والمباني، والحيوانات والأهداف الأخرى، ومن أجل تعديل وتحسين تكنولوجيا الأسلحة بشكل أفضل، قامت الولايات المتحدة بتجارب من أجل زيادة فعالية القنابل الذرية والهيدروجينية لعقود عدة بعد الحرب العالمية الثانية. وأول موقع تجارب اختارته أمريكا بعد الحرب كان جزر بكيني في المحيط الهادي. وكانت أمريكا قد انتزعت هذه الجزر التي كانت جزءا من جزر المارشال، من السيطرة اليابانية. وبعد سنتين من ممارسة السلطة على هذه الجزر سافر كومودور بن إتش ويات، الحاكم العسكري لجزر مارشال، في مهمة إلى جزر بكيني. وبعد قداس أحد أيام الآحاد في شباط ١٩٤٦ جمع مواطني الجزيرة ليطلب منهم مغادرة بيوتهم بصفة مؤقتة حتى تتمكن أمريكا من اختبار قنابل ذرية "**من أجل مصلحة البشرية ولوضع نهاية للحروب العالمية**".

٧- كان كنج جودا وسكان بكيني في حالة اضطراب وأسى وهم يبحثون ذلك الطلب. وفي النهاية قال كنج جودا لويات: "**سنذهب، ونحن نعتقد أن كل شيء بيد الله**". طوال تلك العقود عانى سكان بكيني من سوء التغذية ومن النتائج القاسية التي ترتبت على نقلهم من جزيرة إلى جزيرة أخرى،

ومن الغبار الذري. وهي قضايا تتعلق كلها بخطة الولايات المتحدة لاختبار قنابلها. وبعد أكثر من خمسين سنة من بدء الاختبارات في جزر بكيني، لا يزال سكان الجزر يقدمون العرائض للولايات المتحدة من أجل دفع التعويض الذي وعدتهم به بسبب الخراب الذي وقع لأراضيهم وحياتهم. وكان ثاني موقع بري استخدمته الولايات المتحدة للاختبار هو ميدان الاختبار في نيفادا بروفنغ جراوند في يوكافلات، على بعد حوالي ٦٥ ميلا شمال لاس فيجاس. وقد أُجرِيَ ٩٠ اختبارا على القنابل النووية في صحراء نيفادا خلال الخمسينات والستينات. وقد قام معهد السرطان القومي (NCI) بفحص أثر هذه الاختبارات، وذلك في منتصف التسعينات. وقد أكدوا أن الاختبارات قد أطلقت سحباً من الغبار الذري فوق معظم الولايات المتحدة. وكان من ضمن المواد الضارة التي انتشرت بسبب الانفجارات أحد النظائر المعروف باسم اليود-١٣١. وهذه الجزيئات الإشعاعية التي تتجمع في الغدة الدرقية، يشك أنها سبب السرطان، وقدر معهد السرطان القومي مؤخرا أن ١٠,٠٠٠-٧٥,٠٠٠ حالة من سرطان الغدة الدرقية في الولايات المتحدة كانت بسبب مادة النظائر الإشعاعية اليود-١٣١ الناتجة عن الغبار الذري للقنابل الذرية التي اختبرت في نيفادا. وبالإضافة إلى الموظفين العسكريين الذين تعرضوا لمستويات عالية من الإشعاع الذري في منطقة الاختبارات، فمن المحتمل أن آلافاً من المواطنين الأمريكيين الذي كانوا في اتجاه حركة الريح قد دفعوا ثمنا مهلكا نتيجة اختبار القنابل الذرية. وهذا مثال واضح لاستخدام الغرب لأسلحة الدمار الشامل ضد مواطنيه الغافلين.

٨- **التطوير النووي أثناء الحرب الباردة:** بدأت أمريكا أثناء الحرب الباردة سباقا للتسلح مع الاتحاد السوفييتي وقامت بتخزين آلاف من الأسلحة النووية. وقد طورت أيضا وسائل نقل متعددة لحمل هذه الأسلحة بما فيها القاذفة بي-٥٢، وأنواعا متعددة من الصواريخ البالستية الأرضية عابرة القارات، إضافة إلى صواريخ بالستية تقذف من الغواصات. وقد أقامت أمريكا أيضا آلافا من الأسلحة النووية التكتيكية حول حدود الاتحاد السوفييتي، في أوروبا الغربية، وتركيا وكوريا الجنوبية واليابان... الخ، حتى تتاح لها القدرة على الضربة الأولى، ولتردع الاتحاد السوفييتي من الهجوم. ولكن عندما دعت كوبا الاتحاد السوفييتي لوضع صواريخ نووية روسية على الأرض الكوبية لتردع الهجوم الأمريكي - حيث إن الولايات المتحدة قد أظهرت منذ بداية الستينات رغبتها في إبعاد فيدل كاسترو عن السلطة - فإن أمريكا أصابها السُّعار وأجبرت السوفييت على سحب صواريخهم بالتهديد بحرب شاملة.

٩- **الحد من الأسلحة النووية:** لقد وقعت أمريكا كثيرا من الاتفاقيات للحد من الأسلحة النووية وكان آخرها سولت-١، وسولت-٢، واتفاقية وقف التطوير النووي، واتفاقية الوقف التام للاختبارات، واتفاقية القوات النووية متوسطة المدى، وغيرها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي، ودقة الصواريخ، ومداها، وقدرة الصواريخ على التسلل، الذي تم في العقود الأخيرة، بجانب المعلومات الاختبارية الواسعة التي تتوفر لدى أمريكا، فإنه ما من واحدة من هذه الاتفاقيات أضعفت بشكل جوهري قدرة الولايات على القيام بهجوم نووي ضد أي دولة أو التهديد به. وفي بعض هذه الاتفاقيات تمييز ومحاباة ضد

معظم الدول في العالم. لنأخذ مثلا "اتفاقية عدم تطوير الأسلحة"، والتي أصبحت نافذة المفعول عام ١٩٧٠، وتؤيدها الولايات المتحدة بقوة، فإنها تسعى لمنع انتشار الأسلحة النووية. والدول التي وقعت عليها وعددها ١٨٧ دولة، تمثل صنفين: دولا نووية وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، والصنف الآخر هو الدول غير النووية. وحسب الاتفاقية، فإن الدول النووية الخمس تناضل من أجل نزع السلاح بشكل شامل وكامل، بينما الدول غير النووية تمتنع عن تطوير وامتلاك الأسلحة النووية. وأوسع التزام عالمي بهذه الاتفاقية هو الالتزام باتفاقية عدم إنتاج الأسلحة، الذي يكاد يكون عالميا باستثناء كوبا، والهند و(إسرائيل) وباكستان، التي بقيت خارج الاتفاقية. وحتى تنضم هذه الدول للاتفاقية يجب أن تفعل ذلك كدول غير نووية، لأن الاتفاقية تحصر الدول النووية بتلك التي "**صنعت وفجرت سلاحاً نووياً أو أي جهاز ذي انفجار نووي قبل ١ كانون الثاني عام ١٩٦٧**". وحتى تنضم الهند و(إسرائيل) وباكستان إلى الاتفاقية كدول غير نووية مع أنه معروف أو محتمل أنها تملك أسلحة نووية، عليها أن تفكك أسلحتها النووية وتضع موادها النووية تحت حراسة دولية. وبناء على هذه الاتفاقية، فكل دولة غير نووية تسعى لامتلاك أسلحة نووية يمكن أن توصف بسهولة أنها دولة شريرة وتصبح مستهدفة، كما حصل مع العراق وإيران وكوريا الشمالية مؤخراً. ومع أن أمريكا تبقى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، فهي تصر على تهديد الدول الأخرى بالبدء باستخدام الأسلحة النووية حتى تردع أي خصم محتمل. ومن الناحية العملية، لم تبد أي دولة من الدول النووية الخمس نيّة جديّة في نزع السلاح كما

تقتضي الاتفاقية. ومع هذا فإنها، وعلى رأسها أمريكا، تهدف إلى احتكار السيطرة على الأسلحة النووية، منكرين على الدول الأخرى حقها في التمتع بالمظلّة نفسها التي تعمل هذه الدول الخمس تحتها، ما يعد شكلا شاذا آخر للمعايير المزدوجة. وهكذا فإن أمريكا تعتبر اتفاقية عدم إنتاج الأسلحة النووية مجرد أداة لكبح القدرات النووية لدول أخرى مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية، وكطريقة لتحسين سلوك روسيا والصين بالنسبة لإنتاج وتطوير الأسلحة، دون أن تظهر أي تقدم تجاه نزع أسلحتها النووية نفسها. بل الواقع أن أمريكا تخطط من أجل تطوير سلسلة جديدة من الأسلحة النووية. وهذا يُظهر نفاق الولايات المتحدة التي انسحبت منفردة مؤخرا من اتفاقية الصواريخ البالستية المضادة مع الاتحاد السوفيتي، رغبة في متابعتها الحماسية لتطوير "نظام صاروخي دفاعي"، ومع هذا فهي تدين الآن العراق وكوريا الشمالية لنقضهما الاتفاقيات، وتمنعهما من امتلاك أسلحة نووية خاصة بهما.

١٠- **التطوير النووي الحالي والمستقبلي**: في بداية عام ٢٠٠٢، قامت أمريكا بإعادة النظر في استراتيجيتها النووية تحت عنوان "مراجعة الوضع النووي الأمريكي". وقد تسربت بعض أجزاء هذه المراجعة إلى الصحف الأمريكية. وقد هدفت المراجعة إلى وضع خطط طارئة لاستهداف كوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا وروسيا والصين. وتدعو المراجعة الولايات المتحدة لأن تكون أكثر مرونة في تطوير ونشر قواتها النووية التي يمكن أن تكون بحاجة لها. وإحدى مجالات المرونة هذه هي استئناف التجارب النووية. وأحد الأسباب الموجبة لهذه التجارب هو الحاجة لتطوير قنابل وصواريخ قادرة على

تدمير أهداف محصنة ومدفونة في الأعماق (HDBTs). وهذه الأهداف هي مبان ومنشآت يمكن أن يستخدمها الخصم لإيواء عمليات القيادة والسيطرة، وملاجئ للقيادة أو مناطق للتخزين. وهناك وثائق متعلقة بسياسة الولايات المتحدة، كتلك التي بقلم بول روبنسون، مدير مختبرات ساندیا القومية، والتي تدعو إلى تطوير أسلحة نووية ذات فعالية منخفضة. وتعتبر أمريكا الآن إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المنع الشامل للتجارب رغم أن الكونجرس لم يوقع على الاتفاقية. وهكذا فإن الرسالة التي تحملها هذه المراجعة لدول العالم هو أن أمريكا مهتمة بتطوير أسلحة نووية أكثر استعمالا وأنها سوف تتجاهل اتفاقية المنع الشامل للتجارب بسبب مصالحها. وقد صرحت أمريكا أيضا في خطة مراجعة الوضع النووي الأمريكي والخطط الأخرى عن نيّتها في بناء دفاعات من الصواريخ الاستراتيجية التي تردع الدول الأخرى من الحصول على صواريخ بعيدة المدى. ويعتقد أن نظام دفاع صاروخي عالمياً سيعطي أمريكا دفاعا واقيا يمنحها حرية العمل حول العالم مع قدرة نسبية في الإفلات من العقوبة. وهكذا تستطيع أمريكا أن تتعامل، وهي آمنة من العقوبة، مع الدول الأخرى المالكة لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى اللازمة لإطلاق هذه الأسلحة ضدها. ففي ١٣ كانون أول عام ٢٠٠١، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستنسحب من اتفاقية ١٩٧٢ الخاصة بالصواريخ البالستية المضادة، لأن من الواضح أن هذه الاتفاقية تمنع تجارب دفاعات صواريخ متحركة ضد الصواريخ البالستية عابرة القارات. لذلك طلبت الإدارة الأمريكية الجديدة في أول ميزانية دفاع لها زيادة ٥٧% في تمويل الدفاع

الصاروخي، من مبلغ ٥,٣ مليار دولار إلى ٨,٣ مليار دولار، وقد حصلت من الكونجرس على ٧,٨ مليار دولار. كل هذا يدل على أن من المحتمل أن كثيرا من الدول ستزداد خشية من الولايات المتحدة وهي تراها تعمل لجعل نفسها آمنة من أي هجوم صاروخي نووي بجانب صنعها أسلحة نووية أكثر استعمالا. هذه هي الدولة، التي كما رأينا سابقا، لا تجد حرجا ولا عارا في استخدام الأسلحة ضد المدنيين الأبرياء.

١١- **الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:** إن أول استعمال للأسلحة الكيماوية في العصر الحاضر كان من قبل كثير من الدول التي شاركت في الحرب العالمية الأولى: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهي الدول نفسها التي تحاكم العراق الآن! وكرد فعل على استخدام الألمان للكلورين عند الهجوم على يبرز / بلجيكا، الذي قتل فيه أكثر من ٥٠٠٠ من قوات الحلفاء، قامت المملكة المتحدة بأول محاولة خاصة بها لصنع الأسلحة الكيماوية. فقد عُين ميجور شارلز فولكس، من المهندسين الملكيين، كأول خبير غاز، وكانت مهمته أن يعجل بتنظيم الجهد البريطاني لصنع الأسلحة الكيماوية دون الاكتراث بالأخلاقيات. وفي الحال أصبح عمليا كل مهندس كيماوي بريطاني بارز يعمل في مجال الغاز الحربي. وهكذا بنيت معامل في بورتون داون وأصبحت المركز العام لجهود صنع الأسلحة الكيماوية البريطانية، التي استخدمت أكثر من ١٠٠٠ عالم وجندي.

١٢- **مؤسسة الأسلحة الكيماوية الأمريكية:** أنشأت الولايات المتحدة مؤسسة الأسلحة الكيماوية منتصف عام ١٩١٨ تحت إدارة الجنرال

أموس اي فرايز. وقد أصبحت إدج وود آرسنال، قاعدة عسكرية قرب بلتيمور في ماريلاند، مركز أبحاث الأسلحة الكيماوية الأمريكية، حيث استخدم أكثر من ١٢٠٠ فنّي، و٧٠٠ مساعد خدمة، اختبروا أكثر من ٤٠٠٠ مادة سامّة. وقد استطاعت إدج وود، التي تتألف من ٢١٨ مبنى صناعي و٢٨ ميلا من الخطوط الحديدية، من إنتاج ٢٠٠ ألف قنبلة وقذيفة كيماوية يوميا. وبحلول عام ١٩١٨، فإن ١/٥ – ١/٣ القذائف التي أطلقت كانت مملوءة بنوع ما من الكيماويات. وفي الشهور الـ١٨ الأخيرة من الحرب، كان غاز الخردل الذي يخشاه الناس كثيرا، مسؤولا عن ١/٦ الإصابات. وغاز الخردل هذا يحرق ويُقرّح الجلد، ثم يسبب الموت البطيء أو الوهن عن طريق إزالة الغشاء المخاطي للقصبات الهوائية ومنع التنفس. وقد نسب للغاز الحربي رسمياً أكثر من ٩١,٠٠٠ وفاة، و١,٣ مليون إصابة، ولكن المؤرخين اليوم يعتبرون هذه الأرقام الحد الأدنى.

١٣- **استعمالات معلّقة:** لم يكن استخدام الأسلحة الكيماوية محصوراً على الحرب العالمية الأولى، بل إن البريطانيين الذين تدخلوا إلى جانب الجيش الأبيض في الحرب الأهلية الروسية عام ١٩١٩، قاموا بتزويدهم بقذائف غاز الخردل، واستخدموا جهاز (M) لإنتاج غيوم من الدخان الزرنيخي (السّام) فوق الجيش الأحمر. وقد استخدم البريطانيون كل فرصة سانحة لهم من أجل استخدام أسلحتهم الجديدة. فقد حث الميجور فولكس، الذي أرسل إلى الهند عام ١٩١٩، الجيش البريطاني على استخدام الأسلحة الكيماوية في حربهم ضد الأفغان، قائلا "**إن الجهل، وغياب التوجيه والنظام، وعدم وجود حماية من**

جانب الأفغان ورجال القبائل، لا شك أنه يزيد من فرص إيقاع الإصابات بواسطة غاز الخردل في حرب الحدود". وقد وافقت إدارة الحرب البريطانية على ذلك، وأرسلت مخزونات من غاز الفوسجين والخردل، وكانت القوات البريطانية قد تدربت على ذلك بلبس بدلات ضد الغاز في ممر خيبر. ومع هذا، يملك توني بلير الجرأة اليوم أن يضيف الحكومة البريطانية إلى لائحة الدول "المتحضرة"، وأن لها سجلا نظيفا وقيما نبيلة مقارنة بنظام صدام في العراق!

١٤- **وضع بروتوكول جنيف**: كانت هناك خيبة أمل واسعة، بعد الحرب العالمية الأولى، من حرب الغازات. فقد عقد في أيار ١٩٢٥، وتحت رعاية عصبة الأمم، مؤتمر حول سباق التسلح العالمي، وذلك في مدينة جنيف في سويسرا. ومنع بروتوكول جنيف، كما جرت تسميته، استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في أي صراع في المستقبل. كما وصفه أحد المراقبين، كان "**التوقيع على ميثاق جنيف عام ١٩٢٥ العلامة البارزة لرفض الرأي العام لاستخدام الحرب الكيماوية**". ولم يكن توقيع الاتفاق على أي حال ملزما، لأن على الحكومات أن تصادق عليه. فبدأت مؤسسة الحرب الكيماوية الأمريكية بالهجوم عليه، فقد أعلنت الجمعية الكيماوية الأمريكية "**أن تحريم الأسلحة الكيماوية يعني التخلي عن طرق إنسانية من أجل العودة للأعمال السابقة المروعة في المعارك**". وأمام المعارضة القوية، فإن وزارة الخارجية امتنعت عن التصديق على الاتفاق. ولكن معظم الدول الأوروبية وقعت على ميثاق جنيف، بعد أن أضافت شروطاً تعديلية جعلت من الميثاق عديم الفائدة. أحد هذه الشروط المضافة للميثاق جعلت منه غير ملزم للدولة

ما لم تكن الدولة التي في حرب معها قد وقعت هي أيضا على الميثاق. وكذلك احتفظ الموقعون على الميثاق بالحق في الرد بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية إذا هوجموا بهذه الأسلحة. كما أن ميثاق جنيف لم يمنع بشكل حاسم إجراء أبحاث أو تخزين للأسلحة البيولوجية ولكنه حرّم فقط البدء باستعماله. وكانت النتيجة النهائية لميثاق جنيف أنه لم يمنع تطوير الأسلحة البيولوجية وإنما جعل بحث وتطوير مثل هذه الأسلحة أكثر سرّية. وفي عام ١٩٢٥، سمح ونستون تشرشل، الذي أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة البريطانية، للقط أن يخرج من الكيس، كما في المثل المشهور، عندما كتب عن أمراض طاعون معدة بشكل منهجيّ ومقذوفة على الإنسان والحيوان: آفة لتدمير المحاصيل الزراعية، وجمرة خبيثة لقتل الخيول والأنعام، وطاعون لتسميم ليس الجيوش فحسب بل لتسميم مناطق كاملة، هذه هي الخطط التي يسير عليها العلم العسكري بدون رحمة. وهذا البحث الحربي يلزم أن يبقى سرّا خوفاً من المعارضة الشعبية.

١٥- **إنشاء بورتون داون في المملكة المتحدة:** لقد أوصت لجنة هولاند، التي أنشأتها الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى لدراسة الحرب الكيماوية وسياسة بريطانيا المستقبلية تجاهها، بأن تبقى معامل بورتون داون بشكل دائم، على أن تضيف بورتون داون إلى لائحة مهمتها دراسة وتطوير الحرب الجرثومية. وقد أبدت لجنة هولاند اعترافاً خطيراً. فقد خلصت إلى "**أنه يستحيل فصل دراسة أبحاث الدفاع ضد الغازات عن استخدام الغازات نفسها كسلاح هجومي، لأن فعالية الدفاع تعتمد بالكامل على المعرفة الدقيقة لمدى التقدم الحاصل أو الذي يمكن أن يحصل من الاستخدام الهجومي لهذا السلاح**". وقد علمت الحكومة منذ البداية أنه لا

يوجد شيء اسمه دراسة الأسلحة الكيماوية الدفاعية البحتة. لذلك أعطت الحكومات علماءها مطلق الحرية لتصميم ما يتصورونه أكثر الأسلحة فتكا، على أساس أنه يجب اختراع هذه الأسلحة أولا قبل إعداد الدفاع ضدها. وقد أدرك العلماء في قاعدة الأسلحة السرية في بورتون داون بأنهم يخاطرون بأرواح جنودهم الشباب الذين يستخدمونهم للتجارب في اختبار الغازات، حسب رأي علماء السموم. وتتهم عائلة أحد الرجال الذين ماتوا في هذه التجارب، العلماء بجريمة القتل. فحسب ما ذكر آلاستير هي، من جامعة ليدز، أن الملاحظات الموجزة المعدة من العلماء في قاعدة ولتشاير، توحي بأن العلماء كانوا يعرفون أن الجرعات التي كانوا يعطونها للجنود يمكن أن تكون قاتلة. "**كانوا يلعبون بالنار. كانوا يعرّضون الناس لكميات مركّزة قتلت بالفعل رجلاً واحداً، ولكنها لم تكن بعيدة من احتمال قتل عدد آخر**". قال الجنود الذين أُعطوا راتباً إضافياً وإجازة زائدة، مقابل الاشتراك في الاختبارات، أنهم أُخبِروا بأن الاختبارات كانت من أجل علاج الرشح العادي. وقد أصرت وزارة الدفاع مراراً على إنكار الزعم بأن الجنود قد ضُلِّلَوا. وقد قدم تقرير وثائقي تلفزيوني عام ١٩٩٩ مايك كوكس، ٦٨ عاماً، من ساوث هامبتون، الذي استُخدم للاختبار، وكان مع جندي اسمه رونالد ماديسون يوم وفاته في غرفة الغاز حيث أجريت التجارب. وقدم البرنامج أقارب السيد ماديسون وهم يتحدثون عن الأحداث التي وقعت قبل ٤٦ عاما. قالت أخته ليلياس كريك "**لو مات في الحرب لتفهمّت ذلك، وإنما أن يموت بسبب مادة غبيّة وضعوها في ذراعه، ما كان يجب أن تُعطى لأي شخص، فإني آسف، لذلك أظن أنهم قتلوه**".

١٦- دور الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الحرب العالمية الثانية:

غاب استعمال حرب الغازات من الحرب العالمية الثانية، ابتداء لصعوبة إلغاء هذه الأسلحة دون أن يؤثر ذلك على قوات الدولة المستعملة نفسها، وكذلك لاحتمال الرد المماثل، لأن كل الدول الرئيسية المشاركة في الحرب كانت قد خزّنت مئات الأطنان من الأسلحة الكيماوية، خاصة غاز الخردل، لاحتمال استعمالها. وقد صنعت بريطانيا أول قنبلة من الجمرة الخبيثة عام ١٩٤٢، وقد فجّرت قنبلة، خام مليئة بجراثيم الجمرة الخبيثة على جزيرة جرانارد أمام ساحل اسكتلندا الغربي. وقد بدأت الأغنام الموجودة في الجزيرة تموت في الحال. وحتى هذا اليوم، فإن الجزيرة غير مسكونة، كما لا يسمح للطيران بالنزول فيها، وقد تمكن البريطانيون في النتيجة من صنع ٥ ملايين كعكة من الجمرة الخبيثة لإسقاطها فوق ألمانيا. كان يمكن أن تتسبب خطة بريطانية لضرب ألمانيا بالجمرة الخبيثة إلى موت ما يقدر بـ٣ مليون شخص. وقد أجرى البريطانيون أيضاً تجارب على التوكسين المميت ب-٩ أو ما يسمى بوتوليزم (يُحدث تسمما مثل الناتج عن أكل اللحوم والأسماك الفاسدة). وقد طورت أمريكا أيضا بشكل ضخم برنامج حربها الجرثومية أثناء الحرب العالمية الثانية، ففي عام ١٩٤٠ بدأت اللجنة الصحية والطبية الأمريكية التابعة لمجلس الدفاع القومي النظر في "**الطاقة الهجومية والدفاعية في الحرب البيولوجية**"، وقد عين جورج فيرك من شركة ميرك الصيدلانية، مديرا لمصلحة الأبحاث الحربية، التي كانت مكلفة بأبحاث الحرب الجرثومية. وفي عام ١٩٤٣، افتتح معسكر ديتريك في ماريلاند، وأصبح بسرعة مركزا لجهود الحرب الجرثومية الأمريكية. وقد استثمرت

أمريكا أكثر من ٤٠ مليار دولار في بناء مصانع ومعدات بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٥، واستخدمت أكثر من ٤,٠٠٠ شخص في ذلك المعسكر، وفي محطة الاختبار الميداني في جزيرة هورن في باسكاجولا في ولاية مسيسبي، ومصنع الإنتاج في فيجو، في إنديانا، ومنطقة دجوي بروفنغ جراوندز (أرضيات فحص الطرق المحفورة). وقد جرى اختبار الغازات التالية في معسكر ديتريك: الجمرة الخبيثة، والتولاريميا، والطاعون، والتيفوئيد، والحمى الصفراء، والتهاب الدماغ، وذلك للاستخدام في أرض المعركة، كما اختبرت غازات آفات زراعية على الأرز والبطاطا والحبوب. ودرست الولايات المتحدة إمكانية تدمير محاصيل الأرز الياباني بواسطة الحرب الجرثومية. وقد تم إنتاج أول دفعة من القنابل المعبأة بالجمرة الخبيثة ومقدارها ٥٠٠ قنبلة من معسكر ديتريك في أيار ١٩٤٤، وبنت الولايات المتحدة مصنعا في فيفو في إنديانا، قادرا على إنتاج ٥٠٠,٠٠٠ قنبلة من الجمرة الخبيثة شهريا و٢٥٠,٠٠٠ قنبلة معبأة بغاز البوتوليزم، ولحسن الحظ أنها لم تستعمل. وقد قامت الولايات المتحدة بأكبر عملية تصنيع للغاز السام في العالم أثناء الحرب العالمية الثانية، وأنتجت ١٣٥,٠٠٠ طنا من الغاز السام. وهذا الرقم يزيد ٢٠,٠٠٠ على مجموع ما استخدم من قبل الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى. وبدأت أمريكا أيضاً بالتفوق على البريطانيين في الحرب الجرثومية.

١٧- **الاستفادة من الخبرة اليابانية:** أراد جورج ميريك، بعد الحرب العالمية الثانية، أن تستمر برامج الحرب الجرثومية التي كانت أثناء الحرب. فتحول معسكر ديتريك عام ١٩٥٦ إلى قلعة ديتريك كمعهد دائم للبحث

والتطوير العسكري. وهكذا أضيفت الآن الفيروسات والغازات القاتلة المعروفة للإنسانية إلى المخزون الأمريكي، بما فيها غازات الأعصاب مثل جي بي، وفي إكس، وهي غازات قاتلة لدرجة أن نقطة صغيرة منها إذا وقعت على الجلد قد تسبب الوفاة في أقل من دقيقة واحدة. شهدت الحرب الباردة الاعتراف بالأعداء السابقين وجرى الصفح عنهم فأصبحوا موظفين أمريكيين، ما أدى إلى حماية مجرمي الحرب اليابانيين، الذين أجروا تجارب على الناس، من المحاكمة. ففي أثناء احتلال اليابان الطويل والوحشي للصين خلال الثلاثينات والأربعينات، كانت هناك وحدة خاصة من الجيش الياباني معروفة باسم الوحدة ٧٣١، تقوم بإجراء تجارب على الجنود والمدنيين الصينيين بالغاز والجراثيم الحربية. فقد قامت الوحدة ٧٣١ بقيادة الجنرال إيشي شيرو بجرائم حرب كثيرة. فقد اختبروا مثلاً تأثيرات قنابل الجمرة الخبيثة على البشر، وحقنوا الجنود والمدنيين الصينيين بالتيتانوس والجدري والطاعون. وبناء على المخلّفات البشرية التي درستها أمريكا عام ١٩٤٧ فإن الجمرة الخبيثة كانت مسؤولة عن موت ٣١ شخصا والكوليرا ٥٠، وغاز الخردل ١٦، والطاعون ١٠٦، والتيفوئيد ٢٢، والتيفوس ٩. وقد جرّبت أمراض أخرى كثيرة. وقد أراد الروس وضع أعضاء الفريق ٧٣١ بما فيهم الجنرال شيرو للمحاكمة، ولكن أمريكا منحتهم الحصانة مقابل إعطائها نتائج تجاربهم. فحسب ما كتب المؤرخان روبرت هاريس وجيريمي باكسمان فإن "**الولايات المتحدة كانت تحمي فعلا علماء البكتيريا اليابانيين من تهم جرائم الحرب مقابل المعلومات عن التجارب التي أجروها على البشر**". وقد أخفيت هذه المعلومات لمدة ٣٠ سنة بعد الحرب.

١٨- **استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب الفيتنامية:** أطلقت أمريكا أول حرب بيوكيماوية على فيتنام منذ الحرب العالمية الأولى. فقد استخدمت أمريكا غاز سي إس ضد مليشيات جبهة التحرير الوطني، واستعملت سوائل كيماوية مثل العامل البرتقالي، سيئ السمعة. وبحلول عام ١٩٧٠ أسقطت عملية رانش هاند ١٢ مليون جالون من العامل البرتقالي على فيتنام، حيث دمرت ٤,٥ مليون فدّان من المزروعات في الريف الفيتنامي وتسببت في تسممها لسنين طويلة. وكان شعار مؤيدي عملية رانش هاندر "**إننا فقط نستطيع منع نمو الغابات**". ويحتوي العامل البرتقالي على سائل الديوكسين (من ثاني أكسيد الكربون)، وهو أخطر الكيماويات القاتلة في الأرض المتسببة في السرطان. وقد سبب استخدام العامل البرتقالي من قبل الولايات المتحدة المعاناة لآلاف الآلاف من الشعب الفيتنامي والجنود الأمريكيين وعائلاتهم.

١٩- **الأساس المنطقي لدعم أمريكا لمواثيق الأسلحة البيولوجية والكيماوية:** أعلن نيكسون عام ١٩٧٢ وقف أمريكا لبرامجها المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية. لم يكن ذلك إيثاراً من أمريكا ولكن نتيجة تأكد الإدارة بأن التقنيات اللازمة لإنتاج هذه الأسلحة ستكون مع الزمن شائعة بحيث يصبح إنتاج هذه الأسلحة أمراً لا مفر منه. وسيكون إنتاج هذه الأسلحة أرخص وأسهل من إنتاج الأسلحة النووية بشكل كبير. وبذلك سيصبح من الصعب أن تحتكر لوحدها صنع هذه الأسلحة. وبناء على القرار الأمريكي بخصوص هذه الأسلحة بدأ التوقيع على مواثيق الأسلحة البيولوجية في ١٠ نيسان ١٩٧٢، وأصبح في حيّز التنفيذ في ٢٦ آذار ١٩٧٥. بينما

بدأ التوقيع على ميثاق الأسلحة الكيماوية في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٣ ودخل حيّز التنفيذ في ٢٩ نيسان ١٩٩٧. وكما هو الحال في اتفاقيات الحد من التسلح النووي، فإن الاتفاقيات الكيماوية والبيولوجية جرى تطبيقها من قبل أمريكا بتمييز كبير أو بشكل انتقائي. ويستطيع مجلس الأمن أن يحقق في الشكاوى المتعلقة بهذه الأسلحة، ولكن هذه الصلاحية لم يجر العمل بها أبداً. إضافة إلى أن قوانين التصويت في مجلس الأمن تمنح روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حق النقض لقرارات مجلس الأمن، بما ذلك حق إجراء التحقيق في مخالفة ميثاق الأسلحة البيولوجية. وفي شهر تموز من هذا العام رفضت الولايات المتحدة بروتوكولا تنفيذيا يفرض تنفيذ هذه الاتفاقية، بسبب قلقها في الأساس على مصالحها الداخلية.

٢٠- **الأبحاث الجارية حاليا في مجال الأسلحة البيوكيماوية**: كشفت مجلة التايمز، نيويورك، في ٤ أيلول ٢٠٠١ بأن باحثي الدفاع البيولوجي التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتحت حجّة العمل الدفاعي، قد أجروا تجارب على قنابل بيولوجية صورية، وبنوا منشأة فعلية لإنتاج أسلحة بيولوجية في نيفادا، وهي نشاطات لا يمكن تمييزها أبدا من أبحاث الأسلحة البيولوجية الهجومية. وقد أبقت أمريكا هذه النشاطات سرّية، ولم تكشف عنها في التقارير السرية السنوية للمنشأة، الموجهة لميثاق الأسلحة البيولوجية. ويمكن بسهولة تحويل هذه الدراسات الدفاعية التي قامت بها الولايات المتحدة إلى أسلحة بيولوجية. فمثلا يبدو أن حوادث الهجوم بالجمرة الخبيثة التي حصلت في تشرين أول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، قد وقعت من قبل علماء محليين من داخل مختبرات الأسلحة البيولوجية الأمريكية.

٢١- **علاقة أمريكا بمواثيق الأسلحة البيولوجية:** فيما يتعلق بميثاق الأسلحة الكيماوية، فهو ينفذ من قبل منظمة تحريم الأسلحة الكيماوية التي تفتش على المختبرات والمصانع وتشرف على تدمير الأسلحة التي يمكن أن تكون في حوزتها، ولكن أمريكا أجبرت هذه المنظمة على إبعاد مديرها العام، جوسي بستاني، وكانت جريمته هي رغبته في التفتيش على أمريكا بالصرامة نفسها المطبقة في البلاد الأخرى، وكذلك دعوته صدام حسين للتوقيع على ميثاق الأسلحة الكيماوية. وعلى النقيض من المسلك الأمريكي بالمطالبة بالتفتيش على الأسلحة العراقية بأسلوب تطفلي، فإن مجلس الشيوخ الأمريكي قد أقر قانونا يتعلق بتطبيق ميثاق الأسلحة الكيماوية، قسم ٣٠٧، اشترط فيه "**أن الرئيس يمكنه أن يرفض طلبا بالتفتيش على أي موقع في الولايات المتحدة في حالة إذا ما قرر أن ذلك التفتيش يمكن أن يهدد مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة**".

٢٢- **دعم أمريكا لبرامج الأسلحة البيوكيماوية العراقية:** لقد لعبت الولايات المتحدة أيضا دورا في إنتاج هذه الأسلحة. وادّعت إذاعة تلفزيونية للقناة الرابعة البريطانية عام ١٩٩٨ أنهم اطلعوا على وثائق استخباراتية أمريكية تبين أن ١٤ شحنة من المواد البيولوجية قد صدّرت من أمريكا إلى العراق، وتشمل هذه ١٩ كمية من بكتيريا الجمرة الخبيثة، و١٥ كمية من البوتولينوم، وهو العنصر الحيّ الذي يسبب البوتوليزم (يُحدث تسمما مثل الناتج عن أكل اللحوم والأسماك الفاسدة). ويدل البرنامج أن لديهم دليلا بأن العراق اشترى عدداً من ملقحات التوكسين بعد أن استخدمت الغاز في الهجوم على مدينة حلبجة الكردية، التي قتل فيها ٥٠٠٠ شخص.

الخلاصة:

يتضح مما سبق أنه لا يوجد شك في أن الغرب يمتلك أسلحة الدمار الشامل فقد كان يستخدم بشكل دائمي هذه الأسلحة ضد ملايين الأبرياء من الناس في الحرب العالمية الأولى والثانية وفي فيتنام، وحتى ضد جنودهم. وهذا يبين بكل وضوح أن أبناء اليوم والغد يجب ألا يتركوا ضحايا في أيدي الغرب أو كما قال الرئيس ترومان، ألا يتركوا "للتجربة" القادمة، التي ستواجههم بلا شك. ومن المناسب أن نذكّر أنفسنا بقيم الحكومات الغربية الرأسمالية، بأن نكرر ما قاله ميجور فولكس، أحد أوائل صانعي الأسلحة الكيماوية البريطانيين، حين بُعث إلى الهند عام ١٩١٩، حيث كان يضغط على العسكريين البريطانيين لاستخدام الأسلحة الكيماوية في حربهم ضد أفغانستان حينما قال: "**إن الجهل، وغياب التوجيه والنظام، وعدم وجود حماية من جانب الأفغان ورجال القبائل، لا شك أنه يزيد من فرص إيقاع الإصابات بواسطة غاز الخردل في حرب الحدود**".

الفصل الثاني
تاريخ انتهاك الغرب للقانون الدولي

إن القضية الرئيسية التي يتهم بها العراق هي الادعاء بأنه يخرق القانون الدولي وأنه تجاهل العديد من قرارات الأمم المتحدة. وهذا الفصل سيبين انتهاكات الغرب الكثيرة للقانون الدولي، وأن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك حق النقض، وهو حق لا يسمح لأي دولة أخرى، كالعراق مثلا بالحصول عليه.

عصبة الأمم والأمم المتحدة:

١- قد يصبح القرن العشرين معروفاً بكونه قرن الحرب. فبعد الحربين العالميتين اللتين فقد فيهما عشرات الملايين حياتهم نشبت نزاعات كثيرة أدت إلى وفاة ملايين أخرى، سواء أكان بسبب الخسارة الكبيرة في الأرواح، أو بسبب تكافؤ ميزان القوى فإن الدول القوية الباقية اجتمعت بعد الحربين العالميتين لإيجاد تحالف يمنع الصراع في المستقبل، وهكذا تكونت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الهدف المقرر للمنظمتين هو دوام الحفاظ على السلام من خلال تحالفات دولية. وقد فشلت المنظمتان في تحقيق أهدافهما في إيجاد الأمن والسلام.

٢- تشكلت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، حيث كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون أحد الدعاة الرئيسيين

لها من خلال نقاطه الأربع عشرة التي تضمنت مواد مثل منع الاتفاقات الدبلوماسية السرية وبدلا من ذلك استعمال المواثيق العلنية، وحرية الملاحة في البحار في السلم والحرب، وإزالة العوائق أمام التجارة الدولية كلما أمكن ذلك ...الخ. وكنتيجة لميلاد العصبة برزت خريطة جديدة لأوروبا والشرق الأوسط فظهرت بولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. أوجدت العصبة عراقاً حديثاً، كما أوجدت فلسطين وسوريا ولبنان. ولم تكن كل الدول قد شاركت في العصبة فقد منع الكونغرس الأمريكي ألمانيا من الانضمام لها، وقد انسحبت الولايات المتحدة منها عام ١٩٣٣.

٣- فضلت الدول الكبرى المنضمة إلى عصبة الأمم أن تعالج قضاياها خارج العصبة، فقامت فرنسا باحتلال منطقة الراين لتجبر ألمانيا على دفع تعويضات الحرب، واحتلت إيطاليا كورفو، وحدث كل ذلك عام ١٩٢٣. وقامت إيطاليا عام ١٩٣٥ بغزو الحبشة، ثم نشبت الحرب الأهلية الإسبانية عام ١٩٣٦، فكان ذلك دليلاً آخر على عجز العصبة خاصة عندما فشلت العقوبات المفروضة على إسبانيا في إنهاء الحرب الأهلية.

٤- حاولت الدول الصغيرة في العصبة أن تؤثر على الدول الكبرى فيها. فقد اقترح إيمون دو فاليرا من إيرلندا، الذي كان رئيس مجلس العصبة، الشبيه بمجلس الأمن، أن يكون للعصبة قوة دولية لإيقاف العدوان الإيطالي عام ١٩٣٥ ضد الحبشة. ولقد كان مستعدا أن يضع جيشه الإيرلندي الصغير لهذا المشروع، ولكن الدول الكبرى لم يرق لها ذلك. فقال دو فاليرا شاكيا: "**كنا غير قادرين على أن نخضع إرادتنا للتضحية بمصلحتنا الأنانية عندما تتعارض مع العدالة للآخرين**". (جريدة الإندبندنت، ٦ تشرين أول ٢٠٠٢). وطُرد الاتحاد

السوفييتي الذي كان عضوا منذ عام ١٩٣٤ من العصبة بعد هجومه على فنلندا عام ١٩٣٩، وهكذا كانت العصبة في النهاية عاجزة عن منع نشوب الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، قامت الدول بالتصويت على حل العصبة، وانتقلت ممتلكاتها وهيئاتها بعد ذلك إلى الأمم المتحدة.

٥- أنشأت الدول العظمى منظمة الأمم المتحدة (نظريا) بهدف حل النزاعات الدولية التي إن لم تحل فقد تؤدي إلى حروب وخسائر بشرية. وتدعو الأمم المتحدة أيضا إلى قيم عديدة كحقوق الإنسان التي تتماشى مع قيم دول العالم الغربي. ورغم وجود هذه المنظمة الكبيرة التي تمثل أكثر من ١٨٠ دولة والتي تسعى لحل المشاكل الدولية بالطرق الدبلوماسية، فإن القوى الدولية مرارا وتكرارا، تتجاوز وتقوّض هذه المنظمة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. والولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين وروسيا وفرنسا حالياً أعضاء دائمون غير منتخبين في مجلس الأمن، ولديهم حق نقض قرارات مجلس الأمن التي لا يقبلون بها، ويمنعونها بذلك من أن تصبح قانوناً. ولهذا السبب لا تجد أي قرار من مجلس الأمن يدين غزو الولايات المتحدة لبنما، أو استخدامها الأسلحة الكيماوية في فيتنام، أو إدانة لمذابح روسيا في الشيشان.

لقد قيل إن غزو العراق للكويت خرق للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. ولكن لو جرى غزو الكويت من قبل أي دولة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فإن هذا المجلس سيكون عاجزا عن فعل أي شيء! ونتيجة لذلك، فإن حق النقض الممنوح للدول الكبرى الخمس في مجلس الأمن يمكنهم من عرقلة قرارات حتى ولو حظيت بدعم دولي كبير. ومن المعروف أن

الولايات المتحدة استخدمت مراراً حقها في النقض لمنع قرارات تتعارض مع مصالحها القومية. ومع ذلك لا يزال الكثيرون ينظرون للأمم المتحدة كمعقل للديمقراطية، وكأساس متين لشرعية دولية محايدة!

٦- بالنسبة للشرق الأوسط، فإن كثيراً من القرارات قد عطلت بالفيتو الأمريكي. وقد حاولت مجلة الإيكونومست البريطانية أن تبين أنه لا توجد معايير مزدوجة في استخدام القوة ضد العراق، وعدم وجود خيار عسكري ضد بعض الدول مثل (إسرائيل)، فذكرت أن القرارات الصادرة كانت مختلفة قانونياً (الإيكونومست ص ٢٣-٢٥، ١٢-١٨ تشرين أول عام ٢٠٠٢). ولكن هذا لم يأخذ في الاعتبار أن دولا مثل أمريكا وبريطانيا لا تسمح باتخاذ قرارات تخول استخدام القوة العسكرية ضد (إسرائيل)، رغم احتلالها لفلسطين، وجرائم حربها، والقتل المستمر للسكان المدنيين. وأحدث استخدام أمريكي لحق النقض يشمل: الدعوة لإرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى الضفة الغربية وغزة، صدر عام ٢٠٠١؛ مطالبة (إسرائيل) بوقف بناء مستوطنة في القدس الشرقية وأي نشاط استيطاني (إسرائيلي) في الأراضي المحتلة، صدر عام ١٩٩٧؛ التأكيد على أن مصادرة (إسرائيل) للأراضي في القدس الشرقية باطل ومخالف للقرارات الدولية المتعلقة بذلك ولبنود ميثاق جنيف الرابع، والتعبير عن دعم عملية السلام بما فيها إعلان المبادئ الصادر في ١٣ أيلول عام ١٩٩٣، صدر عام ١٩٩٥؛ مشروع القرار (NAM) الداعي لإنشاء لجنة من أجل إرسال ٣ أعضاء من مجلس الأمن إلى ريشون ليتسيون، حيث قتل مسلح (إسرائيلي) بالرصاص ٧ عمال فلسطينيين، صدر عام ١٩٩٠، والقائمة تطول (انظر الجدول المتعلق بهذا الأمر في نهاية هذا الفصل).

٧- استخدمت أمريكا حق النقض ضد تجديد المهمة البوسنية، في صيف ٢٠٠٢، خوفا من أن تصبح القوات الأمريكية الموجودة فيما وراء البحار معرضة لاتهامات مغرضة من قبل أعداء أمريكا أمام محكمة الجرائم الدولية (محطة بي بي سي أون لاين، ٣ تموز ٢٠٠٢). وهذا يكشف أن الولايات المتحدة تدعم الأمم المتحدة عندما يكون الأمر مناسبا لها فقط. وهذا الالتزام الانتقائي بالقانون الدولي، هو على كل حال، جزء لا يتجزأ من سياسة الخارجية الأمريكية. ومع ذلك لا تزال تطالب العراق أن يلتزم بدقة بالقانون الدولي نفسه الذي تتجاهله بنفسها وتنظر إليه بازدراء. وكما قالت روبين ثيوركوف، محاضرة زائرة في جامعة يال، وزوجة أحد ضحايا ١١ أيلول: "**نحن في الولايات المتحدة نحب القانون الدولي، وبالذات نحب أن نطبقه على الدول الأخرى. ولكن يعتبر أعلى درجات النفاق أن نطالب الآخرين أن يفوا بالتزاماتهم، بينما نحن نرفض بشدة فكرة الخضوع لنظام قانون شرعي ودولي كجزء من المجتمع الدولي**" [ميلان راي، "خطة حرب ضد العراق" ص ٢٠٥].

٨- حقوق الإنسان تعبير يستعمل كثيرا بحسب وجهات النظر المختلفة، وتعتبره الأمم المتحدة أساساً في مواثيقها، ولذلك أُبرِز بشكل ظاهر في مقدمة ميثاقها "**تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، في الكرامة وقيمة الإنسان، وفي مساواة الرجل والمرأة، ومساواة الأمم صغيرة كانت أو كبيرة**". وبينما تقوم دول عالمية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا بدور الواعظ لبقية دول العالم بخصوص القيم التي تبنتها الأمم المتحدة، فإنها بشكل فاضح دعمت أنظمة ظلمت شعوبها وانتهكت حقوقهم الأساسية. ومع أن هناك

جزءا منفصلا في هذا التقرير مكرسا على وجه الخصوص لهذا الموضوع، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى الكيفية التي تخرق بها الأمم المتحدة مبادئها بالبقاء صامتة بينما دول العالم تنتهك كل حق من حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي تدعو فيه العالم للالتزام بمثل هذه القيم العالمية، نجد الولايات المتحدة وبريطانيا ودولا أخرى تدعم بصراحة، معنويا وماليا، أنظمة حكم كتلك الموجودة في مصر وأوزبيكستان وهي تنتهك جهارا نهارا حقوق الإنسان.

٩- انفجر الرئيس الأوزبيكي كريموف غاضباً في مؤتمر صحفي مشترك عُقد حديثا مع السكرتير العام للأمم المتحدة في طشقند وهو يجيب على سؤال حول انتهاك حقوق الإنسان في أوزبيكستان، فقال: "**أود أن أجيب على سؤال المراسل بطرح سؤال "أخبرني" هل تعرف بلداً في العالم لا تنتهك فيه حقوق الإنسان؟ هل يمكن أن تذكر اسم بلد واحد في العالم لم تنتهك فيه حقوق الإنسان؟**" [رويترز ١٨ تشرين أول ٢٠٠٢]. بينما دولة غربية مثل أمريكا تعظ الآخرين بخصوص حقوق الإنسان وحتى عام ٢٠٠١، ورغم كونها عضوا في جهاز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإنها ليست ذات سجل نظيف عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان الأساسية. إذ تبين تقارير مجموعات حقوق الإنسان المخالفات في السجون الأمريكية المكتظة إضافة إلى التمييز العنصري [سي إن إن، ٦ تشرين أول ١٩٩٨]، التمييز العنصري في تطبيق عقوبة الإعدام [العفو الدولي، ١٦ تشرين أول ٢٠٠٢]، إضافة إلى قسوة الشرطة كما اتضح من القضيتين الشائنتين لأمادو ديالوا ورودني كنج. إن عملية الإبادة المنهجية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد أهل البلاد الأصليين

من الهنود الحمر من أجل الحصول على مزيد من الأرض لا يمكن تجاهلها. ومع هذا فإن الولايات المتحدة وبريطانيا، صاحبتي الماضي الاستعماري الغني عن التعريف، لديهم الوقاحة لتأنيب العراق على سجله المريع في حقوق الإنسان. وقد ذكر أن أستراليا تسيء حقوق اللاجئين الذين لا يرغبون في أكثر من مأوى في أراضيها. وليست أمريكا وبريطانيا هما الوحيدتين من الدول العظمى ذات السجل المروع بالنسبة لانتهاك حقوق الشعوب، بل روسيا أيضا ذات سجل شائن بسبب فظاعاتها في الشيشان والصين في شينجيانغ.

١٠- هذه الانتهاكات من قبل دول العالم، الأعضاء في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، تؤكد على الاهتمام بالمصالح الخاصة أكثر من الاهتمام بحقوق الإنسان وراحته، وإيوائه، وتوظيفه، والعاطفة الإنسانية به.

١١- شهد عام ١٩٩٤ مذبحة أكثر من مليون شخص في وسط أفريقيا، وقد اتهم بطرس بطرس غالي، سكرتير عام الأمم المتحدة جيش رواندا، الذي يسيطر عليه الهوتو، بعملية إبادة عرقية ضد التوتسي. وفي أوج أعمال العنف، غادرت قوات الأمم المتحدة، التي لم يكن لديها تفويض بحماية المدنيين، مدينة كيجالي دون شعور بالعار. وخلال الشهور القليلة التي تلت ذلك الانسحاب قتل الكثير من قبيلة التوتسي في رواندا. ثم اندفع جيش جبهة رواندا الشعبية، وكيجالي، وهكذا بدأت الحرب الأهلية، وكانت الأمم المتحدة موجودة في المنطقة. وقد شكا بطرس بطرس غالي حينها من غياب إرادة ودعم القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة، في الوفاء بعمليات حفظ

السلام الدولية، ومع هذا كان يمكن تلافي هذه المجازر في رواندا حيث إن ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة، اثنان منهم في مجلس الأمن، وهم بلجيكا، وفرنسا والولايات المتحدة كانوا على علم بالاستعدادات للقيام بمجزرة ضد التوتسي.

ونقتبس مما أورده بطرس بطرس غالي في مذكراته، حيث يفضح علم القوى الدولية المسبق بالمجزرة قبل وقوعها "**أرسلت برقية من الجنرال داليز إلى إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام تذكر ادعاء أحد المخبرين بأنه يجري تخزين أسلحة من قبل قوات الهوتو استعداداً لعملية قتل جماعية ضد التوتسي. وقد طلب داليز تفويضاً بمحاولة الاستيلاء على الأسلحة، ولكن طلبه رفض من قبل إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بحجة أن التفويض المعطى للأمم المتحدة في رواندا لا يشمل مثل هذه العمليات. وفي اليوم التالي، ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤، وبناء على تعليمات من الأمم المتحدة، أخبر داليز سفراء بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة عن تقرير المخبر، وبمعنى آخر فإن الدول التي كان يمكن أن تمنع المذبحة القادمة، وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا، قد أُخبِرت فعلا وحالا من قبل الأمم المتحدة بخطورة التهديد**". [بطرس بطرس غالي، "غير مغلوب" ١٩٩٨]. ومرة أخرى فإن غياب الإرادة لدى قوى دولية في مراكز قيادية في الأمم المتحدة أدى إلى وقوع كارثة إنسانية أخرى. ولكن رواندا، ليست كالعراق، فلا تملك البترول كما لا تقع في مكان استراتيجي.

ومما ورد في مذكراته ذكريات ماضية عن هذه المشكلة الجارية في الأمم المتحدة "**ليس منذ زمن بعيد ظن العالم أنه قادر على التعرف على عمليات**

الإبادة الجماعية وإيقافها. وكان الشعار (لن يحدث مرة أخرى). ولكن ها هي عمليات إبادة أخرى: في كمبوديا، حيث سقط أكثر من مليون ضحية على يد الخمير الحمر، وفي يوغوسلافيا السابقة، سميت عمليات الإبادة بالتطهير العرقي، وفي الصومال حيث عمليات الإبادة بالتجويع أدت إلى أن القادة العسكريين منعوا عمدا وصول مساعدات الغذاء إلى الجوعى والمرضى، ما أدى إلى وفاة ٣٥٠,٠٠٠ قبل أن يقرر مجلس الأمن التدخل في الأمر. وفي رواندا، فإن حوالي مليون قد قتلوا بما يعتبر عملية إبادة دون شك، ومع هذا فإن مجلس الأمن لم يصنع شيئا" [بطرس بطرس غالي "غير مغلوب" ١٩٩٨].

١٢- يبرز مؤتمر الأرض الأخير في جوهانسبرغ الفرق بين دول العالم الأول والثالث، ويكشف رغبة دول العالم في تجنب تنفيذ الأهداف البيئية ومساعدة العالم الثالث وغياب الإرادة لدى الدول المتطورة لم يكن جديدا، حيث لم يتم إلا القليل مما اتفق عليه في مؤتمر الأرض في مدينة ريو في البرازيل عام ١٩٩٢. فقد تعهدت حينها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإصلاح الظروف البيئية في العالم عن طريق تخفيض العادات الاستهلاكية الحالية التي لا يمكن استمرارها، والتي أثبتت الدراسات أنها عادات تستنزف الثروات الطبيعية. ولكن الدول الأعضاء التي حضرت ذلك المؤتمر نكصت عن وعودها وامتنعت عن تنفيذ أو تصديق التشريعات أو السياسات المناسبة لذلك.

١٣- قال الناطق الرسمي لـ(WWF) إن حكومة الولايات المتحدة بقيادة إدارة بوش إضافة إلى كندا وأستراليا يعملون جادّين للتأكد من عدم صدور أي شيء إيجابي من العملية "**كانوا يعرقلون تماما أي تقدم تجاه أي خطط عمل فعلي، وكان لهذا تأثير فظيع في هذا المجال على مواقف الدول**

الأخرى" [سي إن إن، ٧ حزيران ٢٠٠٢]. وبعد عشر سنوات، يقول النقاد إن لا شيء من الأهداف الكبيرة لمؤتمر ريو قد تحقق. فبعض الدول نكصت عن وعودها، وامتنعت عن تنفيذ أو تصديق التشريعات أو السياسات اللازمة، وكانت المساعدات التي تقدمها الدول الغنية كدعم لمزارعيها المحليين مسألة نزاع أخرى. وحسب ما يقول البنك الدولي، فإن أموال الدعم للمزارعين في أوروبا والولايات المتحدة بلغت تقريبا مليار دولار في اليوم، ما يضعف بشكل خطير جدا المنتجين في الدول النامية [وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٨ آب ٢٠٠٢].

١٤- ونتيجة لذلك، فإن المهتمين بالبيئة قد انتقدوا الدول الكبرى وخاصة أمريكا، وقام المحتجون بالتشويش على خطاب وزير الخارجية الأمريكي، كولن باول، في مؤتمر جوهانسبرغ. وقالت ماندانا شيغا، مؤسس مؤسسة الأبحاث الهندية للعلوم والتكنولوجيا والبيئة إن "**الولايات المتحدة لا تملك استراتيجية**"، مشيرة بوجه خاص إلى عمليات الخصخصة. وقالت "**يريدوننا أن نغلق أعيننا ونقول (دع كل شيء للسوق)، وأن ذلك لم ينجح**" [واشنطن بوست، ٣٠ آب ٢٠٠٢]. وقد انضم السياسي الجمهوري، جورج ميلر (كاليفورنيا) الذي حضر مؤتمر جوهانسبرغ، إلى منتقدي اقتراحات إدارة بوش، فقال: "**أصبحت الحكومة الأمريكية بصورة ما أداة معرقلة في الالتزام بأهداف التطور المستمر**"، [واشنطن بوست، ٣٠ آب ٢٠٠٢].

١٥- رفضت الحكومة الأمريكية إلقاء اللوم عليها، وألقت بدلاً من ذلك بالمسؤولية على دول العالم الثالث، فانتقد كولن باول الدولة الأفريقية زامبيا لأنها رفضت مساعدة الغذاء الأمريكية التي تحتوي على قمح معدل جينياً، والتي كان يمكن أن تفيد الشركات الأمريكية. هذه هي الدولة نفسها

التي عارضت الزيادة في المساعدات لدول العالم الثالث، بينما تقوم باستعمار هذه الدول من خلال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد قاومت أمريكا في مؤتمر دولي في مونتيري أوائل هذا العام زيادة المساعدة لدول العالم الثالث بمقدار ٠,٧% من الدخل القومي. ومعروف أن أمريكا هي أقل المانحين رغم أنها أكبر الدول اقتصاديا، حيث لا تكرس سوى ٠,١% من إنتاجها القومي لصالح مساعداتها الدولية. (الجارديان، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٢). وقبل أن يعقد المؤتمر، طلبت الولايات المتحدة عدم ذكر أي شيء عن مدى التقدم في الأهداف المتفق عليها دوليا، وحذف اقتراح بالطلب من الدول الغنية بتحقيق الرقم الذي حددته الأمم المتحدة بإنفاق ٠,٧% من دخلها القومي على المساعدات.

١٦- كان معروفا أن أمريكا كانت ممتنعة خلال التسعينات من دفع مستحقات الأمم المتحدة عليها. وعندما بدأت أمريكا بدفع هذه الديون المستحقة للأمم المتحدة، كانت قد بلغت ١,٥ مليار دولار. ولم يكن سبب عدم دفعها لهذه المستحقات في حينها مرتبطا بأي عوائق مالية، لأنها كانت في حالة ازدهار اقتصادي كبير في التسعينات. وأمام فقدان صوتها في الأمم المتحدة والتناقص الكبير لتأثيرها في المنظمة، دفعت واشنطن بعض المال عام ١٩٩٩. ولكن واشنطن ترغب في أن تقوم بالأمور على الوجه الذي تراه، فقد توقفت فجأة عن دفع ضريبة زائدة من أجل حفظ السلام، وامتنعت عن دفع أموال لمشاريع تعتبرها إسرافاً أو متحيزة، واعترضت على مقدار الضريبة التي تدفعها الأمم المتحدة للموظفين الأمريكيين في برنامجها المتعلق بالتسوية الضريبية. [نيويورك تايمز ٢٨ حزيران، ١٩٩٨].

الخلاصة:

إن المؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، أدوات استعمارية من أجل استعمار دول العالم النامية بما فيها البلاد الإسلامية. ويحرم الفقه الإسلامي على المسلمين اللجوء إلى هذه المؤسسات في أي مسألة سياسية أو حكم. ولكن كما تبيّن في هذا الفصل، فإن دولا مثل أمريكا وبريطانيا لا تؤمنان بفكرة وضع القانون الدولي فوق المصلحة الوطنية لكل دولة. ولذلك يعتبر فشلا فكريا وسياسيا محاولة تبرير حرب ضد العراق بحجة خرق العراق للقانون الدولي. ومن الواضح أن استخدام الحلفاء للأمم المتحدة هو حركة تكتيكية وليست استراتيجية، وهذا يفسر سلوكها الدائم بالنهج الانفرادي كخيار عملي قائم. إن الرغبة الطبيعية والتصميم على العمل انفرادياً سيكون المسمار الأخير في نعش أولئك الذي يتمسكون بحجة أن هذا النزاع هو حول هيبة الأمم المتحدة والقانون الدولي.

حق النقض الأمريكي لقرارات الأمم المتحدة الناقد (لإسرائيل) (١٩٧٢-٢٠٠٢)

حق النقض ما بين ١٩٧٢-١٩٨٢

الموضوع	التاريخ والاجتماع	الممثل الأمريكي	التصويت
فلسطين: شكوى سورية لبنانية ٣ مشروع قرار تنفيذي ١٠٧٨٤/٢	١٩٧٢/١٠/٩	بوش	١٣١، ١ امتناع
فلسطين: بحث وضع الشرق الأوسط ٨ مشروع قرار تنفيذي [س /١٠٩٧٤]	١٩٧٣/٢/٧	سكالي	١٣١، امتناع الصين
فلسطين: شكوى مصرية لبنانية ٥ مشروع قرار تنفيذي (س /١١٨٩٨)	١٩٧٥/٨/١٢	موينيهان	١٣١، ١ امتناع
فلسطين: مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ٦ مشروع قرار تنفيذي (س / ١١٩٤٠)	١٩٧٦/١/٢٦	موينيهان	٩١،٣ وامتناع الصين وليبيا
فلسطين: الوضع في الأراضي المحتلة ٥ مشروع قرار تنفيذي (س / ١٢٠٢٢)	١٩٧٦/٣/٢٥	سكرانتون	١٤١

فلسطين: تقرير لجنة حول حقوق الشعب الفلسطيني ٤ مشروع قرار تنفيذي (س/١٢١١٩)	١٩٧٦/٦/٢٩	شيرير	١٠١، ٤ امتناع
فلسطين: الحقوق الفلسطينية، مشروع قرار تونس (س /١٣٩١١)	١٩٨٠/٤/٣٠	ماك هنري	١٠١، ٤ امتناع
فلسطين: هضبة الجولان، مشروع قرار أردني (س /١٤٨٣٢ المراجعة الثانية)	١٩٨٢/١/٢٠	كيرك باتريك	٩١، ٥ امتناع
فلسطين: الوضع في الأراضي المحتلة مشروع قرار أردني (س /١٤٩٤٣)	١٩٨٢/٤/٢	ليشنستاين	١٣١،١ امتناع
فلسطين: حادث الصخرة في القدس ٤ مشروع قرار تنفيذي.	١٩٨٢/٤/٢٠	كيرك باتريك	١٤١
فلسطين: الصراع في لبنان، مشروع قرار إسباني (س / ١٥١٨٥)	١٩٨٢/٦/٨	كيرك باتريك	١٤١
فلسطين: الصراع في لبنان، مشروع قرار فرنسي (س / ١٥٢٥٥) المراجعة الثانية	١٩٨٢/٢/٢٦	ليشنستاين	١٤١
فلسطين: الصراع في لبنان،	١٩٨٢/٨/٦	ليشنستاين	١١١، ٣ امتناع

مشروع قرار سوفييتي (س / ١٥٣٤٧) مراجعة واحدة، تعديل شفوي			
فلسطين: الوضع في الأراضي المحتلة ٢٠ مشروع قرار تنفيذي (س / ١٥٨٩٥)	١٩٨٣/٨/٢	ليشنستاين	١٣١، ١ امتناع

حق النقض في مجلس الأمن /عدم التصويت من ١٩٨٣ حتى الآن

الموضوع	التاريخ	التصويت
جنوب لبنان: استنكار العمل (الإسرائيلي) في جنوب لبنان (س/١٦٧٣٢)	١٩٨٤/٩/٦	نقض ١/١٣ (أمريكا) امتناع بريطانيا عن التصويت
الأراضي المحتلة: استنكار إجراءات (إسرائيل) القمعية ضد الشعب العربي (س/١٩٤٥٩)	١٩٨٥/٩/١٣	نقض ١/١٠ (أمريكا) امتناع أستراليا والدنمارك وبريطانيا وفرنسا
لبنان إدانة الممارسات (الإسرائيلية) ضد المدنيين في جنوب لبنان (س/١٧٠٠٠)	١٩٨٥/٣/١٢	نقض ١/١١ (أمريكا) امتناع أستراليا، الدنمارك، بريطانيا
لبنان: إدانة الممارسات (الإسرائيلية) ضد المدنيين في جنوب لبنان (س/١٧٧٣٠) المراجعة الثانية	١٩٨٦/١/١٧	نقض ١/١١ (أمريكا) امتناع أستراليا والدنمارك وبريطانيا

الأراضي المحتلة: دعوة (إسرائيل) لاحترام الأماكن الإسلامية المقدسة (س/١٧٧٦٩) مراجعة واحدة	١٩٨٦/١/٣٠	نقض ١/١٣ (أمريكا) امتناع تايلاند
ليبيا /(إسرائيل): إدانة اعتراض (إسرائيل) لطائرة ليبية (س/١٧٧٩٦) مراجعة واحدة	١٩٨٦/٢/٦	نقض ١/١٠(أمريكا) امتناع أستراليا، الدانمارك، فرنسا، بريطانيا
لبنان: مشروع استنكار شديد للهجوم المتكرر من (إسرائيل) ضد الأراضي اللبنانية والإجراءات والممارسات الأخرى ضد المدنيين (س/١٩٤٣٤)	١٩٨٨/١/١٨	نقض ١/١٣ (أمريكا) امتناع بريطانيا
لبنان: مشروع استنكار الغزو (الإسرائيلي) الأخير لجنوب لبنان وتكرير المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات (الإسرائيلية) من الأراضي اللبنانية (س/١٩٨٦٨)	١٩٨٨/٥/١٠	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الأراضي المحتلة: استنكار شديد للسياسات والممارسات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة واستنكار شديد لاستمرار (إسرائيل) في عدم الاكتراث بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الأمر	١٩٨٩/٢/١٧	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الأراضي المحتلة: مشروع يدعو (إسرائيل) لقبول تطبيق ميثاق جنيف	١٩٨٨	نقض ١/١٤ (أمريكا)

الرابع (س/١٩٤٦٦)		
الأراضي المحتلة: مشروع يحث (إسرائيل) على الالتزام بميثاق جنيف الرابع وإلغاء القرار بطرد المدنيين الفلسطينيين، ويدين الإجراءات والسياسات (الإسرائيلية) التي تنتهك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة (س/١٩٧٨٠)	١٩٨٨	نقض ١/١٤ (أمريكا)
لبنان: مشروع قرار يستنكر بشدة الهجوم (الإسرائيلي) الأخير على الأراضي اللبنانية في ١٩٨٨/١٢/٩ (س/٢٠٣٢٢)	١٩٨٨/١٢/١٤	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الأراضي المحتلة: إدانة السياسات والممارسات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة.	١٩٨٩/٦/٩	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الأراضي المحتلة: استنكار سياسات وممارسات (إسرائيل) في الأراضي المحتلة	١٩٨٩/١١/٧	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الأراضي المحتلة: مشروع (NAM) لإنشاء لجنة من أجل إرسال ٣ أعضاء من مجلس الأمن إلى ريشون ليتسيون حيث قتل مسلحون (إسرائيليون) بالرصاص ٧ عمال فلسطينيين.	١٩٩٠/٥/٣١	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الشرق الأوسط: التأكيد على أن الاستيلاء على الأراضي في القدس	١٩٩٥/٥/١٧	نقض ١/١٤ (أمريكا)

الشرقية انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بذلك وكذلك لمبادئ ميثاق جنيف الرابع، والتعبير عن دعم عملية السلام بما فيها إعلان المبادئ الصادرة في ١٩٩٣/٩/١٣		
الشرق الأوسط: دعوة السلطات (الإسرائيلية) الامتناع عن الأعمال والإجراءات بما فيها النشاطات الاستيطانية.	١٩٩٧/٣/٧	نقض ١/١٤ (أمريكا)
الشرق الأوسط: مطالبة (إسرائيل) بالكف عن بناء المستوطنات في القدس الشرقية (موقع جبل غنيم) وعن النشاطات الاستيطانية الأخرى في الأراضي المحتلة.	١٩٩٧/٣/٢١	نقض ١/١٣ (أمريكا)،١
الدعوة لإرسال مراقبين دوليين إلى الضفة الغربية وغزة.	٢٠٠١/٣/٢٧	نقض ١/٩ (أمريكا) امتناع بريطانيا وفرنسا وإيرلندا والنرويج.
إدانة أعمال الإرهاب وطلب وضع حد لأعمال العنف، وإنشاء آلية مراقبة لإدخال مراقبين.	٢٠٠١/١٢/١٥	نقض ١/١٢ (أمريكا) امتناع بريطانيا والنرويج

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية

الفصل الثالث

شغف الغرب بأنظمة الحكم الدكتاتورية

يحاول ملف الحكومة البريطانية كثيرا تبرير الحرب بناء على نظام حكم صدام حسين الاستبدادي، ولكن كان هناك لعهد طويل ارتباط شائن بين الحكومات الغربية المنتخبة ديمقراطيا والأنظمة الدكتاتورية في العالم. فعندما تكون المنفعة هي المحور الذي تدور حوله السياسة في الغرب، فإن القانون الدولي، والمبادئ والسياسة الخارجية الأخلاقية يجري تجاهلها بسهولة. وبناء على ذلك، لم يكن مستغربا أن تكون المملكة المتحدة والولايات المتحدة في مقدمة من يحاول إيجاد تحالفات مع أكثر الدكتاتوريات وحشية طوال فترة طويلة من القرن الماضي ولا يزالون يمارسون ذلك حتى اليوم. وفي حوادث عدة أقامت الدولتان، ودعمتا وأبعدتا قادة بحسب المصالح القومية لكل منهما. وإن تحالفهم مع أشد أنظمة الحكم بشاعة قد جرى تبريره بعبارات منمقة تتعلق بالاستراتيجية، والسياسة الدولية وأمثالها. ويهدف هذا الفصل فحص سجل الغرب في الارتباط بأنظمة حكم مستبدة، ويعرض وثائق تثبت تواطؤهم ودعمهم لأعمال دكتاتوريات وحشية. ولا يجب أن يبقى أدنى شك لدى القراء حيال النظريات الفارغة التي سعت بريطانيا وأمريكا بالذات الاعتماد عليها لفرض قوانين ومعايير على بقية دول العالم.

"**يصبح الإرهابيون أي شعب أجنبي لا تحبه**" [فرانك فيوريدي].

"لو طبقت قوانين نورمبرج اليوم، لكان يجب أن يشنق كل رئيس أمريكي جاء بعد الحرب العالمية". [ناعوم شومسكي].

١- لائحة أسماء الدكتاتوريين الذين ساعدهم الغرب وحرضهم طويلة وشهيرة، وتحتاج وحدها إلى ملف كبير لدراستهم. ومن أجل المعلومات نضع لائحة بأسمائهم. ساني أباشا، دانيل أراب موي، جاري رولنغز، يوري موسيفيني، معمر القذافي، جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك، إسلام كريموف، أديب الشيشكلي، حسني الزعيم، عبد الكريم قاسم، حافظ الأسد، جنرال أيوب خان، جنرال يحيى خان، جنرال ضياء الحق، جنرال برفيز مشرف، جنرال سوهارتو، فردناند ماركوس، بول بوت، جوزيف ستالين، أدولف هتلر، جنرال أوغستين بينوشيه، رضا بهلوي شاه إيران، موبوتو سي سي سيكو، لورنت كابيلا، روبرت موغابي، صدام حسين.

٢- من المحتمل أن يضع التاريخ جوزيف ستالين وأدولف هتلر بين أكثر المجرمين في القتل الجماعي وأكثر المستبدين الطغاة في زماننا. فقد بلغ مجموع ما قتلوا الملايين، وهذا مجرد تقدير. ولكن الغرب، على كل حال، كان له دور خياني لعبه في بروزهما وفي مساعدتهما في جرائمهما.

٣- تصريح جورج دبليو بوش بأن **"الدكتاتور صدام تلميذ لستالين"** مضحك؛ ذلك لأن الغرب، وبالذات الولايات المتحدة، هو الذي تملق وتحالف مع من يعتبر تاريخيا أعظم دكتاتور، وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، وسيسجل التاريخ جوزيف ستالين كأكبر وأقسى دكتاتور في زمننا المعاصر.

ففي عام ١٩٣٢ أمر بتجويع أوكرانيا من أجل فرض العمل الجماعي الشيوعي ولسحق الوطنية الأوكرانية. فقد قتل على الأقل ٨ مليون من الأوكرانيين، ولجأ الباقون إلى أكل اللحوم البشرية. وفي الفترة ما بين ١٩١٧ حتى ١٩٥٣، السنة التي مات فيها ستالين، قتل الاتحاد السوفييتي رمياً بالرصاص، وعذّب وضرب، وترك في الصقيع وجوّع حتى الموت ما لا يقل عن ٤٠ مليونا من الناس. وبعض المؤرخين الروس يدعون أن الرقم الحقيقي أكبر من ذلك. ومع هذا لم يمنع ذلك الغرب من تملق صداقته ومساعدته أثناء الحرب العالمية الثانية باسم "الخير الأكبر".

٤- إن الألفة التي كانت بين الرئيس الأمريكي أثناء الحرب، روزفلت وستالين معروفة. يذكر الكاتب الإنجليزي مالكولم موجيريدج مؤلف كتاب "من أحداث التاريخ الضائع: رقم ٢ البستان اللعين" في الصفحة رقم ١٩٩ "**عمل روزفلت... كل ما في وسعه، عندما تنهار ألمانيا نهائيا، على أن يحتل ستالين بسهولة ويسيطر على كل البلاد المجاورة لحدوده... وأن جواسيسنا البارزين الشباب (كأمثال كيم فيلبي وآخرين) أبدوا تصميما مماثلا لتسهيل الأمور بحيث زود ستالين بجيش خفي جيد التسليح، وحسن التمويل وجيد التنظيم، في بلاد بعيدة جدا**". وقد شعرت الولايات المتحدة أن المشاركة الروسية جوهرية من أجل صياغة نظام عالمي جديد بعد الحرب. ولذلك اعتبروا عقد صفقات مع ستالين ضرورة استراتيجية ملحّة. وقد عبّر هاري هوبكنز المساعد المقرب لروزفلت عن تفكير الرئيس عندما كتب: "**ببساطة، لا نستطيع أن ندير شؤون العالم فيما بيننا وبين البريطانيين بدون إدخال**

الروس كشركاء مساوين. ومن أجل هذا الغرض، إذا سارت الأمور على ما يرام مع شيانج كاي شيك، فإنني بالتأكيد سأدخل الصينيين أيضا". وكان من بين البريطانيين من عنده إعجاب معتدل بقاتل الـ٢٠ مليونا. فقد قال، أنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني: "**إذا كان علي أن أختار فريقاً مفاوضاً فإن ستالين سيكون خياري الأول**". وقال تشرشل في اجتماع في طهران عام ١٩٤٣: "**يستطيع المارشال ستالين أن يأخذ مكانه بجانب الشخصيات العظيمة في التاريخ الروسي، ويستحق أن يعرف باسم ستالين الكبير**" [إدوارد رادزينسكي، "ستالين"].

٥- يقوم ألفين فنكلين وكليمنت ليبوفتز حديثا بتوثيق التورط البريطاني مع النازيين، في عملهما المنشور باسم "تواطؤ تشمبرلين وهتلر". يقدم المؤلفان وثائق تبين عكس الاعتقاد السائد بافتخار بريطانيا بدورها في الحرب العالمية الثانية، حيث وقفت الأمة جميعها كشخص واحد للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الدول الصغيرة ولهزيمة الفاشية. ذلك أن الطبقة الحاكمة البريطانية لم تجد حقا في النازيين شيئا بغيضا. فقد رحبوا بنظام حكم هتلر [كما فعلوا ذلك مع فرانكو وموسوليني]، وشجعوا ألمانيا على إعادة التسلح، وتوقعوا تماما أن يعملوا بالتحالف معهم، وذلك حتى عام ١٩٣٩. ويبدد الكتاب فكرة أن تشمبرلين رغب في صفقة مع هتلر لأنه كان ساذجا أو لرغبته في تجنب إراقة الدماء. فقد كتب السير نفيل هندرسون سفير بريطانيا لدى ألمانيا بين ١٩٣٧ و١٩٣٩، في تشرين أول ١٩٣٩ يقول: "**يوجد في الحقيقة أمور كثيرة في المنظمة النازية والمؤسسات الاجتماعية... التي يمكن أن ندرسها ونعدّلها**

(لتوافق) أمتنا وديمقراطيتنا القديمة". أما بالنسبة لهتلر "لو كان يعرف متى وأين يتوقف، حتى ولو مثلا، بعد (اتفاق) ميونخ ومراسيم نورمبرغ المتعلقة باليهود، لاعترف به كقائد عالمي عظيم". بالنسبة للبريطانيين، كان يمكن أن تطلق يد النازيين في شرق ووسط أوروبا. يمكن للطبقة الحاكمة البريطانية قبول أعمال هتلر في النمسا وتشيكوسلوفاكيا... الخ. وهكذا كان يمكنهم أن يوافقوا على ذلك حتى بدأ النازيون بتهديد أسواق ومستعمرات بريطانيا.

٦- أوضح فنكل وليبوفتز أن الطبقة الحاكمة البريطانية كانت حريصة على إعادة تسليح ألمانيا لأنها رأت في النازيين حليفا طبيعيا ومنقذا محتملا ضد الشيوعية. فقد كتب تشمبرلين إلى الملك يذكر فكرة أن ألمانيا وإنجلترا سيكونان "**عمادي السلام الأوروبي والدعامة ضد الشيوعية**". وعندما أعيد تسليح منطقة الراين عام ١٩٣٦، فإن الوزارة عارضت بقوة الخطط الفرنسية لإيقاف ذلك. وتبين محاضر جلسة الوزارة بأنهم شعروا أن نجاح الخطط الفرنسية يعني إسقاط هتلر واستفادة الشيوعيين الألمان من ذلك. وكانت هذه الحجة الدائمة لحكومة تشمبرلين. وقد برروا غزو ألمانيا للنمسا في شباط ١٩٣٨ على أساس أن البلدين قررتا الاتحاد سلمياً. وقد أُخبِر هتلر، أنه بسبب كثرة السكان الألمان السوديت في تشيكوسلوفاكيا، فإن بريطانيا لا تعارض أن يكون "**هدفه التالي**" غزو تشيكوسلوفاكيا، بل إن البريطانيين وقَّعوا الاتفاقية البحرية الإنجليزية-الألمانية في ١٩٣٥، التي سمحت لهتلر أن يطوّر آلته الحربية، منتهكين صراحة اتفاقية فرساي وعصبة الأمم. وكان الترتيب أن يترك لهتلر "مطلق الحرية" في أوروبا الوسطى والشرقية، على أن يدع الإمبراطورية البريطانية

وشأنها. وكان هذا هو المعنى الحقيقي لإعلان تشمبرلين عن "**السلام في عصرنا**"؛ استقرار للطبقة الحاكمة، والجحيم لليهود، والسلاف والرومانيين، والآخرين غير المرغوب فيهم، خاصة الشيوعيين. وأن تعامل أمريكا مع ما يسمى بالتهديد النازي كان أكثر مكراً مما يود الأمريكان الاعتراف به. حيث إن الاستثمار الصناعي الأمريكي في ألمانيا النازية قد ازداد بسرعة أكثر منه في أيٍ بلد آخر.

٧- إن ارتباط أمريكا حديثاً جداً بالدكتاتوريات والجماعات الإرهابية قد اشتمل على التدريب، والتمويل والدعم السياسي لأكثر أنظمة الحكم وحشية. وليس هناك مثل أكثر بروزاً لهذا الارتباط من دول أمريكا الوسطى والجنوبية، ففي الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٥ جرى تدريب وتسليح وتمويل جيش إرهابي أمريكي، الكونترا في نيكاراغوا، من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية، الذين قتلوا ٣,٣٤٦ من الأطفال والمراهقين النيكاراغويين، وقتل أحد أو كلا والدي ٦,٢٣٦ طفلا [ديانا ميلروز "نيكاراغوا: تهديد نموذج صالح" أوكسفام، أوكسفورد، ١٩٨٥ ص ٢٦]. وقد قدم محلل سابق لوكالة الاستخبارات المركزية، ديفيد جاك مايكل، أسباب ذلك في شهادة أمام محكمة العدل الدولية، قال: كان الإرهاب الأمريكي مصمما "**من أجل أن يستفز وقوع هجوم عبر الحدود من قبل القوات النيكاراغوية وذلك ليكون دليلا على الطبيعة العدوانية لنيكاراغوا**" وكذلك الضغط على الحكومة النيكاراغوية "**للحد من الحريات المدنية داخل نيكاراغوا نفسها، باعتقال المعارضة، في البلاد**". وكان الهدف تدمير اقتصاد نيكاراغوا. وفي عام ١٩٨٦

أدان البنك الدولي الولايات المتحدة "**لاستخدامها غير القانوني للقوة**" وحربها الاقتصادية غير القانونية ضد نيكاراغوا. وقد ردت الولايات المتحدة بنقض قرار للأمم المتحدة يدعو جميع الحكومات للالتزام بالقانون الدولي وذلك عام ١٩٨٦. [ناعوم شومسكي "إرهاب الدولة الغربية" ص ١٩].

٨- حسب ما ورد على لسان هيئة حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، فإنه قد قتل، خلال خمسة عشر شهرا، أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مدني في السلفادور على يد فرق قتل تعتبر جزءا من قوى الأمن أو ذات علاقة بها، كانت قد دُرِّبت من قبل الولايات المتحدة، وجرى تمويلها بمبلغ ٥٢٣ مليون دولار على شكل "مساعدة" [مذكرة مركز سياسة المساعدات الدولية، واشنطن، نيسان ١٩٨١. انظر نيويورك تايمز، ١ نيسان ١٩٨١]. فبعد أن رفض الكونجرس تمويل "الحرب السرية" لوكالة الاستخبارات المركزية ضد الساندانيين في أمريكا الوسطى في الثمانينات، وافقت أمريكا على تمويل ذلك بواسطة بيع المخدرات. فقد وجدت اللجنة الفرعية في الكونجرس المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والعلاقات الدولية، برئاسة السيناتور جون كيري، في جلسة استماع أنه "**بناء على أدلة، كان من الواضح أن جماعة الكونترا قد تسلموا مساعدة مالية ومادية من مهربي المخدرات وهم يعلمون ذلك... وفي كل حالة، فإن واحدة أو أكثر من مؤسسات الحكومة الأمريكية كان لديها معلومات عن هذه العلاقة... بل لم يكن صانعو السياسة في أمريكا ضد فكرة استخدام أموال المخدرات كحل أمثل لمشاكل تمويل الكونترا**" [تقرير اللجنة الفرعية المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والعمليات الدولية، التابعة

للجنة العلاقات الخارجية، والولايات المتحدة، ومجلس الكونجرس، والمخدرات، وفرض القانون والسياسة الخارجية. كانون الأول ١٩٨٨ ص ٣٦].

٩- قال هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الأمن القومي "**لا أرى لماذا يلزم أن نقف جانبا ونراقب بلدا يتحول إلى الشيوعية بسبب عدم شعور شعبه بالمسؤولية**". وفي أيلول ١٩٧٠، وصل إلى السلطة المرشح اليساري، سلفادور أليندي، بنسبة ٣٦,٢ % في انتخابات الرئاسة في تشيلي. وقد تبين من فحص وثائق ثبوتية كثيرة منذ ذلك الوقت أن التورط الأمريكي والمساعدة المالية هي التي سمحت بصعود الجنرال أوغسطين بينوشيه للسلطة. وأن الجنرال بينوشيه الذي أصبح يمثل نظام الحكم العسكري أمر بعمليات تطهير كثيرة. وكان الانقلاب العسكري الذي استلم فيه الجنرال بينوشيه السلطة عام ١٩٧٣ أكثر الانقلابات دموية في تاريخ أمريكا الجنوبية في القرن العشرين. فقد قتل أكثر من ٣,٠٠٠ في الانقلاب العسكري في أيلول، الذي بدأ عندما قذفت الطائرات المقاتلة القصر الرئاسي، بينما كان الرئيس المنتخب ديمقراطياً، سلفادور أليندي، لا زال موجودا داخل القصر. وكان ذلك بداية حكم الجنرال بينوشيه الذي استمر ١٧ عاما. وتوجد هناك الكثير من الأدلة الموثقة التي تشير إلى تورط أمريكا في وصول بينوشيه للسلطة وفيما يلي تفاصيل بعض هذه الوثائق باختصار.

١٠- **وكالة الاستخبارات المركزية: ملاحظات مدونة من اجتماع مع الرئيس بخصوص تشيلي في ١٥ أيلول ١٩٧٠**: وهذه الملاحظات المكتوبة باليد والتي سجلها مدير الوكالة، ريتشارد هيلمز، تشير إلى أن الرئيس

الأمريكي ريتشارد نيكسون قد أمر بدعم انقلاب عسكري في تشيلي. وملاحظات هيلمز تبين أوامر نيكسون: الفرصة ١ من ١٠، ولكن أنقذ تشيلي – تستحق التكاليف – غير مهتم – عدم مشاركة السفارة – ١٠ ملايين دولار جاهزة، وإذا لزم يوجد أكثر – وظيفة كاملة – أفضل رجالنا – خطة اللعبة – جعل الاقتصاد يصرخ، ٤٨ ساعة من أجل خطة عمل. هذا الأمر الرئاسي كان بداية عمليات سرّية ضخمة لمنع أليندي (Allende) من تسلم السلطة ولدعم انقلاب في تشيلي.

١١- **وكالة الاستخبارات المركزية (١٨ تشرين الثاني ١٩٧٠): تقرير عن نشاطات فريق العمل التشيلي التابع للاستخبارات المركزية للفترة ١٥ أيلول إلى ٣ تشرين الثاني ١٩٧٠**: أعدت الوكالة ملخصا لجهودها من أجل منع تنصيب أليندي كرئيس، ولتنظيم انقلاب في تشيلي – العمليات السرية لمسار–١ ومسار–٢. ويفصل الملخص تركيبة فريق العمل، بقيادة ديفيد اتلي فيليبس، وفريق الأعمال السرّية، "**ادخلوا بشكل فردي إلى داخل تشيلي**"، والأشخاص الذين يوصلونهم بالكولونيل باول ونرت، الملحق العسكري الأمريكي شرح للوكالة بالتفصيل هذه العملية. تراجع العمليات الدعائية المصممة من أجل دفع الرئيس التشيلي إدواردو فري لدعم "**انقلاب عسكري يقوم بمنع أليندي من استلام منصبه في ٣ تشرين الثاني**".

١٢. **وكالة الاستخبارات المركزية، مذكرة اجتماع مع هنري كيسنجر، توماس كراميسنز، وألكسندر هيج، ١٥ تشرين أول ١٩٧٠:**

هذه المذكرة تسجل النقاش حول تشجيع انقلاب في تشيلي، معروف باسم "مسار-٢" من العمليات السرية، لاعتراض طريق رئاسة أليندي. يبحث المسؤولون الثلاثة احتمال مؤامرة مسؤول عسكري تشيلي، وهو روبرتو فيوكس، قد تفشل مسببة "مضاعفات مؤسفة" لأهداف الولايات المتحدة.

١٣- **مجلس الأمن القومي، مذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم ٩٣، السياسة تجاه تشيلي، ٩ تشرين الثاني ١٩٧٠:** هذه المذكرة تلخص القرارات الرئاسية تجاه التغييرات في سياسة الولايات المتحدة بعد انتخاب أليندي، كتبت من قبل هنري كيسنجر وأرسلت إلى وزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير مكتب الاستعداد الحربي الطارئ ومدير وكالة الاستخبارات المركزية. وهذه المذكرة توجه الوكالات الأمريكية إلى اتخاذ موقف "**فاتر**" من حكومة أليندي، من أجل منع تركزه في السلطة، و"**للحدّ من قدرته على تنفيذ سياسات مناهضة لأمريكا ولمصالح نصف الكرة الغربي**". وتذكر المذكرة أن المساعدة الأمريكية الحالية لتشيلي يجب أن تخفض، وألا تعطى التزامات جديدة. إضافة إلى ذلك، وحسب مذكرة كيسنجر، يلزم إقامة "**علاقات حميمة**" والمحافظة عليها مع قواد عسكريين في اتحاد أمريكا اللاتينية لتسهيل التنسيق من أجل الضغط وجهود معارضة أخرى.

١٤- **وزارة الخارجية، مذكرة من هنري كيسنجر حول تشيلي، ٤ كانون أول ١٩٧٠:** جواباً على أمر موجه من كيسنجر في ٢٧ تشرين الثاني، فريق عمل من لجان خاص بتشيلي، حضّر مجموعة من تقارير استراتيجية تشمل سلسلة من العقوبات والضغوط المحتملة ضد حكومة أليندي

الجديدة. وشملت هذه احتمال القيام بجهود دبلوماسية لإجبار تشيلي للانسحاب أو طردها من منظمة الدول الأمريكية، إضافة إلى استشارات مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى "لتعزيز مشاركتهم لنا بخصوص القلق حول تشيلي". وتبين الوثائق أن إدارة نيكسون شاركت في حصار اقتصادي خفي ضد أليندي، وتدخلت لدى البنك الدولي، وبنك التطوير الصناعي، وبنك التصدير والاستيراد لتقليل أو وقف الاعتمادات والقروض لتشيلي قبل تسلم أليندي سلطاته بشهر. وكان أحد حلفائه القدامى رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر التي أصبحت صديقا شخصيا للطاغية المتحمس. وردا على اعتقال بينوشيه عام ١٩٩٨ في لندن كتبت تاتشر رسالة تقول فيها: "**حصل الكثير منذ ذلك الوقت، ومعظم ذلك لم يكن للأحسن، واليوم أتجاهل منزلتي منكرا ذاتي وذلك من أجل سبب جيد جدا، وذلك لأعبر عن سخطي بسبب المعاملة القاسية والظالمة للسيناتور بينوشيه**".

العلاقات مع سوهارتو

١٥- عندما زار سوهارتو واشنطن عام ١٩٩٥ ذكرت مجلة نيويورك تايمز على لسان أحد مسؤولي إدارة كلينتون قوله بأن سوهارتو هو "من نوع الأشخاص الذين نريد". وعندما قام سوهارتو بإسقاط الجنرال سوكارنو رئيس إندونيسيا عام ١٩٦٥، في واحدة من أكبر المذابح التي حدثت في العصر الحديث قدّر أن حوالي نصف مليون إندونيسي قد قتلوا. ويعتقد أن قرارات الجنرال سوهارتو أدت إلى وفاة ٢٠٠,٠٠٠ شخص في تيمور الشرقية، ما يعد

ثلث سكان المنطقة. وفي عام ١٩٩٠، فإن الدبلوماسيين الأمريكان وضباط وكالة الاستخبارات المتقاعدين بمن فيهم السفير السابق في إندونيسيا مارشال جريت، اعترفوا أنهم ساعدوا الجيش الإندونيسي في تنظيم عمليات القتل الجماعي. وحسب تقرير وكالة أخبار ستيتس نيوز سيرفيس، الذي نشر في واشنطن بوست في ١٢ أيار ١٩٩٠، فإن مسؤولين في وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات في السفارة الأمريكية في جاكرتا قاموا شخصيا بتقديم أسماء آلاف من القادة المحليين والإقليميين وعلى مستوى الوطن في الحزب الشيوعي الإندونيسي (بي كي آي) للقوات المسلحة وقامت هذه القوات فيما بعد بقتل أو اعتقال معظمهم.

١٦- وقد جاء على لسان روبرت مارتنز، مسؤول سياسي سابق في السفارة الأمريكية في جاكرتا أنه قال: "**من المحتمل أنهم قتلوا كثيرا من الناس، ومن المحتمل أني مسؤول عن سكب الكثير من الدماء ولكن لم يكن كل ذلك سيئا، فأحيانا يجب أن تضرب بقوة في اللحظة الحاسمة**". قال مارتنز إنه أعطى الأسماء لأحد مساعدي آدم مالك، وزير الخارجية الإندونيسي، الذي لعب دورا كبيرا في التخطيط للانقلاب العسكري. وعندما أجريت مقابلة في جاكرتا مع تيرتا كنتجانا أذيتمان مساعد الوزير، فإنه أكد أنه استلم لوائح بأسماء آلاف من مارتنز وأنه سلمها إلى مالك، الذي بدوره أعطاها لمركز قيادة سوهارتو، وعندما أجرت وكالة أخبار ستيتس في عام ١٩٩٠ مقابلة مع مسؤولين سابقين في وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات فإنهم اعترفوا بصراحة أن الغرض من إعداد قوائم أسماء قادة الحزب (بي كي

آي) هو لتنظيم عملية القتل الجماعي. "**لم يكترث أحد ما دام الذين قُتلوا كانوا شيوعيين، لذا لم يكن أحد مستاءً لمثل هذا الأمر**"، هذا ما قاله هوارد فيديرسبيل الذي كان خبيرا في شؤون إندونيسيا ويعمل في وزارة الخارجية عندما نفذ سوهارتو خطته ضد الشيوعيين.

١٧- لقد قتل الملايين إما فوريا، أو عندما سجنوا في معسكرات الاعتقال، حيث ماتوا من التعذيب أو لسوء الرعاية أو الأشغال الشاقة. وقد تسرّب عام ١٩٦٨ تقرير داخلي من وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى الصحافة وفيه أن قوات الأمن الإندونيسية قتلت ٢٥٠,٠٠٠ شخص "**في واحدة من أكبر مذابح القرن العشرين**". وإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة ساندت نظام فردناند ماركوس في الفلبين، وساعدت بطريقة غير مباشرة في وصول السفّاح بول بوت إلى السلطة في كمبوديا.

دور الغرب في العراق خلال حكم صدام

١٨- قبل خمس سنوات من ضرب صدام للأكراد بالغاز عام ١٩٨٨، حصل اجتماع مهم في بغداد وكان الهدف من هذا الاجتماع إقامة علاقات حميمة بين صدام حسين وواشنطن. ونظم هذا الاجتماع في الفترة نفسها التي اتهم فيها صدام بأنه استخدم الأسلحة الكيماوية لأول مرة. وهذا الاجتماع الذي عقد أواخر شهر كانون أول عام ١٩٨٣ مهد الطريق أمام إعادة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة رسمياً، حيث كانت العلاقات مقطوعة منذ الحرب العربية (الإسرائيلية) عام ١٩٦٧.

١٩- مع تصاعد الحرب الإيرانية-العراقية، أرسل الرئيس رونالد ريجان مبعوثه إلى الشرق الأوسط، وهذا المبعوث الذي كان وزير دفاع سابقاً في عهد الرئيس فورد، حمل رسالة إلى بغداد مكتوبة بخط اليد إلى الرئيس العراقي صدام حسين، وفيها تقول بأن واشنطن مستعدة في أي لحظة لإعادة العلاقات الدبلوماسية. ولم يكن هذا المبعوث إلا السيد دونالد رامسفيلد، الذي عندما ذهب إلى بغداد في ١٩-٢٠ كانون أول ١٩٨٣ أصبح أكبر مسؤول رسمي أمريكي يزور العراق خلال ست سنوات. فقد التقى مع صدام وبحث الرجلان "**موضوعات ذات اهتمامات مشتركة**"، حسب ما ورد من وزارة الخارجية العراقية. وقد "**أوضح (صدام) أنه لا يرغب في نشر الفساد في العالم**". وقد صرح رامسفيلد إلى مجلة نيويورك تايمز، فيما بعد: "**بدا لنا أنه من المفيد أن تكون لنا علاقة (مع العراق)، خاصة أننا كنا مهتمين بحل قضايا الشرق الأوسط**". وبعد ١٢ يوما فقط من الاجتماع، نشرت الواشنطن بوست في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ أن الولايات المتحدة "**قد حدث تحول في سياستها، وأخبرت دولاً خليجية صديقة أن هزيمة العراق في الحرب مع إيران التي اشتعلت من ٣ سنوات، ستكون ضد مصالح الولايات المتحدة وأنها قامت بعدة خطوات لمنع هذه الهزيمة**".

٢٠- وفي آذار عام ١٩٨٤، بينما كانت الحرب الإيرانية-العراقية تزداد كل يوم وحشية، عاد رامسفيلد إلى بغداد وعقد اجتماعات مع وزير الخارجية العراقية آنذاك، السيد طارق عزيز، وأثناء زيارته، في ٢٤ آذار ١٩٨٤، نشرت وكالة يونايتدبرس عن الأمم المتحدة "**أن غاز الخردل مضافا إليه قليل من غاز الأعصاب قد استُعمل ضد الجنود الإيرانيين في الحرب الخليجية التي كان**

عمرها ٤٣ شهرا بين إيران والعراق حسبما توصل إليه فريق من خبراء الأمم المتحدة... وأثناء ذلك، كان يعقد المبعوث الرئاسي الأمريكي، دونالد رامسفيلد، محادثات في العاصمة العراقية مع وزير الخارجية طارق عزيز بشأن حرب الخليج قبل أن يغادرها إلى جهة غير محددة". وقبل ذلك بيوم، زعمت وكالة الأخبار الإيرانية أن العراق قام بهجوم آخر بالأسلحة الكيماوية في الجبهة الجنوبية، ما أدى إلى إصابة ٦٠٠ جندي إيراني. وقال تقرير الأمم المتحدة: "**لقد استُخدمت الأسلحة الكيماوية في شكل قنابل جوية في المناطق التي فحصها الأخصائيون في إيران. وكانت أنواع الغازات الكيماوية المستعملة هي: بس سلفايد (المشهور باسم غاز الخردل) وغاز الإيثيل–N، وديمثيل فوسفوراميدو سيانيد، وهو غاز أعصاب معروف باسم تابون**".

٢١- وقبل نشر تقرير الأمم المتحدة، فإن وزارة الخارجية الأمريكية في ٥ آذار ١٩٨٤ نشرت تصريحا يقول: "**تشير الأدلة المتوفرة إلى أن العراق استخدم أسلحة كيماوية قاتلة**". وذكرت مجلة نيويورك تايمز ما قالته جين كيرك باتريك سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، في تعليقها على التقرير الدولي: "**نعتقد أن استخدام الأسلحة الكيماوية أمر خطير جداً، وقد بينا ذلك بوضوح بشكل عام وبشكل خصوصي**". وإذا قارنَّا ردة فعل كيرك باتريك، بالتصريحات المشحونة الصادرة من الإدارة الأمريكية الحالية بناء على تخمينهم عما يمتلكه صدّام، فمن الصعب اعتبار تصريحها كدعوة للقيام بأي عمل. والأمر الفاضح، أن دونالد رامسفيلد كان في العراق عندما صدر تقرير الأمم المتحدة، ولم يقل شيئا عن مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية،

رغم وجود (دليل) لدى وزارة الخارجية الأمريكية يثبت خلاف ذلك، وقد ذكرت مجلة نيويورك تايمز في تقرير من بغداد في ٢٩ آذار ١٩٨٤ "**أن الدبلوماسيين الأمريكان يعبّرون عن رضاهم عن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، ويعتبرون العلاقات الطبيعية قد استؤنفت بكاملها، ولم يبق إلا الشكليات**".

٢٢- وبعد شهر ونصف، في أيار ١٩٨٤، استقال دونالد رامسفيلد، وفي شهر تشرين الثاني من ذلك العام استؤنفت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين العراق والولايات المتحدة. وبعد عامين، وفي مقال عن طموحات رامسفيلد لدخول معركة تسمية مرشح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٨، أوردت مجلة شيكاغو تريبون لائحة بمنجزات رامسفيلد، وكان من بينها المساعدة في "**إعادة العلاقات الأمريكية مع العراق**". وأغفلت تريبون ذكر أن هذه المساعدة حدثت في وقت كان فيه العراق نشطا في استخدام الأسلحة الكيماوية حسبما ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية. وخلال تلك الفترة التي كان فيها رامسفيلد مبعوث ريجان في الشرق الأوسط، كان العراق منهمكا في شراء معدات من الشركات الأمريكية وهي مبيعات أجازها البيت الأبيض. وهذا الشراء المسعور بدأ حالاً بعد رفع اسم العراق من لائحة الدول التي زعم أنها تتبنى الإرهاب، وذلك في عام ١٩٨٢. وحسبما ورد في مقال في مجلة لوس أنجلوس تايمز في ١٣ شباط ١٩٩١ "**فإن أول لائحة شحن لصدام حسين كانت طائرات هليكوبتر، حيث اشترى ٦٠ طائرة هليكوبتر هيوز مع مدربين دون أن يلاحظ ذلك أحد، ولكن طلبا آخر بـ١٠ طائرات**

هليكوبتر بل هوي ذات المحرك المزدوج، كتلك التي كانت تستعمل لنقل القوات المقاتلة في فيتنام، أثار معارضة في الكونجرس في آب ١٩٨٣، ومع هذا فقد تمت الموافقة على البيع".

٢٣- وفي عام ١٩٨٤، وحسبما ورد في مجلة لوس أنجلوس تايمز، فإن وزارة الخارجية، وتحت اسم "**التغلغل الأمريكي الزائد في سوق الطيران المدني الخاضع للمنافسة القصوى**"، دفعت للأمام بيع ٤٥ طائرة هليكوبتر من طراز بيل ٢١٤ سي تي، للعراق. وهذه الطائرات، التي بلغ ثمنها ٢٠٠ مليون دولار، كانت في الأصل مصممة لأغراض عسكرية. وذكرت مجلة نيويورك تايمز فيما بعد أن صدام "**حوّل كثيراً من هذه الطائرات (إن لم يكن كلها) إلى جيشه**". وفي عام ١٩٨٨، قامت قوات صدام بمهاجمة الأكراد المدنيين بالغاز السام مستخدمة الطائرات والمروحيات العراقية، وأخبرت مصادر استخباراتية أمريكية مجلة لوس أنجلوس تايمز في عام ١٩٩١، أنهم "**يعتقدون أن مروحيات أمريكية الصنع كانت ضمن المروحيات التي أسقطت القنابل القاتلة**".

٢٤- وكرد فعل على استخدام الغاز، فإن عقوبات اقتصادية واسعة جرت الموافقة عليها إجماعياً من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي تمنع استعمال العراق لمعظم التقنيات الأمريكية. ولكن البيت الأبيض رفض القرار. وقد أخبر مسؤولون كبار مراسلي الأنباء أنهم لم يضغطوا من أجل معاقبة العراق في ذلك الوقت، لأنهم كانوا يريدون دعم قدرة العراق لمواصلة الحرب مع إيران. ولم تكشف دراسة مستفيضة أي تصريحات علنية لدونالد رامسفيلد تعبر عن أي قلق مهما كان قليلا بخصوص امتلاك واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية

حتى كان الأسبوع الذي غزا فيه العراق الكويت في آب ١٩٩٠، عندما ظهر في برنامج إخباري خاص على شبكة إيه بي سي (ABC). وبعد ٨ سنوات وقع دونالد رامسفيلد، كتاباً مفتوحاً موجها إلى الرئيس كلينتون، يدعوه لوضع حد "**للتهديد القائم من صدام**". وحث الكتاب كلينتون "**أن يقدم القيادة الضرورية لحماية أنفسنا والعالم من قسوة صدام وأسلحة الدمار الشامل التي يرفض التخلي عنها**". كان دونالد رامسفيلد، عام ١٩٨٤، في موقع يستطيع منه أن يلفت انتباه العالم لتهديد أسلحة صدام الكيماوية. كان يومها في بغداد عندما خلصت الأمم المتحدة إلى أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت ضد إيران. وكان مزودا برسالة جديدة من وزارة الخارجية بأن عندها "دليلا جاهزا" أن العراق كان يستخدم الأسلحة الكيماوية، ولكن رامسفيلد لم يقل شيئا.

٢٥- تتكلم واشنطن اليوم عن تهديد صدام وعن العواقب المترتبة على عدم القيام بعمل ضده. ورغم فشل الإدارة الأمريكية في تقديم أي جزء ولو صغير من دليل حقيقي يربط العراق بالقاعدة أو أنه استأنف إنتاج المواد الكيماوية أو البيولوجية، فإن رامسفيلد يصرّ بأن "**عدم وجود دليل ليس دليلا على عدم وجود (هذه المواد)**". ولكن لدينا دليل على عدم تكلم دونالد رامسفيلد في اللحظة نفسها التي ظهر فيها لأول مرة التهديد المزعوم للأمن الدولي من قبل العراق. وفي هذه الحالة فإن دليل غياب (صوت رامسفيلد) كان دليلاً حقيقياً.

٢٦- دور المملكة المتحدة في بروز صدام قبل حرب الخليج تقوم الحكومة بكتمانه. فقد قامت حكومة مارغريت تاتشر في الثمانينات وحكومة

جون ميجر في التسعينات، وبتحدٍ لتعليمات الأمم المتحدة بالموافقة السرية على مبيعات أسلحة إلى صدام حسين. وقد استخدمت هذه في الحرب الإيرانية–العراقية، وضد القرويين الأكراد ولمساعدة صدام في برنامجه النووي. وقد كشف تقرير أعده السير ريتشادر سكوت، قاضي المحكمة العليا، وجود شبكة مؤامرة وخداع واستغلال (الحاجة للسلاح في الحرب) تصل إلى قلب الحكومة. وعندما ناقشت حكومة ميجر المحافظة تقرير السير سكوت في مجلس العموم يوم ٢٦ شباط كادت أن تسقط بسبب محتوى التقرير ونجت بصوت واحد بعد أن صوت بعض النواب المحافظين مع المعارضة العمالية. وجذور الفضيحة تبين أنه في الثمانينات، وبناء على اندفاع تاتشر في تصدير الأسلحة، فإن ابنها مارك أصبح رجل المبيعات غير الرسمي الجوال لشركات الأسلحة البريطانية. وقد جنى مارك نفسه ما يقدر بـ١٦٠ مليون دولار كعمولات في هذه العمليات، منها ٤٠ مليون دولار من صفقة مع العربية السعودية.

٢٧– وبينما لم تسبب المبيعات لمعظم الأنظمة الدكتاتورية أي مشاكل دبلوماسية معينة (ما عدا الاحتجاجات التي جاءت فقط من اليسار السياسي)، فإن المبيعات إلى إيران والعراق اعتبرت مسألة مختلفة. فقد وضع هذا السوق الضخم المحتمل في وضع حرج بسبب القيود التي وضعتها الأمم المتحدة على المبيعات لهذين القطرين، في وسط حرب قد مات فيها مليون شخص حتى ذلك الوقت. واحتمال فقدان السوق العراقي له أثر قاس. وفي فترة ما بين ١٩٧٠–١٩٩٠، زودت بريطانيا صدام بمجموعة واسعة من المعدات، كالعربات المصفحة للشخصيات القيادية وقطع الغيار للدبابات

وأجهزة الاتصالات المعقدة. أصبح الآن معلوما أن الشركات البريطانية زودت أسلحة لكلا البلدين المتحاربين في الثمانينات بإرسال هذه الأسلحة إلى بلاد وسيطة، تقوم هي بإعادة تصديرها للبلدين. وقد سلمت الشركة البريطانية، بي مارك، التي كان الوزير المحافظ جوناتان ايتكن مديرا لها، مئات من المدافع البحرية الخفيفة إلى سنغافورة، وهي بلد لا يعرف أن لديها أسطولا بحريا كبيرا، ولكن هذه المدافع وجدت طريقها مفتوحا إلى إيران. أما المحطات الوسيطة المفضلة للأسلحة المرسلة إلى العراق فقد كانت عُمان والأردن. وقد اكتشفت الجمارك السعودية، عام ١٩٨٦، كارتل (مجموعة شركات) أوروبي، يشمل شركات بريطانية، يقوم ببيع المتفجرات، عبر الأردن. وقد حاول البعض، كما فعل كلينتون في خطابه الأخير في مؤتمر حزب العمال أن يعترف بأن الغرب ارتكب أخطاء، بأنه كان يتساهل مع الحكام الدكتاتوريين، ولكن هذا الاعتراف يتخذ عاملا مساعدا لإصلاح الوضع بإسقاط النظام العراقي. ربما ترك هذا المنطق الملتوي انطباعا طيبا لدى ممثلي حزب العمال، ولكنه لن يؤثر على أي مراقب واعٍ يدرس الوضع السياسي الدولي الحالي. فإن الغرب، بدلا من أن يتعلم من "**أخطائه**" السابقة قبل الهجوم الذي وقع في نيويورك وواشنطن يوم ١١ أيلول، وذلك فيما يسميه (الحرب ضد الإرهاب)، فإنه لا يزال لديه حلفاء يعتبرون من أكثر الدكتاتوريين كراهية.

التحالف الشمالي

٢٨- إن حلفاء أمريكا من الأفغان في حربها ضد الإرهاب وضد طالبان يشملون نقادا قساة ضد الأمريكان ومنتهكين لحقوق الإنسان

الأساسية وحلفاء سابقين لأسامة بن لادن وجنودا عاملين في النظام الأفغاني الشيوعي السابق. وقد كانوا يعرفون رسميا باسم الجبهة الإسلامية المتحدة لإنقاذ أفغانستان، وإن سموا أنفسهم بالتحالف الشمالي. وقام المسؤولون الأمريكان بتزويد أسلحة للتحالف الشمالي المقدر بـ١٥,٠٠٠ جندي، إضافة إلى المساعدة غير العسكرية التي كانت تقدمها لهم منذ عام ١٩٩٨. وكان رد الفعل لدى وسائل الإعلام أن صارت تسمي هؤلاء الحلفاء مقاتلي أفغانستان الجدد من أجل الحرية. وكما اعترف مايك فيكرز، ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والذي يعمل حاليا مديرا للدراسات الاستراتيجية لمركز التقديرات الاستراتيجية والميزانية الذي يتخذ من واشنطن مركزا له، قال: "**ربما لا يكونون (التحالف الشمالي) مثاليين، ولكن لديهم بعض العناصر الجيدة**".

٢٩- قال سيدني جونز، المدير التنفيذي لمراقبة حقوق الإنسان، قسم آسيا: "**لا يجوز للولايات المتحدة وحلفائها أن تتعاون مع قادة (عسكريين) يثير سجلهم الوحشي تساؤلات عن وضعهم الشرعي داخل أفغانستان**". وقد حث مكتب مراقبة حقوق الإنسان بشكل خاص على عدم مدّ يد التعاون مع عبد الرشيد دوستم قائد مليشيا جونبش وحاج محمد محقق، قائد كبير في حزب الوحدة، وعبد الرسول سيّاف الأمير السابق للاتحاد الإسلامي، وعبد الملك بهلوان، قائد كبير سابق في مليشيا جونبش. وقد ذكر جاري ليون في كاونتربنش، في ١٦ أيلول ٢٠٠٢ أن "**حلفاء أمريكا هؤلاء مغتصبو نساء. ويذكر تقرير مكتوب من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، منذ عام**

١٩٩٦، حول حقوق الإنسان في أفغانستان أن القوات التي يقودها (من يُسمى الآن أسد أفغانستان وهو أحمد شاه مسعود) قد اغتصبت بشكل منهجي وقتلت نساء قبائل الحضرة في كابول في آذار ١٩٩٥. وأن قوات مسعود قامت بعمليات همجية، حيث أخذت بشكل منتظم بنهب شوارع كاملة واغتصاب النساء. ومنذ عودته إلى السلطة، فإن قوات التحالف الشمالي قد عادت لممارسة عاداتها السابقة...".

٣٠- انتهاكات الجبهة المتحدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان: منذ أواخر ١٩٩٩ حتى أوائل ٢٠٠٠ تشمل ما يلي: يروي الأشخاص الذين هربوا من قرى في مقاطعة سابخ شاراك عن إعدامات فورية، حرق بيوت، وعمليات نهب واسعة خلال الشهور الأربعة التي استولت فيها الجبهة على المقاطعة. وقد جرت بعض الإعدامات أمام أفراد أسر الضحايا، وأن الذين استهدفوا في هذه الإعدامات كان معظمهم من البشتون، وفي بعض الحالات من الطاجيك. أما بين ١-٢٠ أيلول ١٩٩٨، زخات عدة من الطلقات بالصواريخ أطلقت على كابول، أصاب أحدها سوقا ليليا مزدحما، يقدر عدد القتلى فيه من ٧٦-١٨٠، ويظن أن هذا الهجوم كان من قبل قوات مسعود، التي كانت تعسكر عندها على بعد ٢٥ ميلا شمال كابل. وقد أنكر ناطق باسم رئيس الجبهة، شاه مسعود أنهم استهدفوا المدنيين. وقد صدر تصريح صحفي من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٢٣ أيلول ١٩٩٨ يصف الهجوم بأنه عشوائي والأكثر دموية في المدينة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي أواخر أيار ١٩٩٧، جرى إعدام فوري لـ٣٠٠٠ معتقل من جنود طالبان

داخل وخارج مدينة مزار الشريف من قبل قوات جنبش تحت قيادة الجنرال عبد الملك بهلوان، وقد وقع القتل بعد انسحاب بهلوان من تحالف مؤقت مع طالبان واعتقال قوات طالبان التي كانت قد وقعت في مصيدة داخل المدينة. أخذت بعض قوات طالبان إلى الصحراء حيث قتلوا هناك رميا بالرصاص وأُلقِي بعضهم داخل آبار ثم فُجرت بهم بالقنابل. وفي ٥ كانون الثاني ١٩٩٨، أسقطت طائرات جنبش قنابل عنقودية على مناطق سكنية في كابول، حيث قتل بعض المدنيين وجرح البعض بسبب هذه الغارة العشوائية، التي استخدمت فيها أيضا القنابل التقليدية. في آذار ١٩٩٥، كانت قوات زمرة تعمل تحت قيادة مسعود، الجمعية الإسلامية، مسؤولة عن اغتصاب ونهب بعد أن استولت على كارتي سيه التي أغلبية سكانها من الحضرة، في مدينة كابول وحسب تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في ١٩٩٥، "**فإن قوات مسعود انتهكت النظام وقامت بشكل منتظم بنهب شوارع كاملة وباغتصاب النساء**". وفي ليلة ١١ شباط ١٩٩٣ قامت قوات الجمعية الإسلامية التابعة لجبهة مسعود، إضافة إلى قوات عصابة أخرى وهي الاتحاد الإسلامي بقيادة عبد الرسول سيّاف، بغارة على غرب كابول، حيث قتلت و"أخفت" مدنيين من الحضرة، وقامت بعمليات اغتصاب واسعة، حيث يترواح عدد الذين قتلوا ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ شخص.

٣١- إضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب الداخلة في الجبهة المتحدة، قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للحقوق المعترف بها دوليا. ففي السنين التي سبقت وصول طالبان للسلطة في معظم أنحاء أفغانستان، قسمت هذه الأحزاب

معظم البلاد بينها عندما كانت تتصارع من أجل السيطرة على كابول. ففي عام ١٩٩٤ وحده، قدّر عدد القتلى في كابول بحوالي ٢٥,٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين الذين قتلوا بهجوم صاروخي أو مدفعي، ولقد تحول ٣/١ المدينة إلى ركام، بينما تعرض الجزء الباقي إلى أضرار كبيرة. لم تكن هناك سلطة حقيقية للقانون في أي جزء من الأجزاء الخاضعة لسيطرة هذه العصابات. ففي كابل قامت كل هذه الأحزاب؛ الجمعية الإسلامية، والاتحاد، وحزب الوحدة بعمليات اغتصاب، وإعدامات فورية، واعتقال تعسفي، وتعذيب، وعمليات "**إخفاء**" (التخلص من أشخاص). ففي باميان قام قواد حزب الوحدة بشكل روتيني بتعذيب المحتجزين من أجل انتزاع معلومات. وقد ذكرت الولايات المتحدة نفسها أن أعضاء بارزين، بمن فيهم الرئيس الأفغاني برهان الدين ربّاني والقائد العسكري في التحالف الشمالي عبد الرشيد دوستم، وهو حليف رئيس للاتحاد السوفييتي أثناء محاولته احتلال أفغانستان، قاموا بالإساءة لحقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان، قامت عصابات مختلفة بذبح بعضهم بعضا بكل ابتهاج. ففي عام ١٩٩٣، وحسب تقرير فريق مراقبة حقوق الإنسان، وهو جمعية أهلية، فإن جمعية الإسلام التابعة لربّاني قتلت ٧٠ إلى ١٠٠ شخص من قبيلة الحضرة المرتبطة بمنافسه حزب الوحدة الإسلامية، المنضوين تحت لواء التحالف الشمالي.

٣٢- حسب تقارير الخارجية الأمريكية، فإنه بعد ذلك بعامين، قامت قوات رباني، وتحت قيادة أحمد شاه مسعود - الذي أصبح مشهورا عند الصحفيين الغربيين "بأسد بانجشير" حتى يوم اغتياله - بعمليات هوجاء ضد

الحضرة "**حيث قامت بعمليات سلب منتظمة بشوارع كاملة وكذلك اغتصاب النساء**". أما سيرة الجنرال دوستم فكانت مقيتة. ففي الفترة بين ١٩٧٩-١٩٩٢، كان قد تحالف مع الحكومة الشيوعية في كابل، وعندما كانت تلك الحكومة على وشك السقوط تحوّل في ولائه بالتحالف مع المجاهدين "**المقاتلين من أجل الحرية**" ضد الشيوعيين. وعندما حصل الاختلاف بين جماعات المجاهدين المتعددة تحالف ابتداء مع رباني لقتال حكمتيار، ثم انضم إلى حكمتيار لقتال رباني، وفي عام ١٩٩٥ أيد طالبان ضد حكمتيار ورباني، وفي عام ١٩٩٦ تحالف مع عدوّيه السابقين ضد طالبان.

٣٣- وقد موّل التحالف الشمالي معظم جهده الحربي من تجارة الهيروين. وحسب تقارير وزارة الخارجية الأمريكية، يكاد يكون كل محصول الأفيون الأفغاني، ذلك العام، وهو حوالي ٧٧ طنا، قد جاء من زراعة المناطق الخاضعة لسيطرة ذلك التحالف.. وقد ذكرت وسائل الإعلام الروسية، أن الهيروين المصنع من ذلك الأفيون جرى تهريبه إلى أوروبا وأمريكا عبر الدول المجاورة لأفغانستان، مثل طاجيكستان. وقد اعترف فيكرز عميل سابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، بصعوبة دعم التحالف الشمالي الذي ليس تحالفا حقا. وقال رغم أنه تعوزه القوة، فلم يكن للولايات المتحدة خيار في ذلك "**حيث إن طالبان هي الهدف الرئيسي في الأمر. والقوة الجوية لا تستطيع أن تسوّي الأمر معهم فنحن بحاجة إلى قوات أرضية – والسؤال هو: أية قوات أرضية؟ ولهذا بدت القوات المعارضة (لطالبان) خيارا جذّابا. ربما لا يكونون مثاليين، ولكن السؤال هو: هل من الأفضل استخدامهم أم استخدام قوات غربية برّية؟**".

خلاصة:

هذه الروايات المسجلة مجرد عينة تثبت المعايير المزدوجة، والفساد والإجرام الذي أظهره الغرب في ارتباطاته بالحكام المستبدين، والطغاة، والمتجبرين في الماضي والحاضر. وهذا يبعث الشك في دور الغرب في قيادة وصياغة شؤون العالم. وعندما يدرس ذلك مقترنا بتخزين الغرب لأسلحة الدمار الشامل، فإن ازدواجيته في المعايير وتطبيق القانون الدولي إضافة إلى الانحدار العام في المجتمع الغربي، لا يترك مجالا للشك عند المراقب المحايد أن الرأسمالية هي داء عصرنا. فإن عقائدها في الحريات، والديمقراطية والمادية هي القوة الكامنة خلف كثير من شرور العالم والتعصب فيه.

الفصل الرابع
كيفية كبت الغرب لحقوق مواطنيه

تحاول الدعاية الغربية تبرير الحرب ضد العراق بناء على قمع الأخير لمواطنيه. ومع هذا، عندما ننظر إلى الغرب نجد مواطنين يقمعون في سلسلة كاملة من المسائل المتعلقة بالحياة. ويبين هذا الفصل بشكل واضح أن العالم غير مولع بالولايات المتحدة ولا بطريقة عيشها الرأسمالية في الحياة. ونعتقد أنه لو لم يضلَّل مواطنو الولايات المتحدة بجرعات الدعاية التي يزودون بها على طريقة جوبلز (وزير دعاية هتلر) فإنه سيكون لهم أيضا موقف مماثل نحو حكومتهم، توجد انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان في الغرب، خاصة في أمريكا، ومع هذا فإن الإنسان العادي غير مدرك لها. إن سمعة ومكانة واشنطن ولندن اللامعة جعلت الناس لا يبصرون الأعمال غير الإنسانية التي تقع أمام أعينهم. ولذا نعتقد مرة أخرى أنه إذا صحا الشعب الأمريكي من حلمه الأمريكي، فإنه لن يسأل جورج دبليو بوش لماذا يكرهوننا، فحسب، بل سيسأله لماذا رعايانا أنفسنا يكرهوننا؟

١- كتب روبي بيرنز: "**أود لو أن نعمة الله تجعلنا نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون**". لقد بين هنا الشاعر السكتلندي بمهارة وجهة نظره بأنها تعتبر نعمة إلهية أن تكون قادرا على رؤية عيوب ونقائص نفسك، ومعظمنا يدرك أهمية نقد الذات من أجل إصلاح النفس. وعندما يغيب النقد العادل السويّ للنفس فإن هذا يؤدي إلى الغطرسة. وعندما لا ترى دولة نفسها كما تراها

بقية دول العالم، فإن هذا سيؤدي إلى تشجيع وجود أساطير وأوهام غير دقيقة. وعندما يكون هذا في دولة قوية، فالنتيجة النهائية دولة كثيرة النقد لغيرها، بينما هي غافلة عن مشاكلها الواضحة. وعندما يحدث هذا في دولة "**عملاقة**" تمتلك أسلحة الدمار الشامل، فستكون النتيجة عالما مضطربا، غارقا بالدماء البشرية ويتأرجح على حافة الفناء.

٢- إن عجز الولايات المتحدة عن رؤية نفسها كما يراها بقية العالم، صورته امرأة جرت نحو ميكروفون لفريق تصوير، من وسط سحابة غبار وسط حي مانهاتن في أيلول ٢٠٠١ لتقول ببساطة، لماذا؟ ومنذ ذلك الحين، أصبحت عبارة "**لماذا يكرهوننا؟**" تتكرر كثيرا. إنها تتكرر في الصحافة والتلفزيون والإذاعة لدرجة الغثيان. أما بالنسبة لنا نحن الذين نعيش وسط الأمريكان، فإن الشيء الوحيد الذي نجده مفاجئا بخصوص السؤال "لماذا؟" هذا، فهو أن نرى الولايات المتحدة وكأننا غرباء عنها. وربما ظن كثير منا بسذاجة أنه توجد مؤشرات كثيرة عن تعاطف الناس تجاه الولايات المتحدة.

التحكم بالفكر

٣- نود أن نبرر تأكيدنا على أن المواطن الأمريكي المتوسط في مأزق شديد فعلا. ولكن قبل أن نتناول هذا الأمر بالبحث من المهم أن نبرز أن ذهنية المواطن الأمريكي المتوسط قد صيغت بشكل معين تساعده على قبول هذه الحالة من الأوضاع. وكل من البعثيين والولايات المتحدة يصرّون على أن نظامهم محل حسد من العالم، ويصرون على أنه يجب أن يكون مواطنوهم فخورين بأنهم عراقيون وأمريكان، وأن آليات الدعاية كثيرة الشبه بما يستخدمه نظام البعث.

٤- ويتجسد ذلك في التعليق الذي ظهر في الإعلام الأمريكي خلال العام الماضي. فمثلا وصف ريتشارد برود هيزر في نيويورك أوبزيرفر في ١٧ أيلول ٢٠٠١، الولايات المتحدة قائلا: "...**إنها امبراطورية الرأسمالية والديمقراطية. وينظر إلى نيويورك أيضا كمحور لواحد من هذه النظم الفرعية الذي يعتبر المحرك الهادر بالثروة. وكل واحد في العالم غير سعيد بحظه ينظر إلينا – كبلاد وكمدينة – فيجدنا البديل. وإذا كان لديه عقلية طموحة فإما أنه يحاول أن يأتي إلينا أو أن يقلدنا. وإذا كان لديه عقلية مضطهدة، فإنه يحملنا المسؤولية. إذا كان لديه موارد دولة معادية، أو ما يعادلها عمليا، فإنه سيحاول قتلنا... إن الفاشلين في العالم يكرهوننا لأننا أقوياء، وأغنياء وصالحين (على الأقل أكثر منهم). وعندما يكافأ أولئك الذين تصرفوا بناء على الكراهية ٤٩ مرة، فإننا سنبني برجي التجارة العالمية، مع زيادة دور جديد، فقط من أجل أن نبقى نتذكر شيئا لم نحبه**".

٥. إن هذه الفكرة الزائفة بأن العالم يحسد الولايات المتحدة هي المنحى الذي تمحورت حوله وسائل الإعلام الأمريكية والسياسيون باستمرار. فقد كتب المؤرخ العسكري، فيكتور ديفيد هانسون في سيتي جورنال (في ٢٥ شباط ٢٠٠٢) "**إنهم يكرهوننا لأن ثقافتهم رجعية وفاسدة**" ولأنهم "**يحسدون قوتنا وهيبتنا**". وواضح أن هذا الشعار "**العالم يحسدنا**" هو من أجل الاستهلاك المحلي. فهذا النوع من الدعاية يساعد في إيجاد جو من الرضا عن النفس. وفوق ذلك، لا يوجد شخص خارج الولايات المتحدة بلغت به هذه الدرجة من الجهل ليصدق ذلك.

٦- في الفترة التي تلت ١١ أيلول ٢٠٠١، كان هناك بعض ما نشر مما يخالف هذا المنحى الأمريكي الرسمي، فكل من لم يذعن بالكامل لوجهة النظر هذه فإنه سيصبح مشبوها، رجلا كان أو امرأة. وقد لخصت جريدة الجارديان هذه النقطة بشكل مناسب في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، "**خلال أيام من القتل الذي جرى في نيويورك وواشنطن، كان أي شخص يبدو عليه أنه ينتقد أمريكا والعولمة علنا، متهما بالتورط مع أسامة بن لادن، بل أسوأ من ذلك. ففي الصحافة البريطانية وحدها، وصف هؤلاء أنهم انهزاميون، و"غير وطنيين" و"وإرهابيون" "ماسوشيون؛ يتلذذون بالاضطهاد"، و"ستالينيون" و"فاشيون" ومثل عصابة بادر ماينهوف و"خدام أسامة بن لادن" و"مساعدو الطغاة"، مثل "المترهلين" و"المتذبذبين" و"أغبياء قساة القلوب" و"ديدان تأكلها الدعاية السوفيتية" وملأى "بالكلام المتهلهل" و"خداع النفس" و"انحطاط فكر"، وكمجموعة من "الأغبياء المفيدين" و"أفاعي ميتة العين" و"أناس يكرهون الناس"**.

٧- وبالعودة إلى الأسلوب الذي يراعي رغبات الآخرين في الإعلام الأمريكي، فهناك آلاف من الأمثلة التي يمكن ذكرها لبيان كيف أن الولايات المتحدة لبست قناع الدولة التي تعمل للخير في العالم، بينما هي في الحقيقة قوة شرّ للموت والخراب. وهناك، على كل حال، مثال معين على الشوفينية الفارغة التي تحتاج إلى مجلدات لبيان طبيعة الولايات المتحدة، والناس، والإعلام. كتب ريتش لوري مقالا لصفحة ناشينونال ريفيو أون لاين على الشبكة الإلكترونية - الموقع الرئيسي المحافظ لأمريكا - "**عواطف جياشة**

تساند ضرب مكة بالأسلحة النووية"، علق فيها قائلا: "**هذه واحدة قاسية، ولا أدري بالضبط ما أعتقد. يوم الحشر يبدو بالطبع بعيدا، ولكن مرة أخرى سيموت بعض الناس، وستبعث إشارة. لقد عانت الديانات مثل هذه النكسات المأساوية من قبل. وبصفة عامة، فإن وقت الجدّ – بما فيه التفكير فيما يلزم أن نعمله للثأر، حتى يكون له بعض الأثر في الردع – قد حان الآن وليس بعد آلاف الآلاف الأخرى من الإصابات الأمريكية**".

٨- هل هذا تهديد؟ هل هذا وعد؟ هل هو مجرد تبجح؟ مهما كان الأمر، على المرء أن يتوقف لحظة ويفكر كيف تنسجم هذه العبارة مع البحث الجاري الآن حول أسلحة الدمار الشامل. يجب أن نتذكر أن الولايات المتحدة لديها مثل هذه الأسلحة، وأن صوت أمريكا وهو الجناح اليميني قد علا. وسواء أكان ذلك تبجحاً أم لا، فإن لغة عاطفية كهذه يجب أن توقظ سكان هذا العالم، مسلمين وغير مسلمين. ربما لا تكون هذه وجهة نظر الرجل العادي في الشارع. إن الرجل الأمريكي المتوسط مهتم بالرياضة وأفلام السينما، وليس بقراءة صفحة مجهولة في الشبكة الإلكترونية لجناح يميني يَهذي. وعندما عرض لأول مرة فيلم هوليوود "**قواعد سير المعركة**"، فقد أدين بشكل واسع من قبل كثير من جماعات الأمريكان العرب. قالت عنه إحدى الجماعات "**ربما كان أكثر الأفلام العنصرية المعادية للعرب شراً يعمله ستوديو كبير في هوليوود**". وفي مراجعة للفيلم ظهرت في فيلم-كوم على الشبكة الإلكترونية قال بيتر برونيت: "**إن الحضور الذين شهدوا معه الفيلم أبدوا بهجتهم عندما قام رجال البحرية بقتل المدنيين**". [داون رايت أوفنسف، فيلم-كوم] وقال

روبرت بومان، وهو مقاتل سابق في فيتنام، ويعمل حاليا كأسقف للكنيسة الكاثوليكية المتحدة في ملبورن بيتش، فلوريدا: "**لا يكرهنا الناس لأننا نمارس الديمقراطية ونقدر الحرية أو ندعم حقوق الإنسان. ولكن يكرهوننا لأن حكومتنا تنكر مثل هذه الأمور لشعوب بلدان العالم الثالث، التي تشتهي شركاتنا العملاقة متعددة الجنسيات ثرواتها، إن هذه الكراهية التي زرعناها عادت تخيم فوق رؤوسنا بشكل إرهاب، وفي المستقبل بشكل إرهاب نووي**" [ناشيونال كاثوليك ريبورتر، ٢ تشرين أول ١٩٩٨].

"**نريد عدوا مشتركا ليوحدنا" – جونداليزا رايس، آذار ٢٠٠٠.**

٩- يحتاج الأمريكان إلى طريقة ما للتناغم مع مشاكلهم الداخلية الكثيرة. إن الطريقة التي اختاروها لإدارة هذه المشاكل ليس مواجهتها وإنما صرف الأنظار عنها. هذا ما كان عليه الحال بخصوص قضايا مثل معدلات الوفيات الأطفال الرضع في أمريكا، ومتوسط الأعمار بين الذكور السود في المدن، والظروف المعيشية لقطاعات من الشعب الأمريكي. فمثلا يوجد ٣٦ مليون أمريكي لا يجدون الطعام الكافي، والعدد بازدياد. ونصف الذين يصطفون في طوابير خارج مطاعم الحساء فيهم شخص أو أكثر تقريبا من العائلات العاملة. لكنهم ببساطة فقراء لدرجة أنهم لا يستطيعون شراء الطعام. والذين يملكون يتهمون الذين لا يملكون، قائلين: "**لماذا لا يعملون؟**". والذين يعملون يدركون أن أقل من ١,١% فقط من الناس الذين أُبعدوا من سجلات الشؤون الاجتماعية عن طريق الإصلاح الاجتماعي في ١٩٩٦، يمكن أن يجد وظيفة تدر عليه أجرة كافية للعيش. وبناء على أدنى أجرة وهي ٥,١٥ دولار

في الساعة، ولمدة ٥٠ ساعة في الأسبوع، فإن هذا لا يكفي لدفع أجرة السكن وطعام للعائلة في أي من مدن أمريكا الكبرى. وهذا يعني لا مكان لشراء ملابس وحاجات ضرورية أخرى. هذه هي قضية الفقر. وإن الجريمة، والمخدرات، والإدمان على الكحول، وانهيار نظام الأسرة بجانب مجموعة أخرى كبيرة من المشاكل الاجتماعية تبعد الشعب الأمريكي أكثر فأكثر من نظام توماس جيفرسون القائم على السعي وراء السعادة.

١٠- الأداة الرئيسية المستخدمة لإخفاء مشاكل أمريكا تحت السجادة هي الإعلام. يمكن أن يبدو هذا وكأنه فكرة مبتذلة، ولكن فائدة الدعاية أمر لا يمكن التقليل من أهميته. ففي زمن الحرب، مثل هذه الحرب ضد الإرهاب، فإن حقيقة هذا الشعار تصبح أكثر وضوحا. وكما قال الجنرال دوجلاس ماك آرثر: "**لا يستطيع أحد أن يشن الحرب تحت الظروف الحالية بدون دعم الرأي العام، الذي يتشكل بدرجة كبيرة بواسطة الصحافة وأشكال أخرى من الدعاية**". بالإضافة إلى هذه العاطفة التي تجتاح الأمة فإن لوسائل الإعلام تأثيرات أخرى على الأمة. فالنتائج الثانوية، مثل الطمع والاستهلاكية الكبيرة قضايا تنتج الظلم للعامة بواسطة الشركات الأمريكية الكبرى، ولكن بترحيب حكومي.

١١- إن مراجعة مختصرة لصناعة الإعلام أمر ضروري لبيان كيف أن هذه الصناعة لا تخدم سوى نفسها، وأنها حكومة مركزية فاسدة. ففي ١٩٧٣ كانت ملكية الإعلام متركزة في يد ٥٠ مؤسسة كبيرة مملوكة من خارج البلاد [بن باجديكيان: احتكار الإعلام]. وقد تناقص هذا العدد اليوم إلى ٩ شركات تسيطر على الولايات المتحدة والإعلام العالمي، وهذه هي: أي أو إل

– تايم وورنر، ديزني، بيرتلزمان، فياكوم، نيوز كوربوريشن، تي سي أي، جنرال إلكتريك (مالكة إن بي سي)، سوني (مالكة سينما كولومبيا وتراي ستار، ومؤسسات تسجيل كبيرة)، وسيجرام (مالكة سينما يونيفرسال، وأعمال موسيقية). وهكذا فإن صناعة عظمى عالمية واحدة تزود الأمريكان بكل ما يرون ويسمعون على الشاشة، عبر الموجات الهوائية، وطباعة وعلى الشبكة الإلكترونية. وهذه الشركات تعمل كقوى ضغط سياسية فعّالة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ففي واشنطن، ينفقون ما يقدر بـ١٢٥ مليون دولار كل عام كقوى ضغط لفرض حقوق الملكية. هم لا يملكون فقط يداً قوية في صياغة القوانين والترتيبات الوطنية، ولكنهم يلعبون دورا مهما في صياغة وتوجيه القوانين والترتيبات الوطنية. ففي عام ٢٠٠٠ مثلا، فإن شركة بيج ميديا مارست ضغطا من أجل بدء التجارة مع الصين، وأخمدت صوت أولئك الذين أبدوا قلقا بخصوص حرية الكلام والصحافة الحرة، وقد استعملوا أيضا نفوذ أمريكا لفتح الأسواق الهندية للتلفزيونات الفضائية.

١٢– إن كثيرا مما تزود به وسائل الإعلام – المافيا هذه أمريكا هو مجرد دعاية، وتشمل الأخبار التي تعتبر نمطاً آخر من أنماط اللهو الذي تقدمه هذه الوسائل الإخبارية أيضا. وليست هذه الخدمات لصالح الناس. إنما تقدم بثمن، وليس بالضرورة ثمناً مالياً "**عندما نريد أن نعرف حقيقة هذه المؤسسات (الإعلامية)، فإن مصلحتها غالبا هي في كتم هذه الحقيقة (كما يفعل المعلنون فيها). وعندما يحتاج الأمر إلى وقت ومال كثيرين لمعرفة هذه الحقيقة، فإن الشركات الأم المالكة لهذه المؤسسات الإعلامية تفضل**

اختصار التكاليف عندما يكون الأمر متعلقا بالأعمال الصحفية، بينما تفضل بدلا منه ذلك النوع المثير الذي يحتاج إلى ساعات لا تنتهي من الثرثرة المثيرة. [فقبل ٩/١١، كانت مونيكا، ثم سيرفايفر وشاندرا ليفي. ولكن منذ ذلك اليوم الدّامي، فلدينا الثرثرة عن الجمرة الخبيثة، إضافة إلى بعض التعليقات البطولية من البنتاجون]. والجمهور المفضل لهذا التجمع الإعلامي هو الطبقة المفضلة لدى المعلنين، ما يعني الإهمال التام من قبل الإعلام للطبقة العاملة والفقراء. وبينما يجب أن تحمينا الصحافة من أولئك الذين يسيئون استعمال سلطة الحكومة، فإن القلة المحتكرة للإعلام مشغولة جدا بالعلاقات الحميمة مع البيت الأبيض والبنتاجون، التي لا ترغب في كشف أخطائهما وجرائمهما. والرؤساء الكبار لهذا الإعلام ينتظرون أفضالا كثيرة من الدولة، بينما المراسلون خائفون من المخاطرة بإزعاج أفضل مصادرهم الإخبارية. إن الإعلام المخلص للصالح العام عليه أن يحقق في ضعف أداء وكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي والإف إي إي والسي دي سي، حتى يتحسن أداء هذه الوكالات لصالح حمايتنا. ولكن فرق الأخبار، شأنهم شأن الكونغرس، لم يكترثوا للنظر في هذا الأمر. وكذلك فإنه للصالح العام، أن تخبر وسائل الإعلام عن كل التهديدات الحالية لأمننا، بما فيها الجناح اليميني المتطرف الذين يستهدفون عيادات الإجهاض، مستخدمين كما هو واضح إرهاباً بيولوجياً، ولكن المراسلين الصحفيين للتلفزيون غير معنيين بذلك. لذلك يجب على الإعلام أن يبرز لا أن يهوّن من خطر هذا الهجوم من الحكومة ضد

الحريات المدنية والاعتقال الجماعي والأدلة السرية والزيادة في المراقبة وتعليق حق محامي المتهم والتشجيع على التجسس والتحذير من مخالفة رأي الحكومة والصور الممنوعة بواسطة الرقابة والجرائد العامة المحجوزة والزيارات غير المتوقعة من الأجهزة السرية وغير ذلك. ولا يجوز أن تكرر وسائل الإعلام كالببغاء ما يقوله البنتاغون حول الحرب الجارية، لأن مثل هذه الروايات المنمقة يجعلنا متهاونين ويبقينا في جهلنا الفادح عن معرفة ما يقوله الناس خارج بلادنا، عنّا، ولماذا يقولونه. وهناك أمر آخر، وهو الاستغلال المذهل للمأساة خاصة من قبل الجمهوريين والارتباطات السابقة بين بوش وعائلة بن لادن والخداع المستمر في فلوريدا، كل ذلك مما يلزم أن يخبر الإعلام الناس به، إذا لم يكن إعلاما غير مبالٍ... تجاه الصالح العام". [مارك سي ميلر، ذا نيشن ٧ كانون الثاني ٢٠٠١].

صيغ الديمقراطية

١٣- لقد استهزئ كثيراً بالانتخابات الأخيرة في العراق في الصحافة الغربية والدولية. نظام البعث هو حقا نظام مضحك ويستحق كل سخرية توجه لمنهجه فيما يتعلق بالحيل الرخيصة. ولكن الحيل الرخيصة ليست وقفا على صدام، فإن إحدى القضايا الأساسية التي أُبقِي الشعب الأمريكي جاهلا بها هي العملية الديمقراطية نفسها. فالقليل من الناس داخل الاتحاد الأمريكي يفهم نظام المجمّع الانتخابي. هذا هو حالهم عندما تسير الأمور بشكل سلس بحيث لا يسأل أحد. وهو كذلك حالهم عندما لا تسير بشكل سلس، حيث لا يكترث أحد. وإن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ توضح تماما كيف أن

النظام الأمريكي ليس ديمقراطياً. وأكثر من ذلك فإن انتخابات عام ٢٠٠٠ بينت كيف خدع الشعب الأمريكي، وكيف أن وسائل الإعلام الرئيسية والحكومة قد عاملت الإنسان العادي بكل ازدراء.

١٤- يوجد في أنحاء العالم أشكال مختلفة للديمقراطية، يطبق كل منها حسب طبيعتها الخاصة. ونظام الانتخابات الرئاسية الأمريكي يبين أنه ليس من الضروري أن من يكسب أكثر أصوات الأفراد في جميع البلاد يصبح رئيسا. وهكذا فإن الأصوات الفردية لا تنتخب الرئيس مباشرة، وإنما تحدد تركيبة المجمّع الانتخابي، الذي يوزع على أساس الولايات. فعدد أصوات الناخبين (الذين يمثلون المجمّع الانتخابي) المخصصة لكل ولاية تتناسب مع سكان الولاية. وكل ولاية لها ترتيباتها الخاصة من أجل اختيار ناخبيها في المجمّع. في بعض الولايات، ينال المرشحون للرئاسة أصواتاً من ناخبي الولاية بنسبة أصواتهم فيها، بينما في ولايات أخرى ينال الفائز بالأصوات الفردية كل ناخبي الولاية. وحتى يصبح المرشح رئيسا، من الضروري أن ينال الدعم اللازم في ولايات محددة، فالأكثرية الساحقة في الأصوات الشعبية في ولاية معينة أو حتى عدد من الولايات قد لا يؤثر في النتيجة العامة للانتخابات فعندما يكون هناك تقارب بين ممثلي المقترعين الذين يُنادَون للإدلاء بأصواتهم (في المجمّع الانتخابي)، فالسياسيون المحترفون في الكونجرس ينتخبون الرئيس. وفي عام ٢٠٠٠ وضع قرار المحكمة العليا حداً للعملية المرهقة، وسلّم نتيجة الانتخابات إلى الرئيس جورج دبليو بوش. وفي صيف عام ١٩٩٩ دفعت كاترين هاريس مساعدة رئيس حملة جورج دبليو بوش الرئاسية، وسكرتيرة ولاية فلوريدا

المسؤولة عن الانتخابات، مبلغ ٤ مليون دولار لشركة داتا بيز تيكنولوجيز لتفحص السجل الانتخابي في فلوريدا وتحذف كل من "**يُشَكُّ**" بأنه كان مجرما سابقا، وتم ذلك بموافقة حاكم فلوريدا، جيب بوش، وهو أخو جورج دبليو بوش. وينص قانون فلوريدا أن المحكوم عليهم سابقا لا يملكون حق التصويت، وهكذا فإن ٣١% من الرجال السود في فلوريدا قد حرموا من التصويت، لأن عندهم جريمة في سجلهم، والسود في فلوريدا، غالبهم من الديمقراطيين. وهذا يتضح من أن آل جور حصل على أكثر من ٩٠% من أصواتهم يوم ٧ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠، أي نال ٩٠% من أصوات من سمح له بالتصويت منهم. وهكذا فإن التزييف الكبير في الانتخابات قد ارتكب في فلوريدا. ولم يكتفوا بحذف آلاف من السود المحكومين من السجل الانتخابي، بل حذفوا آلافا آخرين من المواطنين السود الذين لم يرتكبوا جريمة في حياتهم، بجانب آلاف آخرين من المؤهلين للانتخاب ذلك لأنهم ارتكبوا جنحا فقط.

١٥- وكانت النتيجة أن ١٧٣,٠٠٠ من المنتخبين المسجلين في فلوريدا، حذفوا بشكل دائم من السجل الانتخابي. ففي أكبر مقاطعة في فلوريدا، ميامي ديد، كان ٦٦% من المقترعين الذين حذفوا من السود. وفي مقاطعة تامباس كان ٥٤% من الذين حرموا من حق الانتخاب يوم ٧ تشرين الثاني ٢٠٠٠ من السود. ولا حاجة للقول إنه كان هناك كل أصناف الحيل القذرة في فلوريدا، ربما أكثر من أن نستطيع ذكرها. ولكن النتيجة النهائية، أن الرئيس المنتخب هو من نال الأقلية من الأصوات. وقد لخصت نيويورك تايمز بعض الخدع في فلوريدا: ٣٤٤ ورقة اقتراع لم يثبت أنها وضعت يوم الاقتراع أو

قبله. ٩٦ ورقة اقتراع بدون معلومات ثبوتية مناسبة، ١٦٩ ورقة اقتراع من ناخبين غير مسجلين لأن المظروفات لم توقع ١٧ تشرين الثاني، ١٩ ناخبا في الخارج صوتوا على ورقتين، وكلاهما اعتبرا في العد. كل هذه الأوراق الاقتراعية خالفت قانون فلوريدا، ومع هذا دخلت في العد. وباختصار، إن أمريكا ليست نموذجا للديمقراطية.

الحكم الأمريكي:

١٦- وفيما عدا الديمقراطية، يزعمون أن بقية أجزاء العالم يحسدون أمريكا على مظاهر أخرى عديدة من الحياة الأمريكية. قال وودرو ويلسون (١٩١٩) "**يعتبرني الناس أحيانا مثاليا، حسنا هذه هي الطريقة التي أعرف بها أنني أمريكي. لأن أمريكا هي الدولة المثالية الوحيدة**". إن أمريكا فيما بعد ١١ أيلول ليست أمة تكتشف نفسها فجأة أنها كانت تمشي نائمة عبر التاريخ. في الواقع، إنها أمة صحت من سباتها وحلمها الأمريكي. فشركة أنيرون، وورلدكوم والحقائق الصارخة للدماء المراقة على أرض الوطن جعلت من أمريكا أمة قلقة، ذات طموحات هشة. وربما لأول مرة منذ الكساد الكبير، يتكلم الآباء صراحة أن أطفالهم يشبون في بلاد أسوأ من تلك التي ولدوا هم فيها.

١٧- فالحلم الأمريكي أصبح بعيدا عن متناول الملايين السبعة من المسلمين الذين أقاموا بين نيويورك ولوس أنجلوس. فحوالي ثلثين منهم يقولون إنهم كانوا ضحايا تحيز وتمييز منذ هجوم العام الماضي. وبعضهم أخرج من الطائرات بقوة من قبل ركاب مرتابين (بهم)، وأن بعضهم لم يسمح لهم حتى

بالصعود. والحقوق المدنية المشهورة التي كرسها الآباء المؤسسون في لائحة الحقوق ليست سوى شعارات فارغة. "**فمحبو الحرية**" الذين يحكمون بلاد الأحرار قد ضحوا "بالحريات" باسم الأمن القومي. فالمشبوهون يعتقلون دون محاكمة، والمحامون يمنعون من مقابلة زبائنهم. كتب إدوارد سعيد، الأستاذ في جامعة كولومبيا، نيويورك، في الأهرام، الطبعة الأسبوعية: "**لا أعرف شخصا واحدا من العرب أو المسلمين في أمريكا لا يشعر بأنه أو أنها لا ينتمي إلى معسكر العدو. وأن يكون هذا في الولايات المتحدة في هذه اللحظة، يمنحنا خبرة بغيضة من العزلة وعدائية واسعة الانتشار وذات استهداف خاص**" ["التفكير حول أمريكا" ٢٨ شباط – ٦ آذار ٢٠٠٢].

١٨- يمكن أن نعود الآن ثانية إلى العاطفة الأمريكية الحقيقية، ناشيونال ريفيو، حيث كتبت المحررة آن كولتر مساهمة تقول فيها: "**ليس هذا هو الوقت لتكون كريما في تحديد دقيق للأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بهذا العمل الإرهابي بالذات. إن المسؤولين عن ذلك يشملون أي شخص، في أي مكان، ابتسم كرد فعل لقتل المواطنين مثل باربارا أوسلين. هم أناس يريدون بلادنا أن تدمر، وهم يعيشون بيننا، ويعملون في خطوط طيراننا ويخضعون للفحص الدقيق نفسه في مطاراتنا كما يخضع له تاجر الأخشاب من ولاية ايداهو. هذا شبيه بمهاجر من ألمانيا إلى أمريكا ويعمل على خطوط طيراننا، أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن الفرق أن هذا المهاجر الألماني لم يكن متعطشا للدماء. يجب أن نغزو بلادهم، ونقتل قادتهم، وأن نحولهم إلى النصرانية. لم نهتم من قبل بالشكليات حيال تحديد مكان هتلر**

ومعاقبته ومسؤوليه الكبار فقط، فقد قذفنا المدن الألمانية بكاملها، وقتلنا المدنيين، تلك كانت حربا، وهذه حرب". [ناشيونال ريفيو "هذه حرب" ١٣ أيلول ٢٠٠١].

١٩- هذا ما كان قد كتب، فما هي الحقائق؟ في آذار ٢٠٠٢ ذكر أن عديل أختر وهو رجل بريطاني، قد طار إلى الولايات المتحدة للقيام بتجربة للتمثيل، وعندما وصلت طائرته إلى مطار جون كينيدي في نيويورك، جرى تقييد يديه ويدي صديقته. وبناء على هذا الوصف من الصعب تصور أن يكون هذا الشخص أصولياً.. أخذ إلى غرفة وخضع للتحقيق عدة ساعات. سأله المحققون إن كان له أصدقاء في الشرق الأوسط، أو أي شخص وافق على الهجوم في ١١ أيلول. إن قصته مألوفة عند مئات من الناس ذوي الأصول الآسيوية والشرق أوسطية. وهي مثل قصة المرأة البريطانية (عمرها ٥٠ سنة) التي طارت إلى مطار جون كينيدي في نيويورك لتزور أختها التي كانت تعاني من السرطان، ولقد لاحظ موظفو الهجرة في المطار أنها بقيت في الولايات المتحدة في زيارة سابقة أكثر مما تسمح به تأشيرتها، وقد شرحت الأمر بأنها كانت تساعد أختها التي كانت مريضة جدا، وأنها قدَّمت يومها طلباً من أجل تمديد الإقامة. وعندما أخبرها ضباط الهجرة أن عليها أن تعود إلى بريطانيا، قبلت قرارهم، ولكن طلبت أن تتكلم إلى القنصل البريطاني، فرفضوا طلبها، ولكنها أُخبِرت أنها يمكن أن تتصل بالهاتف بالقنصلية الباكستانية إذا رغبت في ذلك فأوضحت أنها بريطانية وليست باكستانية كما يبين جواز سفرها. بدأ الحراس عندئذ يحققون معها. كم لغة تتكلم؟ وكم قضت

من حياتها في بريطانيا؟ وبعد ذلك كسروا أقفال حقائبها وأخذوا بصمات أصابعها، ثم وضعت القيود في يديها، وجرى أخذها عبر قاعة المغادرين "**شعرت أن الحراس يستعرضونني أمام المسافرين كأنما أنا صيد كبير لهم. لماذا وضعت القيود في يدي؟ أنا ربة بيت عمرها ٥٠ عاما من ضواحي لندن. فما هو التهديد الذي أشكله لسلامة المسافرين الآخرين؟**".

٢٠- وفي آذار ٢٠٠١ أيضا، وجد مراسل لجريدة التايمز ٣٠ رجلا وامرأة ينزلون فندقا قذرا في مقديشو، في الصومال. كانوا جميعاً من الأمريكان الصوماليين الذين وصلوا للولايات المتحدة عندما كانوا أطفالا أو رضعا. كان معظمهم من المهنيين أصحاب وظائف مضمونة وحياة مستقرة. وفي كانون الثاني، بعد صدور فيلم بلاك هوك داون (وهو الذي يصور المهمة الفاشلة للجيش الأمريكي في الصومال) جرى إلقاء القبض عليهم، وجرى ضربهم وتهديدهم بإعطائهم حقناً، ومُنِعوا من إجراء مكالمات تليفونية، أو من الاتصال بمحامين، وبعد ذلك، أي قبل أسبوعين، وبدون تهم أو أسباب، جرى ترحيلهم بسرعة إلى الصومال. وهم الآن في بلاد غريبة عليهم، بدون جوازات سفر، أو وثائق أو نقود.

٢١- كل هؤلاء الناس ضحايا نظرة عنصرية. وفي فترة الشهور الستة التي تلت ١١ أيلول، دعا النائب العام الأمريكي إلى استجواب ٥٠٠٠ رجل من أصل عربي من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وجرى في تلك الفترة حجز أكثر من ١٠٠٠ شخص مولودين في الشرق الأوسط لأجل غير محدود بحجة "**مخالفات هجرة**". وهناك حوادث لا حصر لها من التمييز العنصري الرسمي في

الولايات المتحدة. فالنساء المسلمات جرى تفتيشهن في المطارات بتجريدهن من ملابسهن، وجرى جرّ الرجال من غرف نومهم تحت فوهة البندقية في جوف الليل. ويذكرون أن الدليل، الذي يبقى محجوباً عن المتهم، هو من النوع الذي يسمح به القانون الأمريكي الجديد، باتريوت آكت "**الذي يكاد يكون قد استخدم فقط ضد المسلمين والعرب في أمريكا**". ويعامل المسلمون والقادمون من الشرق الأوسط في أمريكا الآن كمتهمين بالإرهاب، ويعاملون كمذنبين حتى تثبت براءتهم.

الجريمة والعقاب:

٢٢- أمريكا، أرض الحرية، أسيرة الجريمة والخوف أصبحت مثل السترة الواقية يحتمي بها الشعب من الأذى. فقد وجد استطلاع قامت به أسوشييتدبرس أن ٥٢% من الرجال و٦٨ % من النساء يخافون شخصيا من أن يصبحوا ضحايا الجريمة. ففي أمريكا، ترتكب جريمة قتل كل ٢٢ دقيقة، واغتصاب كل ٥ دقائق، وسرقة كل ٤٩ ثانية وسطو كل ١٠ ثوان. وتقدر تكاليف الجريمة بـ٦٧٥ مليار دولار كل عام. وحسب دراسة حديثة قامت بها جامعة تكساس إيه أند إم، وجد البروفيسور مورجان رينولدز أن من بين الـ٥٠٠,٠٠٠ عملية سطو التي تقع كل شهر، فإن ٦,٠٠٠ متورط بالسطو يذهبون إلى السجن. ويتضاعف الأمر باستخدام الكحول والمخدرات. وهناك اهتمام أكبر في الصحافة بقضايا إطلاق الرصاص المتعلق بحرب عصابات المخدرات داخل المدن. وإطلاق الرصاص هو فقط الجزء الصغير الظاهر من

عملية الجريمة التي تؤثر على جميع سكان المدن. ففي المملكة المتحدة، تقود المخدرات صنف A، مثل الهيروين والكوكايين (خاصة في شكلها المستخدم في الشارع باسم كراك، الذي يفضله الفقراء بدلا من الشكل الذي يشرب والذي يفضله اليوبيز)، تقود إلى جرائم أخرى مثل السطو والسرقة. وقد بينت دراسة من قبل وزارة الداخلية في المملكة المتحدة أن الذين جرى اعتقالهم بسبب اعتداءات على الممتلكات معظمهم كان تحت تأثير المخدرات، فقد بلغ أن ٧٠% من الذي حكموا كانوا تحت تأثير الهيروين أو الكوكايين، وأن حوالي ٣٠% من الذي أُلقي القبض عليهم وهم يسرقون من المحلات التجارية كانوا تحت تأثير الكوكايين، وأن ٤٧% منهم تحت تأثير الأفيون. إن الجريمة المصحوبة بالعنف مرتبطة عموما بالكوكايين فقط. ونصف الذين جرى اعتقالهم ثبت بالفحص تناولهم مخدر الكراك. وأما الذين يستخدمون النوعين معا فيقدّرون بربع عدد المعتقلين. وهذه الأرقام لا تأخذ الكحول بالحسبان، وهي أكثر شيوعا لأن تناوله قانوني، وتعتبر مادة مقبولة اجتماعيا. وتأثير الكحول على أرقام الجريمة، وأثر استهلاكها على ميزانية الصحة – من خلال تأثيرها على الأمراض المتصلة بالكحول، والاعتداءات التي يسببها شرب الكحول، ثم ما يترتب على ذلك من أماكن مشغولة في المستشفيات – كل ذلك يصعب تقديره.

٢٣– إن الأمريكيين الذين هم عرضة للاعتداء، والسرقة تحت تهديد السلاح، والاغتصاب، والاختطاف، يبلغون ضعف أولئك الذي يصابون إصابات خطيرة في حوادث السيارات. وقد بينت الندوة الوطنية حول سوء

استعمال الكحول وحول الجريمة، التي بينها مساعد المدعي العام عام ١٩٩٨ أن حوالي ٤ من ١٠ جرائم عنف مرتبطة بالكحول، وأن ٤ من ١٠ من المعتدين، بغض النظر عما إذا كانوا في فترة تجربة (يسرحون من السجن ويوضعون تحت المراقبة لصغر سنهم)، أو في سجن محلي، أو في سجن الدولة، قد اعترفوا بأنفسهم أنهم كانوا تحت تأثير الكحول عند وقوع الاعتداء، وأن حوادث العنف بين الأزواج السابقين أو الحاليين، وبين الأصدقاء والصديقات، يتعلق غالبا بسوء استعمال الكحول.

٢٤- والمراهقون يرتكبون الجزء الأكبر من حوادث جرائم العنف، فمعظم جرائم القتل والسرقات ارتكبت من قبل أولاد ذكور أعمارهم ١٨ عاما، أكثر من أي شريحة أخرى. وإن أكثر من ٣/١ جرائم القتل ارتكب من قبل مذنبين دون سن الـ٢١سنة. والقتل هو الآن السبب الأكثر للموت بين المراهقين في الأسر الأفرو-أمريكية، والإحصائيات لا تحتاج إلى مزيد من التعليق. فما هي الطرق المستخدمة للحدّ من ذلك. كانت الطريقة المقترحة من قبل كلينتون/جور هو حبس هؤلاء المراهقين، بينما الحل المقترح من بوش/تشيني هو قتلهم أيضا. ففي بداية التسعينات كان هنالك حوالي مليون شخص في السجون في أمريكا. وفي نهاية عهد كلينتون أصبح العدد ٢ مليون. ومنذ عام ١٩٧٦ بلغ عدد أحكام الإعدام في الولايات المتحدة أكثر من ٧٠٠. ومنذ عام ١٩٧٣، برأت المحاكم ٩٥ شخصاً كانوا ينتظرون الإعدام. وقد بينت دراسة لـ٤,٥٧٨ قضية، في فترة ٣٢ سنة (١٩٧٣-١٩٩٥) أن المحاكم وجدت أخطاء خطيرة يمكن تلافيها تبلغ ٧ من كل ١٠ حالات

أحكام إعدام، من بين القضايا التي درست بالكامل لتلك الفترة. وفي ٨٥% من حالات الإعدام، كان معدل الخطأ ٦٠% أو أكثر، وأن ٥/٣ هذه الحالات يبلغ الخطأ فيها ٧٠% على الأقل. وأكثر هذه الأخطاء شيوعا هو ما يلي: محامو دفاع غير أكفاء، لم يدرسوا أو أهملوا أدلة مهمة كان يمكن أن تثبت براءة المتهمين، وكذلك تبين أن الشرطة أو المدعي العام الذين اكتشفوا مثل هذا الدليل قاموا بكتمانه، متسببين بشكل عملي في تغيير مجرى العدالة.

٢٥- الولايات المتحدة هي واحدة من دول قليلة في العالم تعدم المتهمين المتخلفين عقلياً وكذلك الصبية. وأمريكا هي الوحيدة بجانب الصومال التي لم توقع على ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل. فالمحكمة العليا تسمح بإعدام أولئك الذين بلغوا من العمر ١٦ عاما عندما يرتكبون جريمة عقوبتها الإعدام، رغم أن المحكمة العليا نفسها قد حكمت أن من عمره ١٦ عاما لم يصل "درجة البلوغ أو التمييز" ليوقع عقودا. فالمقدرة المحدودة للطفل بالنسبة لتوقيع العقود تعتبر مانعا قانونيا لتنفيذ العقد، ولكن عندما يتعلق الأمر بقانون الإعدام، فإن مقدرة الطفل الذي عمره ١٦ سنة تصبح كمقدرة الرجل البالغ. وهكذا، فإن أمريكا بلد لا يصنع شيئاً ضد الفساد في الشركات الكبرى، بل على العكس إنه يكافئ فعليا عمليات المحاسبة المبدعة، في الوقت نفسه الذي يفرض فيه عقوبة الإعدام على المتخلفين وعلى الذين يعتبرهم قاصرين.

جورج دبليو بوش والشركة:

٢٦- بيّنا فيما سبق أن جورج دبليو بوش أصبح رئيسا في ظروف مريبة. وبوش له أيضا ماض قريب فيما يتعلق بالسواقة وهو سكران، وقد تستر

على ذلك. أما فيما يتعلق بمغامراته المالية، فقد كانت حتى أوائل التسعينات مغامرات غير ناجحة، وإن كانت ليست بالضرورة خفيّة. ربما حصل على درجة علمية في إدارة الأعمال، ولكن تحصيله الأكاديمي قد تبعه فشل في الميدان العملي. وهذا الفاشل بانتظام في تحقيق شيء، أصاب ربحا عظيما عندما كان أبوه رئيس الجمهورية. كانت جريمته ضد الشعب الأمريكي أنه باع أسهما في شركة بترول كان هو مديرها الإداري، وذلك في حزيران ١٩٩٠. وهذه الصفقة التجارية هي التي حققت له ثروة ضخمة ومنحته منزلة سياسية في تكساس. من المفترض أن بوش كان يدرك أن قيمة الأسهم في شركته، هاركس أويل، على وشك الهبوط كثيرا بسبب خسائر وشيكة، فباع الأسهم في الوقت المناسب، جانيا ربحا قدره ٨٣٥،٨٠٧ دولاراً. ثم اشترى بأرباحه فريق كرة سلة، باعه فيما بعد ليصبح صاحب ملايين. وجرى التحقيق في بيع أسهم شركة هاركن التي يملكها بوش، وذلك من قبل لجنة سيكيوريتيز أند إكستشينج، التي كانت تعمل تحت بصر أبيه جورج بوش، الذي وجد أن الإبلاغ عن الصفقة التجارية قد أُخِّر لمدة ٩ شهور. ولا حاجة للقول إنه لم يتخذ إجراء إزاء ذلك. وقد ظهر أيضا حديثا، أن بوش قد تسلم قرضا بفائدة قليلة من شركة هاركس. وهذا شبيه بما فعله بيرني إيبرز الرئيس التنفيذي لشركة وورلد كوم، الذي يخضع حاليا للتحقيق، والذي قال عنه بوش إنه يجب أن يدان. وليست أعمال بوش القديمة هي التي كانت محل تساؤل، بل في الأسبوع نفسه ورد ذكر نائب الرئيس، ديك تشيني، في قضية مدنية، ضد مجموعة الشركات، هاليبورتون، العاملة بإنشاءات الطاقة وضد محاسبيها، شركة أندرسون، للتواطؤ في تضخيم مكتسبات الشركة. ويوجد أوجه شبه مدهشة بين قضيتي هاليبورتون وانهيار إينرون.

٢٧- كشف مقال في الواشنطن بوست يوم ٢٩ كانون الثاني تشابها بين هاليبورتون وإينرون، مشيرا إلى أن أسهمهما هبطت قيمتها في الخريف الماضي، وإن لهما نفس المحاسبين، آرثر أندرسون. قد أثيرت قضايا قانونية ضد هاليبورتون بسبب استعمالها الحرير الصخري، ما أضعف ثقة المستثمرين. والشبه الآخر بينهما أن المدير التنفيذي في كل منهما سحب نقوده في الوقت المناسب، ففي حالة هاليبورتون، سحب نائب الرئيس ديك تشيني مبلغ ٢٠,٦ مليون دولار بشكل حصص قبل أن يتقاعد كمدير تنفيذي. وبما أن هاليبورتون متعثرة ماليا، فمن الطبيعي أن وزارة الدفاع، التي ترأسها ديك تشيني في عهد بوش الأب، ستقوم بتقديم الكفالة المالية. والبنتاغون يعلن عن كل العقود التي تزيد على ٥ مليون دولار على صفحتها الإلكترونية. ولكن في شأن هاليبورتون فقد امتنع البنتاغون عن كشف قيمة هذه العقود. وقد أعطى ناطق باسم قضية هاليبورتون رقم ٢,٥ مليار دولار كمقدار لما كسبته الشركة من خدمات دعم في التسعينات، معترفا أن قيمة العقد يمكن أن تتجاوز ذلك الرقم، على اعتبار أن مجال أعمال الجيش الأمريكي قد اتسع في العقد الأخير.

٢٨. يقول هارفي ووشرمان مؤلف كتاب "**آخر حرب للطاقة**" عن السلوكيات الغريبة لتشيني وبوش: "**إن فريق بوش–تشيني، قد حول الولايات المتحدة إلى مشروع تجاري عائلي، وهذا سبب أننا لم نعد نر تشيني – إنه مشغول بعقد صفقات مع زملائه القدامى الذين أعطوه صفقة مسبقة قيمتها عدة ملايين من الدولارات**". استمر ووشرمان قائلا: "**أليس عندهم شرف، خجل، عقل؟ لماذا لا يدعون إينرون تسيّر أمريكا؟ أو لماذا لا**

يدعون ناباتا بتروليوم (وهي شركة جورج دبليو بوش الفاشلة لاستكشاف البترول) تبني خط أنابيب البترول عبر أفغانستان؟" يبدو أن الرئيس يحيط نفسه برجال يمكن أن يقعوا جميعاً ضمن الشبكة الخطابية المنمقة التي وصف بها جورج بوش تجار الشركات الكبرى. وبالإضافة إلى ديك تشيني، فإن مستشاره الملازم له كان كينيث إل لي، المدير القديم لشركة إينرون، ووزير خارجيته، كولن باول، كان في مجلس إدارة إي أو إل – وأثناء خدمته، اندمجت الشركة مع تايم–وورنر، وزادت قيمة حصة باول بمبلغ ٤ مليون دولار، وأما مايكل باول، ابن كولن باول، فكان العضو الوحيد في فيدرال كوميونيكيشز كوميشين الذي دعا لإتمام الاندماج بين هاتين الشركتين بدون مساءلة. ومنذ ذلك الحين أصبح مايكل باول رئيسا لفيدرال كوميونيكيشز كوميشين، وأحد مهماته في هذه الوظيفة أن يشرف على نشاطات إي أو إل / تايم–وورنر.

٢٩– ويوجد العديد من الحالات المماثلة، كحالة توماس وايت، مساعد وزير الدفاع الأمريكي، الذي قام، أثناء توليه منصبا إداريا عالياً في شركة إينرون، ببيع ما يعادل ١٢ مليون دولار أمريكي من الأسهم. وذلك ما بين شهر حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر من سنة ٢٠٠١. وقد تقلد منصب نائب رئيس إينرون لخدمات الطاقة، وقد تورط بالتلاعب في تكاليف الكهرباء في أزمة الطاقة في ولاية كاليفورنيا.

٣٠– أما بول أونيل، وزير المالية، فقد كان مسؤولا سابقا في شركة ألكوا، التي تعد أكبر شركة للألومنيوم في العالم. وهو يتلقى منها حاليا تقاعدا

تبلغ قيمته ٩٢٦,٠٠٠ دولاراً. وقد أجل أونيل، أثناء عمله مع الشركة المذكورة، بيع أسهمه فيها حتى ارتفعت قيمتها بمقدار ٣٠%. وأخيرا هناك لاري لندسي، المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، الذي تولى من قبل منصب مستشار خاص لشركة إينرون. وهو لم يغادر شركة البترول العالمية عندما كان يدير سياسات بوش الاقتصادية لحملته الانتخابية، وقد قام ليندسي بالتحقيق في أثر انهيار شركة كبيرة للطاقة على الاقتصاد قبيل اكتشاف مصاعب شركة إينرون.

٣١- لم تكن ارتباطات الأفراد فقط بحاجة إلى تحقيق، بل إن الحزب الجمهوري كله لديه كثير من الارتباطات المشبوهة. ففي انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ أعطت وورلدكوم ٧٠% من تبرعاتها السياسية البالغة ١,٩ مليون دولار إلى الجمهوريين، وأعطت أندرسون ٧١% من تبرعاتها البالغة ١,٤ مليون دولار، وأعطت إينرون تبرعاتها البالغة ١٣,٧٥٠ دولار إلى الجمهوريين ما بين ١٩٨٩ و٢٠٠١، بينما حصل آل جور على ١٣,٧٥٠ دولار وأعطت إينرون مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ دولار لميزانية عملية تنصيب بوش، وساعدت في تكاليف إعادة إحصاء الأصوات لعام ٢٠٠٠.

٣٢- أدت فضائح كثيرة إلى تشويه الصورة العالمية للرأسمالية، فقد تلقت سمعتها على أنها المبدأ الوحيد القادر على معالجة مشاكل الإنسان، وذلك منذ انتهاء الشيوعية، وخلال العقد الماضي، ضربة أخرى. وهذه الضربة ضد مؤسساتها جاءت من داخلها. ولكن الثقة البراقة الخادعة في هذا المبدأ بدأت تتآكل. فالأوروبيون سرعان ما وصفوا الفضيحة في الولايات المتحدة على أنها مشكلة أمريكية "أي نموذج أمريكي من الرأسمالية"، متناسين عن

قصد أنهم قد أصيبوا بفضائح مماثلة. وهذه التسميات والاتهامات هي آليات لحماية النظام بأسره، شكلا وجوهرا. ولا يسمح للناس في التساؤل عن أسباب هذه الفضائح، لأنهم مشغولون جدا في الدفاع عن مسائل ثانوية هامشية، أو في وضع اللوم على كبش فداء من الشركات والأفراد. وإن الحل للمشكلة يثير القلق أكثر، خاصة عندما تجد سياسيين يدعون الشركات الكبرى في العالم لأن يكون لها سمعة وضمير. إذ قال بوش: "**إن الاستثمار بأسره مسألة ثقة، والثقة تكتسب بالاستقامة، وفي النهاية لا يوجد رأسمالية بدون ضمير، ولا يوجد ثروة بدون سمعة**". وهذا كله نفاق عندما يأتي من جورج دبليو بوش، وأصدقاء أبيه الذي قرر أن يحيطه بهم. وأن السعي وراء الأهداف المادية هو الوقود الوحيد الذي يحرك آلة الرأسمالية.

حقول التجارب النووية البشرية:

٣٣- لقد انتُهِكَت عبر السنين، وبشكل مستمر، حقوق العاملين في القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية، فقد أُعطوا حبوب هلوسة، وأرسلوا للقتال بدون تدريب مناسب أو غطاء مناسب، إضافة إلى مجموعة كاملة من الأعمال غير الإنسانية التي لحقت بهم. وفيما يتعلق بهذه القضية الحالية، وهي أسلحة الدمار الشامل، توجد قصتان جديدتان تبينان كثيرا كيف تشعر الحكومات الأمريكية والبريطانية المتعاقبة حيال العاملين في القوات المسلحة عندهما وحيال المدنيين. فقد اعترف البنتاجون مؤخرا أن بعض الجنود الذين شاركوا في تجربة بأسلحة كيماوية وبيولوجية في الستينات، ربما لم يخبروا بالكامل

بالتجارب السرية التي تجري في البحر. وبعض هذه التجارب استعملت أكثر غازات الأعصاب قتلا يستخدمها الجيش، وهو غاز (في إكس). وقد كُشِف أيضا أن الآلاف من المدنيين في هاواي وألاسكا، ربما كانوا أيضا لا يعلمون أنهم رُشّوا ببكتيريا معتدلة نسبيا قصد منها مُحاكاة الأسلحة الجرثومية مثل الجمرة الخبيثة، كما قال أعلى مسؤول صحي في وزارة الدفاع الأمريكية. وإن التجارب في ألاسكا عرّضت جنودا في بدلات واقية لغازات الأعصاب القاتلة بما فيها غاز (في إكس). بينما التجارب في هاواي استعملت حبوب هلوسة جرى إنتاجها كأسلحة كيماوية، وذلك حسب سجلات البنتاجون. وغاز (في إكس) غاز أعصاب معقد، يبقى في الجو لمدة أطول من الغازات الأخرى. وقصد من التجارب تعيين مدة بقاء غاز (في إكس) كغاز قاتل في الجو ومدى تأثير عمليات إزالة التلوث الناتج بسببها.

٣٤- وظهر في الأخبار الرئيسية في المملكة المتحدة مؤخرا طلب تعويض، حيث طلب بعض العاملين السابقين في القوات المسلحة تعويضا بسبب جعلهم يشهدون انفجارات نووية في جنوب الباسيفيك. ولكن ما هي التجربة التي مر بها آلاف من الجنود الشباب في جزيرة الكريسماس قبل ٤٠ سنة. كانت تلك قمة الحرب الباردة، وأن آلافا من العاملين في القوات المسلحة البريطانية قد أرسلوا إلى جنوب الباسيفيك ليشهدوا اختبار انفجارات بالأسلحة النووية. كان كثير منهم دون العشرين أو أوائل العشرينات، يقومون بالخدمة الوطنية الإجبارية. وكان الطقس الدافئ والغريب في جزر الكريسماس بالنسبة لهم، مهربا مفضلا لديهم عن حياة بريطانيا القاسية بعد الحرب. وقد

طلب منهم أن يجثموا لحظات قبل الانفجار. ولم يقوموا بأي عمل من أجل الحفاظ على صحتهم من الغبار الذري المتساقط، وغالبا ما كانوا على بعد ٣٩ ميلا من موقع الانفجار. وقد طلب منهم إما أن يديروا ظهورهم للانفجار أو أن يلبسوا بلاطين طويلة بدلا من القصيرة.

خلاصة:

وكما يظهر مما سبق، فإن الرأسمالية تتهاوى من قواعدها، ولا يدعمها سوى فئة من النخبة الذين يرون غنائمهم في خطر. ونرى أن نقتبس ما قاله أحد الرؤساء السابقين لإنهاء هذا الفصل، وهو ويليام جيفرسون كلينتون الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة. خلافاً لسلفه الرئيس بوش، فإن بيل كلينتون كان معروفاً بمهاراته الخطابية وتحصيله الأكاديمي، ويعرف حقيقة النظام الذي طبقه. فهل تصريحه التالي شهادة تاريخية، أم هي مجرد سخرية؟ حيث قال: "**لقد ولدنا بإعلان استقلال أكد أننا جميعاً خلقنا متساوين، ودستور يكرّس العبودية. خضنا حربا أهلية دموية من أجل إلغاء العبودية، ولكننا بقينا وبحسب القانون لمدة قرن غير متساوين. عبرنا القارة قدما باسم الحرية، وبينما كنا نصنع ذلك طردنا الأمريكيين الأصليين من الأرض. نرحب بالمهاجرين، ولكن موجة جديدة منهم شعرت بلسع التمييز**". [الرئيس كلينتون، خطاب في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٩٧].

الفصل الخامس

تاريخ الاستعمار الغربي في الشرق الأوسط

تدعي أمريكا وبريطانيا أن حربهما ضد العراق عادلة وقضيتهما نبيلة. ويستمرون في الجدال بأنهم ببساطة يسعون لإنقاذ العالم من خطر يهدده ولإعادة حكم عادل لشعب العراق، وهذا الفصل يفضح هذا الكذب ويثبت أن للاستعمار علاقة قوية بالحرب ضد العراق، بل هو في الحقيقة القوة الدافعة للحرب.

١- بشّرت النهضة في أوروبا بثورة فكرية بلغت ذروتها في عملية التصنيع وبشرت بنظام عالمي جديد. ففي وجه استبداد أرستقراطي وتسلط ديني، وضع المفكرون الغربيون قواعد فلسفية لحضارة غربية. ورغم اختلافاتهم الفكرية، فقد اتفقوا على وجهة نظر عالمية غربية حول تنظيم المجتمع، يتمثل في فصل الكنيسة عن الدولة وشؤون الحكم. ولكن فلاسفتهم المجددين استبدلوا استبدادا وانحطاطا فكريا بشكل آخر من الاستبداد الفكري. ومن المضحك أن المبدأ الذي نتجت عنه قواعد الحرية والديمقراطية الليبرالية هو المبدأ نفسه الذي ظهر منه الاستعمار. فقد تحدثت رسالة جان جاك روسو حول الديمقراطية عن المساواة والحرية قائلا "**ولد الإنسان حراً وهو مقيد في كل مكان**" [العقد الاجتماعي ١٧٤٣]. ومع هذا ففي الوقت نفسه فإن مثالية الحرية كانت تستعبد أمماً بكاملها. فقد قال جولز هارماند أحد أعمدة مهندسي الاستعمار الفرنسي: "**من الضروري إذن أن نقبل كمبدأ أو أساس للانطلاق في البحث أن هناك تسلسلا هرميا من**

الأجناس والحضارات، وأننا ننتمي إلى العنصر الأسمى والحضارة الأرقى... وان المبرر القانوني الأساسي لإخضاع الشعوب الأهلية (المواطنون الأصليون للبلاد المفتوحة) هو الإيمان بأفضليتنا (عليهم)..." [إدوارد سعيد، "الثقافة والاستعمار" ١٩٩٣، صفحة ١٧]. هذه التناقضات الفلسفية هي إحدى سمات الثقافة الغربية، وتبرز أيضا عجز العقل عن وضع نظام للحياة يرتقي حقا بالسلوك البشري.

٢- وفي الحقيقة، إن الاستعمار يجري في شرايين الحضارة الغربية. فإذا كانت الرأسمالية هي روح هذه الحضارة، فالاستعمار هو قلبها النابض؛ فحرية التملك أصبحت المظهر البارز لفلسفة علمانية، تحدد غاية المجتمع في الحياة. وهكذا فإن السعي وراء القيم المادية من قبل الدولة تحولت إلى جملة من القواعد حددت الطريقة لنشر المبدأ الرأسمالي، كما أكد على ذلك روبرت كوبر في مقالة "**الدولة في العصر الحديث**"، ففي دعوته إلى استعمار ليبرالي جديد والحاجة إلى إمبراطوريات، كانت كلماته صدى للطموح البريطاني في عصر سابق عندما قال جوزيف تشمبرلين، وزير المستعمرات البريطاني: "**هذا زمان الإمبراطوريات الكبيرة، وليس الدول الصغيرة**". [جان موريس، "وداعا لأبواق النصر" تراجع استعماري]. لذلك فمن التقاليد الاستعمارية الحقيقية ما قاله مستشار توني بلير للسياسة الخارجية، روبرت كوبر: "**التحدي لعالم العصر الحديث أن تعتاد على فكرة المعايير المزدوجة. فيما بيننا، نتعامل على أساس القوانين وأمن تعاوني مفتوح. ولكن حين نتعامل مع دول ذات طراز قديم خارج قارة أوروبا الحديثة، نحتاج اللجوء إلى طرق خشنة تنتمي لعهد سابق – القوة، هجوم**

وقائي، خداع، وكل ما يلزم للتعامل مع أولئك الذي لا يزالون يعيشون في القرن التاسع عشر، في كل دولة بعينها. ففيما بيننا نحافظ على القانون، ولكن عندما نعمل في الغابة، علينا أيضا أن نستعمل شرعة الغاب... فالمطلوب إذن نوع جديد من الاستعمار، نوع مقبول في عالم حقوق الإنسان والقيم العالمية. نستطيع أن نحدد معالمه، إنه استعمار مثل كل أنواع الاستعمار، يهدف إلى فرض القانون والنظام، ولكنه يعتمد اليوم على الأساس الطوعي"، [روبرت كوبر "الاستعمار الليبرالي الجديد"، ٢٠٠٢].

٣- وهكذا لا يزال الاستعمار نشطاً جدا، وفي الحقيقة، ولد الاستعمار والحضارة الغربية معاً، لأن الاستعمار ناتج من المبدأ العلماني. ليست المعايير المزدوجة في السياسة الغربية، خلال تاريخها المشؤوم أمراً بديهياً ولكنها ضرورة أيديولوجية. من الضروري أن نفهم الفلسفة الكامنة وراء الاستعمار الغربي حتى لا نفهم فقط سر إثارة الحرب ضد العراق، ولكن لندرك أن الاستعمار جزء لا يتجزأ من الحضارة الغربية، وهكذا ندرك أن العلمانية غير مناسبة لتكون القيادة الفكرية للبشرية. لذلك سيكون انتحارا سياسيا أن نحرر البلاد الإسلامية على أساس علماني. سعى العلماء الغربيون أساسا لإزالة الظلم ولكنهم فشلوا بشكل مريع لأنهم استبدلوا بظلم الإقطاع نظاماً لتنظيم شؤون البشرية أكثر بشاعة، مطلقا العنان لمأساة لا نظير لها في التاريخ البشري. لقد أفسدت هذه المأساة المبدئية حياة الشعوب لقرون عدة، مثلما تصنع العاصفة المروعة، وإن موجات هذه العاصفة قد أنهكت العراق، وأغرقت الشعب في مصاعب اقتصادية.

القسوة والاحتلال

٤- حاول الرئيس بوش دونما نجاح أن يحشد الأنصار في الأمم المتحدة عندما كان يسعى لتخويل شرعي لحربه ضد العراق، فقال: "**إن المجتمعات الحرة لا تهدد بالقسوة والاحتلال**". هذه الكلمات هي صدى الغطرسة نفسها في القرن الماضي عندما وصف اللورد روزبري اللإمبراطورية البريطانية أنها "**أعظم وكالة علمانية من أجل خير لم يشهد العالم مثله من قبل**". [جي اي هوبسون "دراسة في الاستعمار"]. وسينضم الرئيس بوش إلى اللورد روزبري في مجريات التاريخ المضحك، ضمن لائحة مميزة من النجوم تتباهى على الآخرين بمن فيهم أدولف هتلر وجوزيف ستالين بمساهماتهم القيمة للحمق الأخلاقي. لم يتشكل تاريخ العراق من خلال القسوة والاحتلال فقط، ولكن المشاكل في الشرق الأوسط ناتجة عن قرون من الاستعمار الأوروبي وتستمر هذه المشاكل بسبب الهيمنة الأمريكية. حقا إنها إحدى السخريات الكبرى في التاريخ أن تصبح أمريكا دولة استعمارية وهي التي قاتلت من أجل تحرير نفسها من الاستعمار البريطاني والأوروبي. وهذه هي النتائج الرهيبة لأمة بنت نفسها على أساس المبدأ العلماني، حيث تقلد أمريكا الإمبراطورية البريطانية في الحقبة الماضية.

٥- وضعت شركة الهند الشرقية، وهي نموذج لحكم الشركات الغربية الكبرى، قدمها لأول مرة في أرض ما بين النهرين عام ١٧٦٣، عندما سعت بريطانيا تسهيل طريق تجارتها بمستعمراتها في الهند، وقد ثبت أن هذا كان بداية أحداث المستقبل، عندما بدأ اللورد بالمرستون سعيه الجاد لإيجاد أسواق جديدة في الشرق الأوسط من أجل صناعة وتجارة بريطانيا في الثلاثينات من القرن

التاسع عشر – وهذا مبدأ لا يتجزأ من الحضارة الغربية – كما أشار إليه أنطوني ليك، مستشار الأمن للرئيس كلينتون "**إن الشركات الخاصة حلفاء طبيعيون لجهودنا من أجل تقوية اقتصاديات السوق**". [مارك كيرتيس "الخداع الكبير، القوة الأنجلو–أمريكية والنظام العالمي" ١٩٩٨، ص ٣٨]. وقد بين وزير الخارجية السابق، كوردل هيل أيضا أن "**قيادة نظام جديد للعلاقات الدولية في التجارة والأمور الاقتصادية الأخرى ستؤول بدرجة كبيرة إلى الولايات المتحدة.. يجب أن نتولى هذه القيادة والمسؤولية المتصلة بها لأسباب تتعلق أساسا بالمصالح القومية الخاصة البحتة**". [جابريال كولكو "سياسة الحرب" ص ٢٥].

٦– إن المصالح القومية الخاصة، وهو تعبير لطيف عن الطمع الحقيقي، هي التي أثارت الفتوحات الأوروبية فاحتلت بريطانيا عدن في ١٨٣٩، وغزت مصر عام ١٨٨٢ حيث بنت قناة السويس بالتعاون مع فرنسا عام ١٨٦٩، وهي التي وصفها رئيس الوزراء جلادستون بأنها "**القضية الكبرى في المصلحة البريطانية**"، لأن ١٣% من كامل التجارة الخارجية البريطانية كان يمر عبر القناة في ذلك الوقت. وقد صرح إيرل كيمبرلي، وزير خارجية الهند عام ١٨٨٥، "**هل يظن أحد حقا أننا لو لم نكن نملك إمبراطوريتنا الهندية كنا قد تدخلنا في شؤون مصر؟**" [رونالد هيام "تاريخ بريطانيا الإمبراطوري ١٨١٥–١٩١٤"، ١٩٧٦، ص ١٨٠]. هذه بعض المشاعر التي ظهرت أثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما قال لورانس كورب، مساعد وزير الدفاع في إدارة ريجان: "**لو كانت الكويت تنتج الجزر لما اكترثنا بالأمر**".

[بول داماتو "تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط – الدم من أجل البترول، إنترناشيونال سوشاليست ريفيو، عدد ١٥، كانون أول–كانون الثاني ٢٠٠١]. وقد حاربت بريطانيا للدخول إلى إيران من أجل الحصول على طريق برّي إلى مستعمراتها في الهند، ودخلت في عهود من خلال اتفاقات لحماية مشيخات إقطاعية في الكويت والبحرين وقطر وعمان، لضمان التنازل عن هذه الأراضي لبريطانيا فقط.

٧– قوّى احتلال الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى مركز بريطانيا كقوة عظمى في الشرق الأوسط. وأعطاها ذلك السيطرة على أرض ما بين النهرين وإيران والخليج ومصر، كما اشترط ذلك في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦. وفي عام ١٩١٧ احتلت بغداد، وأشارت في برقية مرسلة إلى قواتها إلى خدعة جديدة لاستعمار غربي في القرن العشرين. فقد أرسل مجلس الحرب برقية تقول: "**ستكون العراق دولة عربية بحاكم محلي أو حكومة تحت الحماية البريطانية في كل شيء ما عدا الاسم. وبناء عليه لن يكون لها علاقات مع الدول الأجنبية... وستدار شؤون بغداد من وراء ستار عربي زائف قدر الإمكان**" [بي دبليو أيرلاند "العراق: دراسة في التطور السياسي" ١٩٧٣]. وباستخدام نظرية استعمارية في دعم أنظمة حكم عميلة، جددت بريطانيا حقا الفن الاستعماري. فقد علق مكتب الخارجية على أساليبها الاستعمارية الجديدة عام ١٩٤٧ قائلا: "**يمكن الحفاظ على مصالحنا الاستراتيجية والأمنية في أنحاء العالم بشكل أفضل بإنشاء "محطات بوليس" في مواقع مناسبة تكون معدة بشكل كامل للتعامل مع الطوارئ ضمن**

نصف قطر كبير. فالكويت واحدة من هذه المواقع، التي يمكن بواسطتها السيطرة على العراق، وجنوب إيران، والعربية السعودية والخليج الفارسي". وفي فترة ما بعد حرب الخليج ظهر أن أمريكا تدعم مثل هذه الأساليب بل تحل أيضا محل بريطانيا كصاحبة النفوذ في الشرق الأوسط.

٨- ستظهر أمريكا كرائدة في هذه العقيدة الجديدة في الاستعمار الغربي، مستخدمة أساليب جديدة للغزو والاحتلال، مع تأكيد على العمليات السرية، والاستعباد الاقتصادي والمكائد السياسية. سيكون احتلالا يؤدي إلى كبت مجتمعات الشرق الأوسط من خلال أنظمة الحكم العميلة لهم، وستشجع التعذيب والسجن والقتل. وقد شرح جيسي ليف، المحلل الرئيسي لشؤون إيران في وكالة الاستخبارات المركزية التخويف الأمريكي للشرق الأوسط عندما قال: "**نحن أنشأناهم (السافاك)، نحن نظمناهم، علمناهم كل شيء نعرفه... آليات تحقيق صارمة... تشمل التعذيب... كانت هناك جولات على غرف التعذيب، التي كانت تموّل جميعها من قبل الولايات المتحدة**" [سلام الشرقي، "إيران أحلاف غير مقدسة، إرهاب مقدس"، كوفيرت أكشن إنفورميشن بوليتين عدد ٣٧، صيف ١٩٩١]. وقد شرحت مذكرة أمريكية حكومية السيطرة على شعوب الشرق الأوسط، حيث ذكرت: "**تحدد السياسة الأمريكية الحالية مبيعات الأسلحة إلى بلاد في الشرق الأوسط بكميات معقولة لازمة من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي**". [تصريح لمجموعات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إف. آر. يو. إس، ١٩٧٤، المجلد ٥ ص ٦١٣]. وقد قال مجلس الأمن القومي الأمريكي إن المساعدة

العسكرية ضرورية "**كوسيلة لحفظ الأمن الداخلي**" [مجلس الأمن القومي الأمريكي، تصريح بالسياسة الأمريكية تجاه إيران، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨، إف. آر. يو. إس، ١٩٥٨-١٩٦٠، المجلد ١٢، ص ٦١١-٦١٣]. وقد أوضح السيناتور هيوبرت همفري هذه السياسة، ذاكراً محادثة بين مسؤول أمريكي والقيادة العسكرية في إيران: "**هل تعرف ماذا قال قائد الجيش الإيراني لأحد رجالنا؟ قال إن الجيش بشكل جيد، والفضل يعود للمساعدة الأمريكية. يستطيع الجيش الآن أن يتعامل (بنجاح) مع السكان المدنيين**". [فريد هاليدي، البلاد العربية بدون سلاطين].

٩- لقد ألقت الانقلابات العسكرية والانقلابات المعارضة سياسات الشرق الأوسط في مستنقع من الصراعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد أقامت أمريكا حسني الزعيم في سوريا في ٣٠ آذار ١٩٤٩. وقد بين مايلز كوبلاند، الذي قاد كثيرا من عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة: "**إذا كنت لا تستطيع تغيير الطاولة (طاولة اللعب)، فقم بتغيير اللاعبين**" [مايلز كوبلاند، لعبة الأمم ١٩٦٩ ص ٢٨]. وتدخلت أمريكا في لبنان عام ١٩٥٨، وأرسلت أسطولها البحري ورجال بحريتها لتحافظ على ما أسمته "**الاستقرار**"، وهو تعبير ملطَّف عن القول بالحفاظ على النفوذ الأمريكي في المنطقة. وقد تدخلت فعلا مرة أخرى في الشؤون اللبنانية عام ١٩٨٣، حيث أرسلت رجال بحريتها إلى صراع أوجدته الصراعات الغربية. وكانت حرب الخليج ١٩٩١ أكبر عملية غزو عسكري تقوم بها أمريكا في الشرق الأوسط. فقد أدت إلى احتلال عسكري في كل شيء، ما عدا الاسم، حيث

دعمت القواعد العسكرية الموجودة وأنشأت قواعد أخرى في العربية السعودية، وقطر والكويت. ويعبر أنطوني كوردسمان، المسؤول الاستراتيجي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عن متعة في الأصولية الاستعمارية الأمريكية قائلا: "**منذ عقد من الزمان، وتحت رئاسة بوش آخر، خرجنا من أزمة سياسة خارجية كبيرة في الشرق الأوسط بأفضل مركز لنا منذ الحرب العالمية الثانية**". [أنطوني اتش كوردسمان "العراق وأزمة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، ١ آذار ٢٠٠١]. وهذه الميزة التي يتباهى بها القادة العسكريون، لم يتردد في الإشارة إليها البريجادير جنرال ويليام لوني قائلا: "**يعلمون أننا نملك بلادهم.. نحن الذين نقرر الطريقة التي يعيشون بها ويتكلمون بها. وهذا هو الأمر العظيم الذي تملكه أمريكا الآن. إنه أمر جيد، خاصة وأنه يوجد هناك زيت كثير نريده**" [دكتور إيريك هيرينج "العراق: حقائق العقوبات الاقتصادية ومشاريع الحرب"، تشرين أول ٢٠٠٢].

١٠- وهكذا لم يتميز الحكم البريطاني والأمريكي في الشرق الأوسط بالاحتلال فقط، بل بالقسوة التي اعتاد عليها شعب العراق جيدا. فقد واجه الشعب عام ١٩١٩ الشبح الجوي لغاز الخردل، واليوم تواصل الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية من حيث انتهى أجدادهم، مطبقين مبدأ قاذف القنابل هاريس في إسقاط "**قنبلة في كل قرية تقع في غير المكان والزمان الصحيح**" [مارتن وولاكوت "إعطاء الجرعة المناسبة"، الجارديان، ١٩ كانون الثاني ١٩٩٣]. هذه البربرية أصيلة في الاستعمار الغربي. ولذلك ليس عجيبا أن الرئيس بوش قد تبنى لغة ونستون تشرشل، الذي امتدحه مؤخرا كنموذج لرجل

الدولة، حيث شجع تشرشل بقوة استخدام غاز الخردل ووافق على أن يقوم الطيارون البريطانيون بقتل النساء والأطفال العراقيين بدون رحمة عندما كانوا يهربون من بيوتهم لعدم دفعهم الضرائب المستحقة عليهم [ديفيد أوميسي "بغداد والقاذفات البريطانية"، الغارديان ١٩ كانون الثاني ١٩٩١]. وقد كتبت صنداي تايمز يومها: "**لقد قتلنا حوالي ١٠ آلاف عربي في هذه الثورة في الصيف. ولا نأمل في الحفاظ على هذا المعدل**" [إيلي كودري، إنجلترا، الشرق الأوسط، هدم الإمبراطورية العثمانية. ١٩١٤-١٩٢١].

١١- لقد اعترف تشرشل بالقساوة الوحشية للاستعمار الغربي في العراق عندما قال: "**لا شك أننا شعب قاس جدا**" [مارك كيرتس "القوة الأنجلو - أمريكية، الخدعة الكبرى، والنظام العالمي"، ١٩٩٨، ص ١٣٦]. وعندما سئلت وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة، مادلين أولبرايت هل موت نصف مليون طفل في العراق كنتيجة للعقوبات الاقتصادية يستحق ذلك؟ أجابت بدون مشاعر: "**أظن أنه اختيار صعب، ولكن أظن أنه يستحق ذلك**" [ليزلي ستال في مقابلة مع مادلين أولبرايت على تلفزيون سي بي إس ١٩٩٦]. هذه هي القسوة التي دفعت منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في العراق، دينيس هاليدي، أن يستقيل قائلا: "**أستقيل لأن سياسة العقوبات الاقتصادية مفلسة تماماً. إننا في طريقتنا لتدمير مجتمع بكامله... لقد أُمِرت أن أطبق سياسة تقع تحت تعريف الإبادة البشرية الجماعية، إنها سياسة متعمدة قتلت فعلا أكثر من مليون طفل ورجل**" [دكتور إيريك هيرينغ: "العراق، حقائق عن العقوبات الاقتصادية. ومشاريع الحرب"، تشرين أول ٢٠٠٢]. يمكن أن نجد التبرير الأخلاقي لجرائم الغرب في وجهات نظر

المخططين البريطانيين الذين وصفوا العراقيين أنهم "**أجلاف وقساة ومستبدون**" [لويس، "الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط" ص ١٥٩]. ويمكن أن تلقي وجهة نظر السفير البريطاني السابق في إيران بعض الضوء على ذلك عندما قال: "**يجد العقل البدائي من السهل اعتناق الإسلام، بواجباته البسيطة الخمسة**" [المرجع نفسه ص ٦٠].

١٢- إنه نوع من التناقض الواضح أن يرى المنظرون الغربيون أنفسهم دعاة تحرير بينما حكمهم للشرق الأوسط، بل للعالم، ليس سوى عبارة عن سياسات ماكرة صممت من أجل إخضاع الشعوب. ولكن تجب ملاحظة أن السياسيين الغربيين مخلصون لمبدئهم، لأن هذه هي حقيقة الرأسمالية وهم حقا فخورون بتراثهم، كما أشار إلى ذلك بلير دونما خجل "**كانت بريطانيا قوة عظمى في شؤون العالم لعدة قرون" و"لا يوجد مواطن مخلص – يرغب في التنازل عن هذه المنزلة**". [مارك كيرتيس "القوة انجلو – أمريكية الخدعة الكبرى والنظام العالمي"، ١٩٩٨، ص ٤٩]. ولم تتغير فعلا قواعد "**بناء الأمة**" منذ القرن التاسع عشر. فعندما كانت مصر تطور صناعة النسيج فيها عام ١٨٣٠ كانت أوروبا تجرب الثورة الصناعية. وسعت أوروبا لمنع التصنيع في العالم الإسلامي. وقد حذر القنصل الفرنسي عام ١٨١٧ قائلا: "**إن مصانع الحرير التي أنشئت في مصر ستوجه ضربة مهينة لتلك المصانع الموجودة في إيطاليا وحتى لمصانعنا**" [ناعوم تشومسكي "النظام العالمي، القديم والجديد" ١٩٩٨، ص١١٧]، وكذلك بريطانيا "**لم تكن تريد وجود دولة مستقلة جديدة في الشرق الأوسط، قوية عسكريا واقتصاديا، تستطيع بالتالي وقف تقدمها في**

تلك المنطقة وفي الخليج الفارسي" [المرجع نفسه]. لذلك فإن بريطانيا قد تآمرت لتمنع مصر من التصنيع والتقدم الاقتصادي بإرسال أسطولها "**لوضع حد لسعي مصر من أجل الاستقلال التقدم الاقتصادي**"، وهذا أمر لا يزال الغرب يفعله كما هو مشاهد في العراق. وقالت جريدة إيكونوميست "**إن دولة الرفاهة العراقية كانت لعهد قريب ضمن أكثر الدول شمولا وكرما في العالم العربي**" [دكتور إيريك هيرينغ "العراق: حقائق العقوبات الاقتصادية ومشاريع الحرب"، تشرين أول ٢٠٠٢]. وبفرض الغرب ديناً على العراق مقداره ٢٠٠ مليار دولار يتضاعف بفعل الفوائد المركبة، سيتحول العراق من دولة رفاه فخورة ليصبح بمنزلة رواندا بناء على نسبة الدين مقارنة بالصادرات، ما يضمن بقاء الشعب العراقي مدينا لأجيال قادمة. "فالمجتمعات الحرة" أحالت العراق إلى ما تصفه الأمم المتحدة في تقرير عام ١٩٩١ "**كان قريبا من تحقيق نتائج ذات رؤى بعيدة قائمة على بنية تحتية اقتصادية حتى كانون الثاني ١٩٩١ متمثلا في مجتمع حضاري وآلي عالي... سيصبح العراق، ولمدة طويلة، على مستوى ما قبل العصر الصناعي**".

الصراعات الاستعمارية

١٣- وهكذا فالقسوة والاحتلال صفة دائمة في الحضارة الغربية، وقد تفاقمت المشاكل في الشرق الأوسط بسبب قرون من الصراعات الغربية التي تُوِّجَت بكارثة حربين عالميتين. والحال الآن دليل على هذه المنازعات الغربية كما في الماضي عندما سعى نابليون لإضعاف القوة البريطانية بغزو مصر عام

١٧٩٨. إن العقيدة العلمانية قد شجعت "**العالم الحر**" على فرض أصوليتهم الاستعمارية على شعوب الشرق الأوسط، وذلك عندما سعت الدول الغربية وراء النفوذ والسيطرة على العالم. فقد بدأ الغزو السياسي للعالم الإسلامي في القرن الثامن عشر ولا يزال مستمرا حتى القرن الواحد والعشرين. وفي تعبيره المختصر لطموح الدولة في القرن التاسع عشر تكلم جوزيف تشامبرلين عن الحلم في "**إنشاء إمبراطورية**" [رونالد هيام "قرن بريطانيا الإمبراطوري ١٨١٥ – ١٩١٤"، ١٩٧٦ ص٢]. وهي كلمات توضح طموحات رئيس الوزراء بلير: "**أن نجعل من أنفسنا مرة أخرى، قوة على مستوى الدول العظمى الأخرى**" و"**أن نعزز مصلحة بريطانيا بثبات، وباستمرار وبقوة**". [مارك كيرتيس، القوة الأنجلو-أمريكية الخدعة الكبرى، والنظام العالمي"].

١٤- كان الساسة البريطانيون مشغولين في القرن التاسع عشر بتدهور الخلافة العثمانية ومدى تأثير ذلك على نفوذهم وعلى الميزان الدولي للقوى. قال اللورد بالمرستون "**إن المصالح البريطانية توجد في كل الكرة الأرضية**" [رونالد هيام "تاريخ بريطانيا الإمبراطوري ١٨٢٥-١٩١٤، دراسة حول إمبراطورية وتوسع"، ١٩٧٦، ص٣]. وكانت هذه هي المصالح التي سعت بريطانيا للحفاظ عليها من الأطماع الروسية والفرنسية، تلك المصالح التي زاد الحصار عليها مع تدهور الخلافة العثمانية. لذلك كان الساسة البريطانيون الاستعماريون يتناقشون فيما إذا كان يلزم إصلاح الخلافة لتكون على النمط الأوروبي حتى تصبح محمية أوروبية، أو تقسيمها سلميا بين الدول الغربية. وقبل أن يصبح اللورد ساليزبوري وزيراً للخارجية عام ١٨٧٨ قال: "**لم يعد الدفاع**

عن المصالح الإنجليزية من خلال الحفاظ على الحكم العثماني عمليا. لذلك أرى أن الوقت قد حان من أجل الدفاع عن المصالح الإنجليزية بطريقة مباشرة أكثر، وذلك من خلال ترتيبات إقليمية جديدة. أخشى أننا إذا أردنا أن نفعل هذا بعد سنين من الانتظار فقد يحصل أحد أمرين: إما أن فرنسا تكون قد استعادت مركزها، وستحسد أي امتداد لسلطاننا في الشرق الأوسط، أو أن ألمانيا تكون قد أصبحت دولة بحرية. إن أياً من هذين الاحتمالين سيجعل من الصعب علينا أن يكون لنا موقع مؤقت، بدلا من الموقع الذي من المؤكد أننا سنخسره وهو القسطنطينية" [إيلي كودري "إنجلترا والشرق الأوسط، هدم الإمبراطورية العثمانية، ١٩١٤-١٩٢١"، ص ٢١].

١٥- وفي انعطاف تاريخي غير متوقع، تواجه أمريكا تحديات مماثلة لقيادتها العالمية، لأنها أيضا تواجه فراغا سياسياً ناتجاً عن انهيار قوة عظمى. لقد كان تدهور الخلافة العثمانية في القرن التاسع عشر هو الذي أثر على توازن القوى الدولي وعلى المصالح البريطانية. ولكن في أواخر القرن العشرين، أصبح انهيار الإمبراطورية السوفيتية يشكل البيئة السياسية الدولية، ولا يزال الإنسان يشعر بالآثار البعيدة لهذا الانهيار في القرن الواحد والعشرين. ولا شك أن هذا شغل بال إدارات أمريكية متتابعة. فقد قال وزير الخارجية السابق وارين كريستوفر "**بوصفنا الدولة العظمى الوحيدة الباقية حتى الآن فلدينا فرصة لم تسنح من قبل لصياغة العالم الذي نريد**" [مارك كيرتيس "القوة أنجلو-أمريكية، الخدعة الكبرى والنظام العالمي"، ١٩٩٨، ص٣٥]. وبعد حوادث ٩/١١

تحاول أمريكا استغلال الفرصة التي سنحت لها لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. ويجسد تقرير أعدته مجموعة الدراسة الرئاسية طبيعة الحوار الجاري بين رجال الدولة الأمريكان في القرن الواحد والعشرين، التحديات الاستراتيجية في عصر ما بعد الحرب الباردة، تحت عنوان مناسب (**إبحار عبر العاصفة، أمريكا والشرق الأوسط في قرن جديد**) فيما يلي: "**في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠١، سيتولى السلطة رئيس جديد، في لحظة محفوفة بالمخاطر في الشرق الأوسط. فبينما معظم دول المنطقة تسعى من أجل علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، لكن العلاقات العربية – (الإسرائيلية) تمر في أزمة، فالأصوليون في المنطقة مبتهجون، والمزاج الشعبي في معظم العالم العربي كثير النقد للسياسة الأمريكية. وبوجه عام فإن وضع أمريكا الاستراتيجي في المنطقة يتسم بالتحديات أكثر من الفرص**" [جماعة الدراسة الرئاسية، "الإبحار عبر العاصفة، أمريكا والشرق الأوسط في قرن جديد"، معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، ١٢ كانون أول ٢٠٠٠، ص٧].

١٦- ذروة إعادة التفكير في سياسة أمريكا الخارجية انعكس في استراتيجية الأمن القومي التي كُشف عنها في أيلول ٢٠٠٢. فقد وصف ماكس بوت، صحفي ومؤلف كتاب "**حروب السلام الوحشية وحروب صغيرة وبروز القوة الأمريكية**"، هذه الاستراتيجية قائلا: "**أهم بيان للسياسة الخارجية الأمريكية منذ مجلس الأمن القومي ٦٨، وهو الدراسة الصادرة عام ١٩٥٨ والتي وصفت مبدأ الاحتواء**"، [ماكس بوت "مبدأ الانشيلادا الكبير"، واشنطن بوست، ١٤ تشرين أول ٢٠٠٢]. فقد وضع القواعد

لوجهة نظر عالمية جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. لذلك يسير الرئيس بوش على خطا أسلافه الذين قاموا أيضا بتغييرات مرحلية لسياسة أمريكا الخارجية، ابتداء من مبدأ ترومان إلى مبدأ آيزنهاور، والآن سينسب للرئيس بوش مبدؤه الخاص به للسياسة الخارجية الأمريكية. وفي خطابه الموجه للاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٢، عرض ثلاث قواعد أساسية لمبدأ بوش: الأولى تركز على الحفاظ على قيادة أمريكا في العالم، فقد أعلنت استراتيجية بوش أنه "**ستكون قواتنا على درجة من القوة بحيث تثني عزيمة أي خصم محتمل من مواصلة أي تطوير عسكري أملا في التفوق على قوة الولايات المتحدة أو مساواتها**" [ماكس بوت "مبدأ الانشيلادا الكبير"، واشنطن بوست، ١٤ تشرين أول ٢٠٠٢]. والثانية، هي أن أمريكا ستقوم بضربة وقائية ضد أي تهديدات محتملة، فقد قال الرئيس بوش: "**أعداء أمريكا يعتبرون جميع العالم ساحة معركة**" وأنذر "**أنه سيلاحقهم حيثما كانوا**" [شميت ودونيللي "مبدأ بوش" ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٢]. وقد شرح وليام كريستول، رئيس أركان البيت الأبيض السابق "**عكس هاري ترومان، في ١٩٤٧، سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانسحاب من أوروبا إلى التزام الولايات المتحدة في احتواء ومقاومة الاتحاد السوفييتي. وفي عام ١٩٨١، عكس ريغان سياسة الانفراج الدولي الفاشلة وألزمنا بالسعي من أجل الانتصار على الشيوعية. وليلة الثلاثاء، وضع جورج بوش نهاية لعقد من المسايرة والجبن، وألزم الأمة بالإطاحة بالمستبدين المعادين الذين يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهذه المهمة شبيهة بمهمة ترومان وريغان. لن تكون سهلة**

وبدون ألم، ولكنها جديرة بأمة عظيمة" [ويليام كريستول "دفع الحرب إلى ما بعد الإرهاب" واشنطن بوست ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢]، والثالثة، كما هو الحال مع كل الأيديولوجيات الرسالية السابقة، فقد تم الإعلان عن السعي المميز لتشجيع المبادئ الديمقراطية الليبرالية. وقال المفكرون بمشروع قرن أمريكي جديد: "**مبدأ بوش واضح فيما يرفضه، فهو يرفض تعددية كلينتون، فالرئيس لا يستغيث بالأمم المتحدة، ولا يثق بالحد من الأسلحة، ولا يشجع الآمال من أجل "أي عملية سلام"، ولا حتى واقعية ميزان القوى الذي شجّعه والده. بل هو يؤكد على أن السلام والأمن الدائمين يمكن الوصول إليهما والحفاظ عليهما بالتأكيد على القوة العسكرية لأمريكا وعلى المبادئ السياسية الأمريكية**".

١٧- يردد الاستعماريون الأمريكان صدى هموم أبناء عمومتهم البريطانيين في القرن التاسع عشر. فهم يسعون، مثل بريطانيا، للمحافظة على قيادتهم في العالم وعلى السيطرة المطلقة على منطقة الشرق الأوسط. ولأن الحكومة البريطانية أدركت أن السيطرة على البترول "**كان جائزة حيوية لأية دولة راغبة في النفوذ والسيطرة العالمي**" [مقدمة حول الشرق الأوسط إف. آر. يو. إس ١٩٤٧، مجلد ٥، ص ٥٦٩]. وقد كتب وزير الخارجية البريطانية سيلوين لويد في سنة ١٩٥٦: "**يجب علينا المحافظة على سيطرتنا على البترول بأي ثمن**" [رسالة من وزير الخارجية البريطاني سيلوين لويد إلى وزير الخارجية الأمريكي دالاس، ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٦، إف آر يو إس

١٩٥٥–١٩٥٧، مجلد ٨ ص ٣٢٣]. ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك أقل إدراكاً لأهمية البترول. فقد ذكر مجلس الأمن القومي عام ١٩٥٣ "**أن سياسة الولايات المتحدة تكمن في إبقاء مصادر البترول في الشرق الأوسط في أيدٍ أمريكية**". [محمد هيكل "قطع ذنب الأسد. السويس بعيون مصرية"، ١٩٨٦ ص٣٨]. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٤٥ "**أن هذه الثروات تمثل مصدرا ضخما للطاقة الاستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم... وربما أكبر جائزة اقتصادية في العالم في مجال الاستثمار الخارجي**" [تاريخ وزارة الخارجية الأمريكية، ١٩٤٥ مجلد ٨، ص٤٥]. لذلك تسعى أمريكا لضمان قيادتها للعالم بضمان سيطرتها على الثروة البترولية في المنطقة، وبذلك "**تمنع ظهور تحالف أو هيمنة إقليمية معادية**"، [كونيتا ونايت، "مراجعة الاستراتيجية العسكرية، السياسة الخارجية تحت المجهر"، المجلد ٤ رقم ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩]. كما جرى وصف ذلك في إعادة نظر رباعية (كل أربع سنوات) لشؤون الدفاع قدمها وزير الدفاع السابق ويليام كوهين إلى الكونجرس الأمريكي في أيار ١٩٩٧. وقد عبر بول وولفويتز أيضا عن طموح أمريكا للسيطرة على العالم في وثيقة خطة تقول إن على الولايات المتحدة "**أن تحافظ على آلية منع المنافسين المحتملين من مجرد التطلع لدور محلي أو إقليمي أكبر**"، [ماكس بوت "مبدأ الانشيلادا الكبير"، واشنطن بوست، ١٤ تشرين أول ٢٠٠٢].

١٨- وقد وضعتها هذه السياسة بشكل حتمي في صراع مع الدول الاستعمارية الكبرى وصل إلى درجة الأزمة في الأمم المتحدة، فتفردها دفع

الرئيس الفرنسي شيراك أن يحذر من الأخطار القادمة عندما قال: "**إن العلاقات الدولية في المستقبل أصبحت أيضا في خطر الآن**" ["الأمم المتحدة هي الإطار الشرعي الوحيد للتعامل مع العراق" إيجيبشن جازيت، ١٨ تشرين أول ٢٠٠٢]. وقد عملت أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية وبشكل سرّي على تصفية النفوذ البريطاني والأوروبي في المنطقة، وهذا أكثر ما يخشاه شيراك. ففي عام ١٩٤٧ أبلغت أمريكا السفارة البريطانية في واشنطن نهاية الحكم البريطاني في الشرق الأوسط. كتب مايلز كوبلاند يقول: "**كانت الرسالتان بلاغا رسميا أن السلام البريطاني، الذي حافظ على النظام في معظم أجزاء العالم لمدة قرن من الزمان، قد انتهى**" [مايلز كوبلاند "لعبة الأمم" ١٩٨٩ ص١٤٥]. وكان هذا مؤشرا لصراع أنجلو-أمريكي عنيف في الشرق الأوسط بلغ ذروته في لعبة الانقلابات العسكرية الخطرة والانقلابات المضادة. ففي مصر، قامت أمريكا بإنهاء نظام حكم الملك فاروق العميل لبريطانيا، وبصراحة لا مبالية يروي مايلز كويلاند القصة: "**وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الفرصة، قطعنا الاتصالات الرسمية بالإس آي إس البريطاني**"، **ومضى يفصل قائلا: "وهكذا ففي ٢٣ تموز ١٩٥٢ جاء الانقلاب بدون عقبات، على رأسه رسميا جنرال محمد نجيب. وفي الشهور الستة التالية، كانت الاتصالات الوحيدة مع ناصر، ومجلس ثورته، والمدنيين المسؤولين في الحكومة، تتم من خلال الموثوق بهم في سفارتنا، بما فيهم السفير كافري نفسه**" [مايلز كوبلاند "لعبة الأمم" ١٩٨٩ ص١٤٥].

١٩- لذلك فالأزمة العراقية الحالية هي استمرار للصراع بين الدول الكبرى. ففي أوائل القرن العشرين تنازعت الدول الأوروبية حول كيفية تقسيم

أراضي الخلافة فيما بينها. وبعد قرن من الزمان تنازعت حول تقسيم ثروات المنطقة فيما بينها، حيث تسعى أمريكا لضمان حصة الأسد لنفسها. قال الأخصائي الروسي، مايكل ماك فول في معهد كارنيجي إندومنت: "**يعتقد الرئيس بوتين وحكومته أن الولايات المتحدة ماضية (في سياستها) قدما سواء أكان ذلك بمشاركة روسيا أو بدونها، لذلك فهم يحاولون انتزاع ما استطاعوا من أمريكا**". وقد لاحظ بول ساندرز، مدير معهد نيكسون أن "**البترول هو الأمر الرئيسي.. هناك تشنج واسع في روسيا أنه إذا غيرت أمريكا النظام في العراق، فإن كل عقود البترول ستذهب إلى أمريكا، وأن روسيا ستهمل**" [إيريك بوهليرت "في الأمم المتحدة، كل شيء حول النقود"، ١٤ تشرين أول ٢٠٠٢]. وفي هذا الإطار نرى الدول الكبرى تتنافس من أجل القوة، متدافعة لضمان مصالحها البترولية في العراق، وهو تدافع يعيد ذكريات استعمار أوروبا لأفريقيا في القرن العشرين. لذلك تسعى سياسة الولايات المتحدة لتصفية نفوذ وسيطرة أي دولة أوروبية في العراق. قال مايكل أوهانلون من معهد بروكنجز أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب: "**إن المنطقة التي يقع فيها العراق خطرة بالنسبة لمصالح أمريكا لدرجة أننا لا نستطيع أن نكتفي بالدخول وإزالة صدام ونترك للآخرين مهمة الترتيب، فالعراق خلافاً لأفغانستان يقع في قلب العالم العربي، وهي منطقة يعتبر الاستقرار فيها حيويا للمصالح الأمريكية**" [مايكل أوهانلون، مسؤول كبير، بروكنجز، شهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، ٢ تشرين أول ٢٠٠٢]. لذلك فتغيير النظام في العراق قائم على تحقيق أهدافها في "**إعادة تشكيل مناخ**" الشرق الأوسط حسب وجهة نظرها [كارل كونيتا وتشارلز

نايت "مراجعة الاستراتيجية العسكرية، السياسة الخارجية تحت المجهر"، المجلد ٤ رقم ٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩]. إن تغيير النظام سيؤدي فعلا إلى تقسيم العراق، وهذا ما حاولت أمريكا تحقيقه دون نجاح منذ نهاية حرب الخليج في ١٩٩١. فقد أشار بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، إلى استراتيجية أمريكا من أجل السيطرة على العراق في أيلول ١٩٩٨ أمام لجنة الأمن القومي في المجلس الأمريكي حيث قال: "**إنشاء منطقة آمنة ومحمية في الجنوب، حيث يمكن أن تتجمع وتنتظم معارضة لصدام فيها. فهذا يجعل ممكنا لحكومة مؤقتة أن تسيطر على أكبر حقل نفط في العراق، ويزودها، تحت نوع من الإشراف الدولي، بموارد مالية ضخمة. من أجل أغراض سياسية، وإنشائية، وبالتالي عسكرية**" [بيان بول وولفويتز، حول سياسة أمريكا تجاه العراق، ١٨ أيلول ١٩٩٨]. وقد كشف وزير الدفاع، دونالد رامسفيلد وبول وولفويتز بشكل جلي عن السياسة الأمريكية في تأييدهما لرسالة يرعاها "**مشروع من أجل قرن أمريكي جديد يدعو لإقامة حكومة مؤقتة وحرة في تلك المناطق الشمالية والجنوبية من العراق التي ليست تحت سيطرة صدام ويجب أن تكون القوات العسكرية للولايات المتحدة والحلفاء مستعدة لدعم المعارضة العراقية، وأن تستعد للمساعدة في إزالة صدام من السلطة**"، [مذكرة إلى قادة الرأي مقدمة من توم دونيللي، نائب المدير العام التنفيذي لمشروع من أجل قرن أمريكي جديد، ٦ تموز ٢٠٠١].

٢٠- لا شك أن الأزمة العراقية هي استمرار لقرون من التنافس الاستعماري. ففي أوائل القرن العشرين، قسمت بريطانيا وفرنسا الخلافة العثمانية إلى دول كرتونية، أدت إلى ظهور العراق. وفي أوائل القرن الواحد

والعشرين تسعى أمريكا أن تحاكي الاستعمار الأوروبي بتقسيم العراق. فمن خلال إخضاع الشعوب بواسطة نشر سمومهم المبدئية، كانوا ولا يزالون القوة الكامنة خلف الحركات الوطنية التي أصابت الروح الإسلامية بجروح قاتلة. لقد شهدت المأساة المبدئية التي ولدت من النهضة (الأوروبية) أن العالم الغربي لا يستعمر الشرق الأوسط فحسب بل أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، أيضا، وتاريخها مليء بالعهود الزائفة، والمفاوضات الكاذبة، والخداع والمكر، بحيث لم يسبق وأن شهد تاريخ العالم مثل هذه الدرجة من الظلم، والفساد والتفاوت الاقتصادي. فقد قضت الدول الاستعمارية على الخلافة العثمانية في ٣ آذار ١٩٢٤م، وبإسقاطها زالت الدولة الوحيدة التي كانت قادرة على إيجاد قيادة فكرية حقيقية، وأن تكون بديلا للرأسمالية الغربية. فبدلا من ذلك، قام الاستعمار بالقضاء على هذه الدولة، وقسم الشعوب التي كانت تربطها الأخوة، والحب والتعاطف، وزاد على ذلك بأن وضع بذور حرب في فلسطين التي كان المسلمون واليهود والنصارى يعيشون فيها في كرامة، وشرف وعدل تحت ظل الإسلام لمدة قرون. ولم يكتف بذلك، بل فرض حكمه من خلال أنظمة حكم مستبدة أقامها على أنقاض دولة الخلافة. أقام هذه الأنظمة لتحمي المصالح الغربية من خلال منع إعادة إقامة دولة الخلافة، حتى ولو تطلب ذلك إسكات أي معارضة سلمية بالقتل والسجن والتعذيب، وذلك لأن الخلافة هي الدولة الوحيدة التي توفر فعلا التحدي المبدئي للرأسمالية الليبرالية الغربية.

٢١- لذلك فالاستعمار نشط لأنه جزء لا يتجزأ من الحضارة الغربية. ومبدأ بوش، شأنه شأن الاستعمار الليبرالي الجديد الذي يدعو له روبرت كوبر، هو نتاج العصر وهو حقبة زمنية بالغ المفكرون الغربيون في وصفها حتى

اعتبروها نقلة مرحلية في "**عصر المعلومات**"، أو "**ما بعد العصر الصناعي**"، لدرجة أن ألفين توفلر الدارس لحياتنا المعاصرة وصفها بميلاد حضارة جديدة. ولكن بينما يبني الغرب بنية تحتية جديدة لإنتاج الثروة التي ستدفع بالحضارة الغربية قدما، لا يزال هذا التقدم قائما على أساس مبدأ علماني متجذر. والمشاكل الاجتماعية التي تراكمت كنتيجة لهذا التغيير المرحلي، لم تكن نتيجة هذه النقلة المرحلية كما حاول بعض المفكرين الغربيين إثباته، ولكنها نابعة من تناقضات الفلسفة الغربية نفسها. فالصراع الاجتماعي في العالم الأول، شأنه شأن الصراع الاجتماعي في العالم الثالث، هو نتيجة المبدأ العلماني فقط. وأما العولمة فإنما زادت شرور الاستعمار الغربي. فاستقلال الدول المتنامي وسرعة الحصول على المعلومات فتح عيون كثير من المفكرين الغربيين على مشاكل الاستعمار العالمي وقوته الاستعمارية. وإن إقامة مؤسسات دولية أوسع للأمن والازدهار لن ينهي الظلم، لأن هذه المؤسسات قد شكلت في إطار علماني تماما مثلما نشأ الاستعمار من فلسفة علمانية.

خاتمة

يبرز هذا الملف الذي نقدمه اليوم، بطريقة فكرية وسياسية، مسألتين، هما الدوافع الحقيقية خلف الحرب ضد العراق، والسياسة الخارجية الاستعمارية للغرب. ويبين بوضوح لكل مراقب مدرك، أن العالم الذي نعيشه اليوم خال من قيادة حقيقية. فالرأسمالية فشلت في توحيد الشعوب، وتحسين وسائلها المادية، وإنارة عقولها، وكذلك أهملت سعيهم العميق للسمو الروحي والفكري. إنها في الحقيقة قد قادت العالم إلى حافة الهلاك. فأغلبية سكان العالم مظلومون، بينما تعيش قلة قليلة على ثرواتهم وموارد عيشهم. وهذا الخلل في التوازن يبررونه بصندوق الاقتراع. حيث تُسوَّق للجماهير مسلسلات من الآمال والأحلام فقط، بينما نرى الحكومات، واحدة بعد الأخرى، توثق عرى علاقاتها مع الدول الكبرى والشركات الكبرى. فلا يمكن لمثل هذا المبدأ أن يخرج الإنسانية من الظلام ويقودها نحو نهضة حقيقية. لذلك ندعو العالم للعمل من أجل التغيير، ولكن ليس التغيير الذي يبشر به بوش في العراق، أي تغيير وجوه، ولكن تغيير النظام القائم بأكمله. فقد رأينا تغيير الأنظمة على يد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والذي أدى إلى ملء العالم بأمثال حامد كرزاي. إن ما يحتاجه العالم هو إعادة نظر جوهرية لوجهة نظره في الحياة وأنظمة الحياة. إن التغيير الذي نقترحه يكون من خلال المبدأ الإسلامي، الذي يعتبر المبدأ الوحيد الصالح لوضع حد للشرور التي تعاني منها الإنسانية اليوم.

عملت الدول الرأسمالية على قمع الإسلام الأيديولوجي منذ زمن طويل. ونحن كمسلمين، نؤكد أن الإسلام يعطي قاعدة فكرية مستنيرة للحياة،

ينبثق عنها نظام متكامل للحياة. إنه مبدأ يعالج كل المشاكل بطريقة دقيقة ومسؤولة ومتوازنة. ولا يهمل الإسلام السعي من أجل التقدم المادي، ولكن لا يجعله القوة المهيمنة في المجتمع بحيث يقضي على القيم الخلقية، والروحية والإنسانية، كما نشاهد اليوم في الغرب. ولا تقوم سياساته على الأسس الغربية الخالية من القيم، وهي جعل السعي وراء المصالح فوق كل اعتبار لدرجة أن الحياة الإنسانية فقدت قيمتها.

والطريقة الوحيدة التي توجد التطبيق العملي للإسلام هي في إقامة الدولة الإسلامية (الخلافة). فقد غابت الخلافة عن العالم منذ ١٩٢٤م، تاركة العالم تحت رحمة من لا رحمة عنده، ألا وهو النظام (الرأسمالي) الفاسد الذي لا يعترف بحدود ولا بالإنسانية. ويدعو المسلمون اليوم في جميع أنحاء العالم لإقامة الخلافة من جديد، لأننا لا نرى طريقة أخرى لتحرير أنفسنا، بل تحرير العالم بأسره من قيود الرأسمالية.

لذلك ندعو المسلمين ونحضهم على العمل من أجل تغيير مبدئي، فقد آن الأوان أن تدرسوا الإسلام كبديل مبدئي.

يقول تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨**﴾ [المائدة].

ملحق رقم ١

هذه لائحة ببعض الإنجازات التي كان بوش مسؤولا عنها خلال أول ٢٠ شهراً من رئاسته:

· خفض ٣٩ مليون دولار من إنفاق الاتحاد على المكتبات.

· خفض ٣٥ مليون دولار من الإنفاق على التدريب المتطور لأطباء الأطفال.

· خفض الإنفاق على أبحاث من أجل موارد طاقة جديدة بقدر ٥٠%.

· تأجيل القوانين الخاصة بخفض المستويات المقبولة للزرنيخ في مياه الشرب.

· خفض الإنفاق على أبحاث من أجل سيارات وشاحنات أنظف وأكفأ، بمقدار ٢٨%

· إبطال القوانين التي تقوي سلطة الحكومة في منع إعطاء عقود للشركات التي تخالف القوانين الاتحادية، وقوانين البيئة، ومعايير السلامة في مواقع العمل.

· نقض وعد في الحملة الانتخابية باستثمار ١٠٠ مليون دولار سنويا لصيانة مطر الغابات.

· خفض بمقدار ٨٦% في برنامج حرية استعمال الناس لبرنامج ينسق الرعاية الصحية للناس الذين لا يملكون تأمينا صحيا، وذلك بين المستشفيات، والعيادات العامة ومقدمي الرعاية الصحية للآخرين.

· إلغاء اقتراح لزيادة الاستعمال العام لمعلومات حول العواقب المحتملة لحوادث المصانع الكيماوية.

· الانسحاب من اتفاق بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ حول الازدياد الحراري الأرضي، الذي جرى التوقيع عليه من قبل ١٧٨ دولة.

· رفض اتفاق دولي لفرض اتفاق ١٩٧٢ في حظر الحرب الجرثومية.

· خفض ٢٠٠ مليون دولار من برنامج تدريب القوى العاملة الخاص بالعمال المتحولين من أعمالهم.

· خفض ٢٠٠ مليون دولار من المنحة الخاصة بالعناية بالطفل والتطوير، وهو برنامج يزود عناية بالطفل للعائلات ذات الدخل المنخفض عندما يجبرون على التحول من الرعاية الاجتماعية إلى العمل.

· خفض ٧٠٠ مليون دولار كأموال لإصلاح الإسكان الشعبي.

· إفشال قوانين خاصة بقياس الجهد العضلي في مواقع العمل لحماية صحة وسلامة العمال.

· تخصيص ٣% فقط من المبلغ المطلوب من محامي دائرة العدل في مرافعة الحكومة القائمة ضد شركات التبغ.

· تمرير خفض ضريبي، يذهب ٤٣% منه لصالح أغنى ١% من الأمريكيين

· خفض ١٥,٧ مليون دولار من برامج تتعلق بالإساءة للأطفال وإهمالهم.

· اقتراح بإلغاء برنامج "القراءة أمر جوهري" الذي يمنح كتبا مجانا للأطفال.

· الحث على تطوير "قنابل صغيرة" Mini-nukes مصممة لضرب أهداف مدفونة في الأعماق، وهذا انتهاك لاتفاقية حظر التجارب الشامل.

· حاول إبطال الترتيبات القائمة من أجل حماية ٦٠ مليون فدان من الغابات القومية من القطع وبناء الطرق.

· عين مسؤول شركة مونسانتو، ليندا فيشر، كنائب إداري لوكالة حماية البيئة.

· عين المناصر للزيت والفحم، جي ستيفنز جيلز كنائب لوزير الداخلية.

· اقترح بيع زيت وبقاع أرضية في ألاسكا معدة كمحمية للحياة البرية.

ملحق رقم ٢

الأمور التي تستطيع الولايات المتحدة أن تدعي قيادة العالم فيها:

- الموت بسبب الأسلحة النارية.
- استخدام الطاقة للفرد الواحد.
- غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الجو (أكثر من مجموع ما في أستراليا، والبرازيل، وكندا وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك والمملكة المتحدة).
- مجموع النفايات البلدية والمعدل للفرد (٧٢٠ كغم لكل شخص سنويا).

- النفايات الخطرة الناتجة (وهي ٢٠ مرة أكثر من أقرب منافس لها، وهي ألمانيا).
- استهلاك البترول.
- استهلاك الغاز الطبيعي.
- أقل إنفاق حكومي واتحادي (بالنسبة لمعدل الدخل القومي).
- استهلاك الكالورات اليومية للفرد.
- أقل نسبة تصويت.
- أقل أحزاب سياسية ممثلة في مجلس البرلمان الوحيد أو في المجلس الأدنى.
- عمليات الاغتصاب المسجلة (حوالي ٣ أمثال أقرب منافس وهي كندا).
- إصابات وقتل في حوادث الطرق (حوالي ٣ أمثال أقرب منافس وهي كندا).
- الأولى بين دول العالم في الأمم المتحدة التي لها حكومة دستورية لا تصادق على ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- عدد الإعدامات المعروفة للأطفال المجرمين.
- احتمال وفيات الأطفال دون الخامسة عشرة بسبب السلاح.
- احتمال وفيات الأطفال دون الخامسة عشرة بسبب الانتحار باستخدام السلاح.
- أخفض العلامات في مادة الرياضيات في المرحلة الثانية.